مصباح الحرية

7

مفاهيم الليبرتارية وروادها

مستقبل الليبرتارية

- صمويل بريتان
- ريتشارد كورنيي
- نورمان ماكراي
- بيتر كيه. بيتش
- جون بيري بارلو
- أنطونيو مارتينو
- ماريو فارغاس يوسا
- مايكل بروز
- لين سكارليت
- توم جي. بالمر







رياض الريس للكتب والنشر
RIYAD EL-RAYYES BOOKS

مستقبل الليبرتارية



7

مفاهيم الليبرتارية وروادها

مستقبل الليبرتارية

- صمويل بريتان
- ريتشارد كورنيي
- نورمان ماكراي
- بيتر كيه. بيتش
- جون بيري بارلو
- أنطونيو مارتينو
- ماريو فارغاس يوسا
- مايكل بروز
- لين سكارليت
- توم جي. بالمر



رياض الريس للكتب والنشر
RIYAD EL-RAYYES BOOKS

The Libertarian Reader (7)

(Ed). David Boaz

Copyright © 2008 by the Cato Institute
All rights reserved

First Published in May 2008
Copyright Arabic language edition © **Riad El-Rayyes Books S.A.R.L.**
BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953 - 21- 361 - 5

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without prior permission in writing of the publishers.

مفاهيم الليبرتارية وروادها (٧)

تحرير: ديفيد بوز

ترجمة: صلاح عبدالحق/الأردن

مراجعة وتدقيق: فادي حدادين/الأردن

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ٢٠٠٨

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: يارا خوري
(محترف بيروت غرافيكس)
صورة الغلاف: Liberty
Istanbul Archaeology Museum

المحتويات

facebook.com/ketabme

facebook.com/ketabme

تعريف

توفر الرؤى الأساسية لليبرتارية ـ لامركزية السلطة، والفردية، والحقوق الأساسية، والنظام التلقائي، والتبادل الحر، والسلام ـ إطاراً لفهم العالم وإنشاء نظام اجتماعي يستخدم الناس فيه معرفتهم للسعي من أجل تحقيق سعادتهم. لقد انتشر في سائر أنحاء الغرب وخارج محيطه نظامٌ سياسي واجتماعي يقوم على هذه الرؤى إلى حد كبير، ويتصف بسيادة القانون، وحرية الدين والتعبير، وتأمين حقوق الملكية، والأسواق الحرة نسبياً، مما أفسح المجال للأفراد لتحسين حياتهم إلى جانب تطوير العالم خلال ذلك. كارل ماركس، الذي أساء فهم الليبرالية ورآها «قاعدة» للبرجوازية، وصف نتائج المجتمع الليبرالي قبل قرن من الزمان:

facebook.com/ketabme

«أوجدت البرجوازية، من خلال قاعدتها التي لم يكد يمضي عليها مائة عام، قوىً إنتاجية أضخم حجماً وأوسع انتشاراً من سائر الأجيال السابقة مجتمعة. إخضاعُ قوى الطبيعة للإنسان، الآلات، التطبيقات الكيميائية على الصناعة والزراعة، الملاحة البخارية، السكك الحديدية، التلغراف البرقي، إعداد قارات بكاملها للزراعة، ضبط جريان الأنهر في قنوات، بروز شعوب بكاملها على وجه الأرض كما لو بفعل سحري ـ هل كان هناك في القرن السابق حتى مجرد إحساسٍ بأن قوىً إنتاجية كهذه تترعرع في حضن العمل الاجتماعي؟».

الآن، وقد أظهرت الليبرالية للعالم أن التقدم ممكن، فإن بوسع الأجيال الحالية أن تحدس على الأقل بأنواع التغيرات التي قد يشهدها العالم في المستقبل. منذ قرن من الزمان، كان لدى المفكرين، من إدوارد بيلامي حتى إسحق عظيموف والعديد من مشاهير المستقبليين في عصرنا، فكرة غريبة مفادها أن عالماً يتزايد تعقيداً سيتطلب حكومة أكبر وأكثر شمولية. أصبح التخطيط لمواكبة التغيير هو كلمة السر. بات بوسعنا في كل يوم أن نقرأ في كبريات صحف العالم أن دراسة جديدة أو لجنة رئاسية جديدة قد وجدت سياسة جديدة للتعامل مع النقل العام، أو التعليم، أو التغيرات التكنولوجية، أو أخلاقيات البيولوجيا، أو عدم المساواة، أو البيئة، وما إلى ذلك. ويتبين أن كل سياسة جديدة تستدعي نقل مزيد من السلطة من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي، من عملية المشاركة الاختيارية والتبادلية إلى نظام القيادة والسيطرة.

لكن هل يُعقل حقاً أن التخطيط الإلزامي سيقودنا إلى

facebook.com/ketabme

التقدم، إلى عالم من التكنولوجيا والازدهار المادي والأنظمة الاجتماعية التي ليس بوسعنا حتى تخيلها؟ لو أننا أوكلنا مهمة التخطيط في القرن العشرين للحكومة، لكان مجتمعنا اليوم يبدو مشابهاً للاتحاد السوفياتي ــ باستثناء أنه لو تم وضع العالم الرأسمالي بكامله تحت سيطرة المخططين الإلزاميين، فإنه ما كان ليكون هناك اليوم بلد ينتج التقدم التكنولوجي الذي كان بوسع الاتحاد السوفياتي استعارته. إذا أردنا رؤية تقدم تكنولوجي ومستوى معيشة أعلى في المستقبل ــ مع الخفض التدريجي للأمراض، والفقر، والجهل ــ فليس لنا في الواقع من خيار سوى الحرية.

قد يبدو السلوك الليبرتاري نحو التغيير بالنسبة لبعض القراء متناقضاً. الليبرتاريون يؤمنون بآفاق التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي، لكنهم مع ذلك يصرون على الالتزام الصارم بالمبادئ القديمة والثابتة للحكومة. لا تناقض في ذلك. فكما يعترف كل كتّاب هذا الجزء صراحة أو ضمناً، فإن المبادئ الليبرتارية التي وضعها جون لوك وآدم سميث والثورة الأميركية والدستور تخلق إطاراً للتقدم. عندما نحمي حق الأفراد في التفكير، والاتصال، والإبداع، والتبادل ــ عندما نتمسك بشدة بقواعد الملكية الخاصة، والتبادل الحر، والقبول الحر ــ فإننا نوجد مجتمعاً يمكن فيه حدوث التغيير. كل انحرافٍ عن هذه القواعد ــ كلٌّ استخدامٍ للحكومة من أجل إخراج فكرةٍ معينة لشخص ما حول نتائج أفضل إلى حيز الوجود ــ يشكل عامل إعاقة للتقدم.

في هذا الجزء، يشير صمويل بريتان إلى أوجه التشابه بين الرأسمالية التنافسية وقيم «الثورة المضادة» في ستينات القرن العشرين، وهي نقطة كانت ستبدو واضحة بالنسبة لأجيال

facebook.com/ketabme

سابقة من الليبراليين، لكنها ضاعت في الفصل الغريب الذي حدث في أواخر القرن العشرين بين أنصار العمل الحر وأنصار الحرية الشخصية. ويشير كل من أنطونيو مارتينو وريتشارد كورنيي وماريو فارغاس يوسا إلى بعض التحديات السياسية والفكرية التي تواجه الليبرتاريين في مرحلة ما بعد الشيوعية. ويؤكد كل من نورمان ماكراي ومايكل بروز أن الحكومة الإكراهية هي من مخلفات العصر الصناعي وأنها ستختفي من المشهد قريباً. ويبحث كل من بيتر بيتش وجون بيري بارلو مضامين عصر المعلومات.

أما لين سكارلت فإنها تتناول موضوعاً هاماً بشكل خاص في العصر المقبل ــ وهو حماية البيئة ــ في ضوء المبادئ الليبرتارية التي يحتويها هذا الكتاب. وتصل إلى الاستنتاج بأن «وضع القواعد بطريقة مركزية ومن الأعلى للأسفل لا يناسب معالجة المشاكل البيئية في عالم معقد وديناميي حيث معظم المعلومات ذات الصلة محددة مكانياً وحيث مختلف الناس لهم أولويات مختلفة». الليبرتارية لها رسالة مركزية مفادها بأن بوسع المرء أن يستبدل عنوان أي موضوع تقريباً بكلمات «مشاكل بيئية» في تلك الجملة، وسيبقى المعنى صحيحاً!

facebook.com/ketabme

صمويل بريتان

الرأسمالية والمجتمع المتساهل

في النصف الأخير من القرن العشرين وجد أنصار الحرية الشخصية والحرية الاقتصادية أنفسهم غالباً على الطرفين المتناقضين للطيف السياسي، حيث يصطف مؤيدو الحرية الاقتصادية مع الجمهوريين أو حزب المحافظين البريطاني، بينما يصبح أولئك الذين يدافعون عن الحريات المدنية والحرية الشخصية ديموقراطيين أو مؤيدين لحزب العمال. لم يكن هناك تمييز كهذا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان أنصار الحرية ـ الشخصية والاقتصادية على السواء ـ موجودين في الحركة الليبرالية. لكن العلاقة المنطقية بين مختلف الحريات تبقى قائمة، وفي هذا المقال يؤكد صمويل بريتان أن «الرأسمالية التنافسية هي القوة المفردة الأكبر التي تعمل إلى جانب ما أصبح دارجاً

facebook.com/ketabme

وصفه بـ(التساهل)، والذي كان يطلق عليه ذات يوم الحرية الشخصية». ويشير بريتان في هذا المقال الذي كتبه عام ١٩٧٣ إلى أنه بالرغم من أن الرأسماليين والشباب في الستينيات كانوا يرون أنفسهم أعداءً بعضهم بعض، فإن كلاً من اقتصاد السوق و«الثورة المضادة» كانا يستندان إلى فكرة «أن تفعل ما تريد». وبريتان هو مساعد رئيس تحرير (الفايننشال تايمز) وأستاذ شرف في العلوم السياسية في جامعة وارويك. وقد ألف كتباً عدة، من بينها (من اليسار لليمين: المأزق الكاذب) و(بيان جديد لليبرالية الاقتصادية) الذي تم اقتباس هذا المقال منه. وقد كُرّم تكريمه بلقب فروسية عام ١٩٩٣.

ثمة الكثير مما هو مشتركٌ بين قيم الرأسمالية التنافسية والسلوكيات المعاصرة، وخصوصاً السلوكيات المعاصرة المتطرفة. فهي قبل كل شيء تشترك في تأكيد متماثل على السماح للناس بأن يفعلوا، إلى أقصى حد معقول، ما يشعرون بميلٍ إلى فعله بدلاً من الالتزام برغبات السلطات أو العادات أو التقاليد. في ظل نظام تنافسي، يمكن لرجل الأعمال أن يكسب مالاً عن طريق توفير ما يرغب الناس بعمله ــ عن طريق توفير الأسطوانات الموسيقية، أو عروض التعري، أو حلوى شعر البنات. إنه لا يفعل شيئاً عن طريق توفير ما تعتقد المؤسسة بأنه في صالحهم. المواطن الفرد حرٌّ في زيادة دخله إلى الحد الأقصى عن طريق استخدام قدراته (ورأسماله إذا كان لديه شيء من ذلك) لتوفير ما تتطلبه الميول العامة للناس. لكنه ليس ملزماً بذلك. بوسعه اختيار العمل الأسهل أو الأكثر ملاءمة له، أو الأكثر متعة له؛ أو، مثل معظمنا، يمكنه التوفيق بين هذه البدائل.

facebook.com/ketabme

وفي كل الأحوال يبقى أسلوب معيشته شأناً خاصاً به. فبإمكانه التركيز على المتعة الشخصية، أو خدمة المجتمع في بلده، أو التخفيف من حدة الفقر في الخارج، أو أي مجموعة من هذه النشاطات أو النشاطات العديدة الأخرى. الرأسمالية التنافسية أبعد ما تكون عن القوة المهيمنة الوحيدة لمجتمعنا، وإن عالم الاقتصاد غالبريث محق في لفت انتباهنا إلى ذلك. لكنها بالقدر الذي تهيمن فيه، تشكل أكبر قوة منفردة تعملُ إلى جانب ما أصبح دارجاً تسميته بـ«التساهل»، والذي كان يعرف ذات يوم بالحرية الشخصية. يمكن لمشاريع الأعمال، بالطبع، أن تنتعش وتزدهر بوجود قدر كبير من المحظورات والقواعد «الأخلاقية» سواء كان يجري تطبيقها عن طريق القانون أو الرأي العام. لكن حافز الربح سيبقى يقاوم دائماً قيوداً كهذه ويسعى لتوسيع مدى ما يمكن التساهل بشأنه ـ سواء كان ذلك من جانبِ ناشرٍ في القرن التاسع عشر يحاول شن هجوم على التدين المتشدد أو من جانب منتج سينمائي أو مسرحي في القرن العشرين يتحدى المفاهيم التقليدية للحشمة والسلوك القويم. حافزُ الربح يعمل على زيادة مرونة القانون الحالي وكقوةٍ لجعله أكثر تحرراً.

مقابل هذه المزايا، هناك غالباً زعمٌ مؤداه أن الرأسمالية التنافسية تستند إلى قيم مزيفة «للمجتمع الاستهلاكي». النقاد من هذا النوع ينسون غالباً أن الفضيلة الأكبر للمجتمع الاستهلاكي هي أنه ليس هناك من هو مرغم على الاستهلاك. قد تكون هناك ضغوطُ طبقةٍ وسطى، أو ضغوط مرحلة أواسط العمر في هذا الاتجاه (والكثير من ضغوط «الميول» من أنواع أخرى لدى الشباب)؛ لكن الضغوط الاجتماعية ليست مماثلة للقواعد التي تطبقها الشرطة، وبروز «الثورة المضادة» فرض ضغوطاً من نوع مضاد، وأصبح من الضروري

facebook.com/ketabme

التوسع في مدى الاختيار الفعال. بقدر ما تسودُ العناصر التنافسية، يمكن لمواطنٍ أن يكون لا مبالياً بنفس الدرجة بهجمات الجناح اليميني على الانغماس الذاتي للشباب المعاصر وبمطالبات الجناح اليساري التقليدي بضرورة توجيه كل النشاطات الاقتصادية للمجتمع نحو هدف وطني أسمى. يمكنُ تلخيصُ اقتصاد السوق بالقول الشعبي الدارج «عملُ ما تريدُ بنفسك». اقتصاد السوق الرأسمالي ليس بالطبع مجتمعاً تتحقق فيه المساواة، إنه عامل قوي في زعزعة الحواجز الطبقية والطبقية الرسمية القائمة. الواقع أن المجتمعات التجارية ذات سمعة سيئة، في أوساط أولئك الذين لا يحبون هذا الجانب، ذلك لأنها تدفع أفراداً جدداً وعائلاتٍ جديدة إلى الصفوف الأمامية للمجتمع، مقوضة بذلك حواجز المكانة الاجتماعية التقليدية.

يُستخدم مصطلح «رأسمالية تنافسية» هنا بأوسع معنى ممكن له، وهو لا يستثني وجود قطاعٍ عام قوي؛ كما أنه لا يمنع الدولة من القيام بوظائف متعددة كبيرةً تقتضيها الحاجة إذا كان للسوق تحقيقُ خيارات الناس بصورة فعالة ــ وهذا يشمل كثيراً من الإجراءات الهامة في مجال مقاومة التلوث. لكن التأكيد هو على حافز الربح، واختيارات المستهلك والمنافسة. وسنبحث الشروط المطلوبة لهذه النشاطات لكي تؤدي إلى نتائج مقبولة بمزيد من التفصيل في مقالات لاحقة. والقصدُ من هذا الفصل التمهيدي هو عرض الموضوع بأبسط صورة؛ وبدلاً من اللجوء لمصطلحات مثل «اقتصاد مختلط» أو «اقتصاد سوقٍ اجتماعي» سألتزم بالتعبير الأكثر إثارة للاستفزاز وهو «الرأسمالية التنافسية». لكنني سأضيف أن «الرأسمالية التنافسية» ليست شعاراً منحازاً لأي جهة. وعندما تصل الأمور إلى اختبار التطبيق العملي لها، فإن لها من الخصوم في أوساط المحافظين

facebook.com/ketabme

بقدر ما لها من الخصوم في أوساط العمال، وفي أوساط رجال الأعمال بقدر ما لها في أوساط النقابات المهنية.

السياق التاريخي

السببُ الذي يجعل الناس يتمسكون بمعتقدات معينة لا علاقة له بمدى صحة هذه المعتقدات؛ والافتراضُ بعكس ذلك يعني الوقوع في الفخ الفكري نفسه الذي وقع فيه أسوأ أتباع ماركس أو فرويد (وهو فخ لم يكن لماركس، وقبل كل شيء لفرويد، ذنبٌ فيه). مع ذلك، فإن دراسة جذور الآراء الواسعة الانتشار قد تكون مفيدة في تفسير سبب إصرار الناس على التمسك بها، رغم وجود وجهات نظر عقلانية مضادة لها، والسبب في عدم قدرة الأخيرة على ترك تأثيرٍ جيد.

سأبدأ، في البحث الذي يلي، بالإشارة إلى الخلفية التاريخية، ثم أنتقل إلى الملامح المعاصرة لسلوكيات رجال الأعمال وآخرين في السلطة، والتي يبدو أنها تؤكد أسوأ شكوك منتقديهم، ثم سأصف بعض الأسباب الأخرى لبروز المشاعر المضادة للرأسمالية. عندما أفرغ من بحث هذه القضايا، سيكون الطريق مفتوحاً للبحث في نقد اليسار الجديد للرأسمالية، وآفاق التعامل مع شرورٍ مثل الفقر و«العزلة» في ظل أنظمة بديلة. قد يبدو هذا عكساً لمنطق الأمور؛ لكن المعالجة المتبناة قد تكون أكثر تنويراً للقارئ غير المتخصص الذي يرغب في وضع الطرح الاقتصادي في سياقٍ أوسع.

الأفكار الحديثة المتعلقة بالحرية الشخصية والمعتقدات المصاحبة لها في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، برزت أصلاً عن طريق

facebook.com/ketabme

الكتّاب الدينيين في القرن السابع عشر والفلاسفة السياسيين والاقتصاديين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. مع ذلك، فخلال الفترة التي كانت هذه الأفكار تشكلُ فيها جزءاً من الفلسفة العامة للبلد، فقد كانت أقلَّ أهمية للرفاه العام، من جهة، وأكثر تبريراً بحيثيات سخيفة، من جهة أخرى، عما هي عليه اليوم، حيث تُواجَهُ بالتشكك على نطاق واسع. الفترة التاريخية لإنكلترا التي شهدت أوسع اعتراف بالنموذج الرأسمالي كانت في أواسط القرن التاسع عشر ـ عصر بيل وغلادستون. مع ذلك، فلا بد أن ذلك العصر قد كان من عدة جوانب، وبالنسبة لعدد كبير من الناس، زمناً غير جذابٍ للعيش فيه؛ ويجمُلُ بالليبراليين الاقتصاديين أن يقروا بهذه الحقيقة.

النقطة التي تتكرر الإشارة إليها كثيراً بالطبع، هي أنه بالرغم من أن مستويات المعيشة كانت تتحسن بسرعة، فإن أغلب الناس كانوا بدرجة من الفقر لا تسمح لهم بالاستمتاع بحريتهم. هذا النقد يحتاج إلى تناولٍ أكثر عنايةً من الأسلوب الذي يُطرح به غالباً. الحرية ليست مشابهة تماماً لغياب الفقر؛ والقول بأن عمالاً في سبعينات القرن التاسع عشر، أو فلاحين مصريين اليوم «غيرُ أحرار» هو تشويشٌ للتفكير. إذا كان تعريف الحرية قائماً على أساس أن غياب الفقر شرطٌ أساسي لوجودها، فسيكون هناك خلطٌ بين قيمتين أساسيتين، وإلغاءٌ لتبايناتٍ موجودة في واقع الحياة، وإهانةٌ للغة. الأفضل هو الالتزام بالمفهوم السلبي للحرية، لكن مع القول بأنه عندما لا يتمكن معظم الناس من كسب قوتهم إلا بشق الأنفس، فإن الحرية قد لا تكون هامة كهدفٍ بدرجة زيادة الثروة.

بيد أن ما تقدم هو موضوع تم طرقه كثيراً. ما تقِلُّ الإشارة إليه غالباً

facebook.com/ketabme

هو العدد المحدود من الناس الذين كانت حتى الحريات القانونية للقرن التاسع عشر تنطبق عليهم. الحرية الشخصية كانت فعلياً محصورة بأرباب الأسر الذكور الذين تزيد أعمارهم على ٢١ عاماً. لم تكن هناك للنساء والأطفال سوى حقوق قليلة مثلهم مثل رعايا الكنيسة الشرقية الذين كانوا مُدانين إلى درجة كبيرة في أدب الحريات في ذلك العصر؛ والشي نفسه كان ينطبق على أي شخص سبق له التطوع للخدمة في الجيش أو الأسطول. إذا كانت الحريةُ تُعرَّف بأنها غيابُ الإكراه، فإنه لم تكن هناك حرية تذكر لطالب مدرسة أو جندي في ذلك العصر حيث كان كلاهما من ضحايا الولع بالضرب بالسياط الذي كان (ولا زال إلى حد ما) المرض الإنكليزي الحقيقي. حتى بالنسبة لأرباب الأسر البالغين كانت الحرية مقيدة بدقة. كان هناك حرية في القيام بمشروع تجاري، وحرية في الهجرة، وحرية في نقل أموالٍ عبر الحدود (كل الحريات التي نستخف بها مع ما في ذلك من مخاطرة). إلا أنه، وفي ضوء السلطات الواسعة التي ما زال يتولاها قضاة السلام المحليون، والعقوبات القصوى القاسية التي يتضمنها القانون، فقد كان هناك قدرٌ من السلطات الظرفية التي يمارسها الأفراد على بعضهم على بعض أكثر بكثير مما قد يعترف به المعجبون الذين يحنّون إلى أيام العصر الفيكتوري.

بمعزل عن ذلك، فقد كانت المحظورات في قانون البلاد وعاداتها عديدة وجائرة. وسواء كانت رواية إي. إم. فورستر، (موريس)، عملاً أدبياً جيداً أم رديئاً، فإن المرء لا يملك إلا أن يشعر بالصدمة عند الاطلاع على حجم العقوبات القانونية والاجتماعية ــ وفوق كل ذلك عبء الإحساس بالذنب ــ التي كانت تُفرض على أولئك الذين لم يكونوا قادرين على ضبط سلوكياتهم وفقاً للأعراف

facebook.com/ketabme

الجنسية الرسمية. أما في أوساط ذوي الأذواق «العادية»، فقد كانت الإباحية رائجة ومقبولة طالما لم يكن معترفاً بها علناً واستمرت المحافظةُ على المظاهر.

لكن النقطة الهامة، هي أن كلاً من الفلسفة السياسية والاقتصادية، والممارسات الرأسمالية، قبل قرن من الزمان قد أطلقت سلسلة من الأحداث والأفكار التي قوضت في نهاية المطاف المجتمع التقليدي المسكون بالمكانة الاجتماعية في ذلك الزمان، وأبرزت إلى حيز الوجود المجتمع الإنكليزي الأكثر تسامحاً اليوم.

الواقع أن الطرح الأساسي لما يطلق عليه اليوم أخلاقيات «التساهل» كان قد تطور عن طريق مفكري الليبرالية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر منذ أيام جون ستيوارت ميل وما بعدها (يكفي أن يفكر المرء بحملته التي امتدت طيلة حياته ضد إخضاع النساء ــ المقال الأصيل الذي تنحني له مجموعات «تحرير المرأة»). كثيرٌ من الأفكار التقليدية لليبرالية القرن التاسع عشر لم تدخل كتب القوانين حتى ستينات القرن العشرين. وما زال الانتصار في المعركة بعيد المنال، كما تدل على ذلك الأحكام التي تأمر بها المحاكم بشأن «مطبوعات بذيئة» أو الموقف الهستيري الحقود الذي تتبناه كثير من الشخصيات الرسمية بشأن مشكلة المخدرات. في هذه الأثناء، أدى النمو المتزايد في الرخاء وطيب العيش إلى زيادة أهمية الحرية الشخصية وجاذبيتها بالنسبة لجماهير الناس. المفارقة الظاهرية هي أنه في الوقت الذي أخذت فيه الحرية الشخصية تقرر أسلوب معيشة جيل، فإن النظام الاقتصادي الذي يجعلها ممكنة التحقيق قد أصبح مكروهاً بشدة من لدى عددٍ كبير من أكثر أبناء ذلك الجيل فصاحةً في الرأي. المعارضةُ القديمة للرأسمالية التنافسية من اليسار البيوريتاني

facebook.com/ketabme

الذي شعر غريزياً (حتى مع إنكاره لذلك) بأن الدولة الفابيانية (الاشتراكية) هي الأفضل، جاء بعدها ـ في الوقت الذي كان يبدو فيه أنها آخذةٌ في التلاشي ـ معارضةٌ جديدة من «اليسار الجديد» متشككةٌ ـ وبحق ـ في كل أنواع السلطة وليس لديها أيٌّ بقايا شغف بستالين (وهي ماركسيةٌ فقط لأن ذلك يبدو جذاباً)، لكنها تماهي «الرأسمالية» مع «النظام»، وأعادت، في أكثر حركاتها جرأةً، فتح محادثات شبه جادة حول «الثورة». (أخذُ «الثورة» بجدية مقبول في كثير من اجتماعات الغذاء المدفوعة على الحساب. كما أن من «الدارج» بحثها بشيء من الظرف؛ الشيء الوحيد «القاطع» هو أن يكون المرءُ معارضاً لها بصورة جدية).

بروز رجل الكلمة

إحدى الخصائص الأخرى للرأسمالية هي أنها تميل لتغذية ثقافة مضادة للرأسمالية ضمن محيطها هي نفسها. وقد أوضح ذلك قبل سنين عديدة جوزيف شومبيتر في كتابه (الرأسمالية، والاشتراكية، والديموقراطية)، وهو عمل تم كتابة جزء كبير منه قبل وحتى بداية الحرب العالمية الثانية، ويُعتبر أحدث من معظم الأعمال الصادرة حالياً عن دور النشر. وتقوم أطروحته الأساسية على أن الرأسمالية تقتل نفسها عن طريق إنجازاتها.

الحضارة الرأسمالية هي قبل كل شيء عقلانية. إنها ضد البطولة وضد الغموض. الروح التي تغذيها هي النقيض تماماً لمقولة «ليس لهم أن يناقشوا، بل لهم فقط أن ينفذوا أو يموتوا». الظروف تملي على الرأسمالي الناجح أن يستفسر عن الطريقة التي يتم بواسطتها عمل كل شيء والسعي لمحاولة وإيجاد طريقة أفضل. إذا اعتمد على

facebook.com/ketabme

ممارسات حالية تقليدية أو غامضة أو احتفالية، فسيتم تجاوزه من جهةٍ أخرى، ومن المحتمل جداً أن يطويه النسيان. انهيارُ السلطة الدينية، وبروز الروح العلمية، ونمو الرأسمالية كانت ظواهر متشابكة فيما بينها. نشأت أخلاقياتٌ جديدة في القرن السابع عشر طرحت ثمارها في القرن التاسع عشر، وقد تبنت البحث التجريبي والمنطقي، ودحضت ادعاءات السلطة، وأعطت شرعية لحافز الربح (من بين أشياء أخرى) عن طريق رفع قيود العصور الوسطى على تقاضي الفوائد وفكرة «السعر العادل».

هجوم اليسار الجديد

هذا في ما يتعلق بأجواء الرأي التي تعملُ الرأسمالية فيها الآن. لكن ما هي الاعتراضات الرئيسية على المنافسة وحوافز الربح التي طرحها فعلاً الجيل الجديد من الراديكاليين؟ يختلف النقاد من اليسار الجديد عن سابقيهم من الماركسيين والفابيانيين من حيث إنهم لا يثقون بقوى السوق والتخطيط المركزي أو أي شكل من أشكال البيروقراطية على حد سواء. هذا الإحياءُ للخصائص الأكثر مثاليةً وفوضوية هو تغيير يلقى ترحيباً بدلاً عن الأبوية والتأكيد على سلطة الدولة التي اتسمت بها الحركات الاشتراكية مدة طويلة. الواقع أنه ينبغي له أن يجعل من الممكن قيام حوار بين اليسار الجديد واقتصاديي السوق بطريقة لم تكن ممكنه سواء مع الويبيين أو الشيوعيين الستالينيين. (يستشهد البروفيسور ليندبيك بحالة الكاتب باسم مستعار من مدرسة السوق الحر في شيكاغو الذي تعطي كتابته الاستعراضية التي تتناثر فيها كلمات بذيئة انطباعاً أولياً بأنه ينتمي على نحوٍ ما إلى الجناح الفوضوي لليسار الجديد).

facebook.com/ketabme

لسوء الحظ، فإن الخطأ القاتل في النظرة الاقتصادية لليسار الجديد هي الاعتقادُ بأن المرء لا يتعين عليه الاختيار بين اقتصاد سوق واقتصاد أوامر أو بين مزيجٍ متنوع من كليهما؛ وأن هناك نظاماً ثالثاً مفضلاً أخلاقياً يعتمد بدرجة أكبر على دوافع أكثر عفوية وأقل أنانية. جزءٌ كبير من كتاب آسار ليندبيك (الاقتصاد السياسي لليسار الجديد) يتضمن تحليلاً متعاطفاً، لكن صارماً، مع هذا الخطأ؛ وأجدُ من الغريب أن يعطي بول ساموبلسون الانطباع في مقدمته الجدلية بأن الكتاب سيجعل مراقباً محايداً أو معادياً يأخذ اقتصاد اليسار الجديد بجديةٍ أكبر. النتيجة المضادة تبدو لي أكثر احتمالاً بكثير.

يلخص ليندبيك على نحو يناسبه المشاكل العادية لأي مجتمع، والتي جعلت أجيالاً من الاقتصاديين يشُكّون بأن بالإمكان وجود اقتصاد يستغني عن التعامل مع كل من السوق والأوامر البيروقراطية. هذه هي الاحتياجات:

١ ـ الحصول على معلومات حول أفضليات الناس؛

٢ ـ تخصيصُ أفرادٍ وآلاتٍ وأراضٍ ومبانٍ وموارد أخرى وفقاً لهذه الأفضليات؛

٣ ـ تقرير التقنيات الإنتاجية التي ينبغي استخدامها؛

٤ ـ إيجاد حوافز لتجنب استخدام أساليب مكلفة غير ضرورية، والاستثمار في تطوير تقنيات ومنتجات جديدة؛ و،

٥ ـ (وربما الأهم) تنسيقُ رغبات ملايين الأفراد والمؤسسات والأُسَر.

هذه القائمة ليست مطروحة من قبل فريدمان أو هايك، بل من

facebook.com/ketabme

اشتراكي ديموقراطي سويدي عرض كتابهُ علينا ساموِيلسون باعتباره ترياقاً ضد الكُتّاب السابقين. كل ما أود أن أضيفه هو أن أربعة على الأقل من هذه المتطلبات لا تعتمد على الأنانية بل على الحاجة لتنسيق وبيان الأدوات التي ستبقى موجودة حتى لو استطعنا الاعتماد بدرجة أكبر على حسن نوايا الناس. ملاحظاتٌ مثل ملاحظة آدم سميث حول تعاملنا لا مع «الإنسانية» بل مع «حب النفس» الذي يوفره لنا الآخرون، وملاحظة ألفريد مارشال حول دوافع الإنسان «في أمور حياته العادية»، يعطيان انطباعاً مُضَلِّلاً. حتى لو كان دافع الناس هو عمل الخير، فسيبقون بحاجة لمعرفة الأشياء التي يتعين عليهم عملها والأساليب التي يستخدمونها لتحقيق رغبات الآخرين بأفضل صورة، وسيتم تحديد آليةٍ للتنسيق لهذه الغاية. يمكننا، في أقصى الأحوال، الاستغناء عن البند رقم (٤) الخاص بالحوافز. حتى عند ذاك سيبقى من غير الممكن الاستغناء عن الأرباح أو الفرص لتحقيق مكاسب كبيرة كإشارات، على الرغم من أن أي ثروة إضافية تُكتسب عن طريق هذه الأرباح أو الفرص قد تُعطى في نهاية المطاف لمنظمات خيرية. تأثيرُ غالبريث على اليسار الجديد عزز، كما أشار ليندبيك، إغراء هذا اليسار على تجاهل مشكلة التنسيق المزعجة. لم يستطعٍ غالبريث إيضاح كيف يمكن للمؤسسات الكبيرة القليلة التي يركِّز عليها ـ فضلاً عن ملايين الأفراد وأرباب الأسر الآخرين ـ أن ينسقوا نشاطاتهم. هو يركِّز على المؤسسات، والكثير من القراء يتغاضون عن حقيقة أنه لم يقل شيئاً عن العلاقات بين المؤسسات، سوى عن طريق إشاراتٍ شبه غامضة «للبنية التقنية».

كذلك ليندبيك يضع حداً للوهم المتمثل في إمكانية تولي الكمبيوتر لوظائف الأسواق المشار إليها أعلاه. هذا الاعتقاد يتسم به اليسار

facebook.com/ketabme

التكنوقراطي القديم بصورة أكبر من اليسار الجديد؛ لكن اليسار الجديد قد يميل للتعلق به على أنه قشة إنقاذ. لا يمكن إدخال رسائل معقدة حول الأفضليات، وجودة المنتجات، ومعلومات بشأن عمليات الإنتاج عن طريق رموزٍ في الكمبيوتر. هذا أكثر من مستحيلٍ عملياً. حتى لو أمكن للمستهلكين أن يترجموا إلى لغة الكمبيوتر أفضلياتهم بين مجموعة كبيرة بلا حدود من البدائل التي قد توفرها التكنولوجيا، فإنهم هم أنفسهم لا يعرفون كيف سيتصرفون حيال أنواعٍ جديدة من السلع أو تغيرات في الجودة أو الابتكار بشكل عام، لسبب بسيط وهو أن الناس لا يعرفون دائماً كيف سيتصرفون في ظروف نظرية. حتى عندما يتعلق الأمر بإيصال تفاصيل عمليات الإنتاج، فمن الصعب تصور الكيفية التي يمكن بها وضع المكونات الأساسية «للمهارات» في الكمبيوتر. إضافة لذلك، فإن كل هذا الجهد، حتى لو كان ناجحاً، سيُنتج ببساطة المعلومات المتوفرة أصلاً عن طريق أرقام الأسعار والأرباح والمبيعات. أحد الملامح السائدة في تفكير اليسار الجديد، والذي يثيره أيضاً غالبريث بقوة، هو إنكار أن السوق تسمح للناس بأن «يفعلوا ما يريدون». احتياجات المستهلك، كما يقال، تتشكل بصورة مصطنعة عن طريق الإعلانات وأساليب المبيعات الأخرى.

بيد أن كتاباً كهؤلاء لا يذهبون إلى المدى الأقصى لليسار الجديد وبعض أنبيائه في تأكيد أن المؤسسات تستطيع خلق طلبٍ على أي سلعة يختارون إنتاجها. وكما أشار ليندبيك، فالأخير هو شكلٌ جديد من «قانون سيه» ــ الذي طالما هاجمه كينز لأنه يعطي انطباعاً مُحبِّذاً للنظام الرأسمالي ــ وهو القانون الذي أكد أن العرض يخلق الطلب، والذي أنكر بذلك احتمال حدوث ركود. يبدو أن الشكل الجديد من القانون يؤكد صحة ذلك، لا فقط

facebook.com/ketabme

بالنسبة للاقتصاد ككل، بل بالنسبة لكل مؤسسةٍ أو مُنتجٍ مفرد.

هذا الاعتقاد خاطئ تماماً، لأن كون المؤسسات ببساطة لم تحدد نفسها بتوفير السلع التي شعر الجنس البشري بحاجتها عندما غادر جنة عدن، بل هي في الواقع تبني بدأبٍ سوقاً لمنتجاتها، لا يعني أن بوسع هذه المؤسسات أن تفرض ما تريد على جمهور استهلاكي لا حول له ولا قوة. صناعة السيارات البريطانية لم تستطع منع المستهلكين من شراء مزيد من السيارات المستوردة؛ ولم تستطع الخطوط البحرية كونراد منع تراجع الطلب على خطوط بواخر الركاب؛ ولم يستطع مجلس الفحم منع التحول إلى أنواعٍ أخرى من الوقود؛ وهناك أمثالٌ أخرى لا حصر لها. وتوحي دراسات التسويق أن من بين المنتجات التي تعتبر «نجاحات فنية» ربما كان ١٠ ــ ٢٠ بالمائة منها فقط هي التي استطاعت البقاء في السوق أو تجاوُز فترة الدراسات التي تسبق إطلاقها، بينما يتم سحب ثلث إلى نصف المنتجات التي يتم إطلاقها لفشلها خلال سنة واحدة.

هناك نموذجان متطرفان للغاية وسخيفان بالدرجة نفسها للدور السائد للمستهلك. ثمة، من جهة، الرأي القائل بأن لدى الناس بفطرتهم رغباتٍ وُجدت الشركات لتلبيتها. بيد أنه لا يكاد يكون هناك اقتصادي حسن السمعة، مهما كان متزمتاً، آمن بشكل واضح بوجهة نظرٍ كهذه؛ لكن هناك آراء تفتقر إلى الحذر، خصوصاً في الكتب الأكاديمية الأميركية، تعطي صدقية لمزاعم غالبريث هذه. على الطرف النقيض، من جهة أخرى، هناك وجهة النظر التي يقترب منها بدرجة خطيرة حتى غالبريث نفسه، وهي ترى بأن المستهلكين يشبهون عجينة بلاستيكية يمكن للمعلنين أن يشكلوا عليها أي شكلٍ يريدونه. الواقع أن مهارات البيع هي جزء من عملية

facebook.com/ketabme

زيادة مدى البدائل التي يتنبه لها الناس. مهاراتُ البيع، شأنها شأن أساليب تكنولوجية وثقافية عديدة أخرى، تُطوِّر لدى الناس رغباتٍ لم يكونوا واعين لها قبل ذلك، وتجعل بعض الناس ـ وهذه مسألة ينبغي الاعتراف بها ـ غير راضين عما لديهم كما لو كانوا سيكونون لولا تأثير تلك الأساليب. هذا هو جزءٌ من ثمن حرية الاتصالات. كل منتجات الحضارة تقريباً ـ الفنون والرياضة ووسائل الترويج، وبالمقدار نفسه المياه الجارية في الأنابيب، والتلفونات وأدوات توفير العمالة ـ تم ابتكارها وبيعها لأناس لم يكونوا قد طلبوها بحكم حاجةٍ عفوية، غير أننا جميعاً سررنا بابتكارها ووصولها إلينا. إن من وظائف اقتصاد السوق الإيحاء للناس باحتمالات جديدة، ولهم بعد ذلك الحرية في قبولها أو رفضها. قد تؤدي الإعلانات التجارية إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المتعلقة بـ«السلع العامة» أو الترويحية أو المتعلقة ببيئةٍ ألطف. ولكن السياسيين والكتاب والصحافيين يستطيعون، ويفعلون ذلك فعلاً، توجيه الدعاية في اتجاهٍ معاكس؛ نشاطاتُ اليسار الجديد هي نفسُها جزءٌ من السوق الحر في الأفكار، وليست بأي حال الجزء الأقل نجاحاً منها.

ليس فيما سبق ما يعني أن أوضاع الإعلانات أو معلومات المستهلكين تستعصي على الإصلاح. إذا كان المعلنون قد اكتشفوا حقاً واستخدموا أشكالاً من إعلانات ما دون الوعي مارست فعلياً تأثيرَ تنويمٍ مغناطيسي لم يستطع الناس مقاومته، فإن هناك أسساً قوية لإقامة دعوى لحظر هذه الأشكال من الإعلانات. من الناحية الإيجابية، هناك الكثير مما يمكن عمله لتشجيع توفير المعلومات والآراء حول المنتجات من وجهات نظر أخرى غير وجهة نظر المنتجين. هناك ما يقتضي أن توفر الدولة تشجيعاً ودعماً مالياً

facebook.com/ketabme

لمؤسسات تدافع عن المستهلكين. وما زال من الصعب تنظيمُ أو تمويل أي شيء مشابه «لمعارضةٍ» سياسية في المحيط التجاري.

هناك اعتراض آخر على الأسواق، قد لا يتواءم بسهولة مع الإيمان بأخلاقياتٍ «متساهلة»، لكنه يُسمع أحياناً من الجانب نفسه، وهو أن ممارسة الاختيار بحد ذاته تنطوي على تكاليف ومضايقاتٍ لا يرغب بعض الناس بتحملها. في كثيرٍ من مجالات الحياة ليس من العملي محاولة دراسة كل الخيارات المتاحة، لأن المستهلك يفتقر إلى المعلومات الضرورية لإجراء دراسة كهذه، كما أنه ليس من المنطقي أيضاً القيام بذلك لأن الفوائد محدودة جداً قياساً بالوقت والجهد المبذولين؛ وقد تكون هناك ميزة لتفويض آخرين اختيارياً بذلك. فصناديق الاستثمار والسندات توفر على المستثمر عناء اختيار الأوراق المالية المناسبة له للتعامل بها؛ وهناك مؤسسات مثل الجمعية الأميركية للسيارات و(دليل الطعام الجيد) تقوم باختيار الفنادق والمطاعم وتصنفها في مجموعات مناسبة. ويعرض وكلاء السفر عادة رحلات سياحية متكاملة وفردية على الناس الذين لا يريدون تحمل عناء القيام هم أنفسهم بهذه الترتيبات. وهناك «نوادي زهور» ممتازة، تعمل لقاء اشتراكٍ سنوي ثابت على إرسال الزهور أسبوعياً بحيث يحصل المستهلك على أفضل قيمة مقابل نقوده للزهور في مواسمها. هذا يُفسح المجال للاستفادة من الخبرة ومن اقتصاديات الشراء بالجملة التي لا يمكن توفرها لمعظم الأفراد إذا ما حاولوا القيام بذلك بأنفسهم. ينبغي التشجيع بكل السبل على استخدام هذا الأسلوب في إنابة آخرين في الاختيار؛ وبوسعنا جميعاً ممارسة أفضلياتنا حول ما هي الأشياء التي نريد إنابة الآخرين عنا في اختيارها، ومن هم هؤلاء الآخرون...

facebook.com/ketabme

دعونا بالتأكيد نجرب كل نوع من الاختيار للناس لكي يكون لهم رأي في المؤسسات التي يعملون فيها ـ رغم أن إحساسي الخاص هو أن أكثر ما يريده الناس، في المقام الأول، هو أن يحاطوا علماً بالمعلومات مسبقاً لكي لا تقفز القرارات أمامهم فجأة، وثانياً، أن تتم استشارتهم لكي يستطيعوا التعبير عن آرائهم قبل أن يكون قد فات الوقت، بدلاً من أن يحاولوا هم بأنفسهم ممارسة أعباء الإدارة.

هناك نقطة أخرى، تغيب عموماً عن الأذهان، هي أنه بالقدر الذي يريد العاملون فيه أن يكون لديهم حقاً رأي في الإدارة، فإن الشركات التي تستجيب لذلك، ستجد أن من الأسهل عليها اجتذاب العمال. وبالتالي فإنه إذا كان هناك طلب حقيقي لمشاركة أكبر من جانب العمال (ولكن ليس مصادرة حق أصحاب الشركات في الإدارة)، فإن ذلك ممكن أيضاً عن طريق آليات السوق.

إذا بدت الملاحظات السابقة معزولةً إلى حد ما عن الواقع، فالسبب الرئيسي يكمن في الجزء الذي تؤديه النشاطات التقييدية لنقابات العمال نفسها. تلبيةُ ميول القلة في عدد ساعات العمل، مثلاً، أو في تفضيل إيقاعٍ أبطأ لسرعة العمل، هي مسألةٌ مكلفة. كلفتُها قد تكون في نوعِ الأفضلية المطلوبة أو ببساطة لأنها ميولُ أقليةٍ من العمال، وأصحابُ العمل الذين يلبون ميولاً كهذه سيتعين عليهم البحث عن عمالٍ على نطاق أوسع. هذه تكاليفٌ حقيقية، وستكون موجودة في مجتمع غير رأسمالي؛ والموظف الذي يريد أن تتم معاملته بهذه الطريقة يتعين عليه أن يتوقع دخلاً أقل. لسوء الحظ، فإن إصرار النشطاء النقابيين على مساواة جميع الأجور بين العمال ذوي المهارات المتقاربة، سرعان ما سيثبط من عزيمة أي صاحبِ

facebook.com/ketabme

عملٍ كان يحاولُ الاهتمام بميولِ أقلياتٍ كهذه وسلوكياتها.

تحول التيار؟

مع ذلك، وبالرغم من أن هذه النظائر تنذر بالشؤم، فإن المقارنة مع الإمبراطورية الرومانية الأخيرة تبين أن هناك فقط طريقاً واحداً من بين عدة طرق يمكن أن نسلكها. هناك أيضاً احتمالاتٌ أكثر مدعاة للتفاؤل. التقدم التكنولوجي الكبير يجلب معه مجالاً واسعاً جداً من الخيارات لم تكن معروفة في معظم المجتمعات قبل القرن العشرين. بالرغم من جميع التجاوزات التي تم الاستشهاد بها في الصفحات السابقة، فإن روح معظم أولئك الذين «اختاروا البقاء بعيداً» هي أكثرُ انتقاديةً وأقلّ خضوعاً لقدرٍ غامضٍ ما مما هي روح المانويين[1]، أو الأفلاطونيين الجدد، أو الرهبان المسيحيين.

التمرد الغريزي على حياةٍ مقيتة مكرسة للعمل والتطوير، هو تمردٌ يقوم على أساسٍ سليم. هناك توازن صحي بين العبادة الخرافية للناتج القومي الإجمالي وبين الاعتقاد بقداسة الفقر. هناك خلف الكليشيهات حول «نوعية الحياة» و«البيئة» شك يستند إلى أساس قوي بشأنِ أهداف مزيفة نحن أحرارٌ في أن لا نسعى للوصول إليها. خطأُ الكثير من المتطرفين أنهم: (أ) يستهينون بالقوى التي تعمل ضد «الدولة الصناعية الحديثة» الوديعة التي يقرُّ كثير من قادة مجتمعات الأعمال بأنهم يحبون إقامتها، و(ب) المبالغة في تقييم إمكانات المساءلة السياسية ككابحة للسلطة الاقتصادية والتقليل

(١) نسبة للمانوية وهي عقيدة تقوم على الصراع بين النور والظلام وتُنسب إلى مانوي الفارسي في القرن الثالث الميلادي.

facebook.com/ketabme

الحاد من أهمية مخاطرها. لكن رفضهم لكل الترتيبات والتقاليد الكثيرة التي ليس لها مسؤوليةٌ تجاه المستهلك من خلال السوق، ولا علاقة لها بالمساءلة السياسية، ولا تخضع لقوانين معروفة، هو رفضٌ سليم ويدعو إلى الإعجاب.

قد يأتي الوقت الذي يدركون فيه أن العلاج ليس هو الانغماس في الحنين إلى أيام ما قبل الثورة الصناعية، ولا الحديث عن «الثورة»، بل تشجيع قيام سوق فعالٍ يتمُّ فيه تسعيرُ كل التكاليف والمنافع بشكل صحيح وتنظيمها بموجب عمليات موضوعية مدروسة. ببساطة أكثر، ودون تحوير للأمور، هناك حاجةٌ لإعادة عنصر الريادية بل وعنصر المغامرة في الرأسمالية على حساب عنصر الإدارة. بعد ذلك، وبوجود إطار مناسب من القوانين والضرائب وترتيبات الدعم، سوف لن يكون لدينا مزيد من الاتفاقيات أو الصناعات التكنولوجية المحلية الخاسرة الأخرى، وسننتج مزيداً من الأشياء التي يريدها الناس فعلاً، سواء كانت لأغراض الترويح أو السلام والهدوء أو لأغراض نمطٍ من العيش أقل اضطراباً، أو مزيداً من السلع الاستهلاكية، أو خليطاً من كل ذلك.

«الرأسمالي المقاتل» الذي يصارع احتكار البريد أو سلطات البث الإعلامي هو مؤشر صغير على تغييرٍ نحو طاقةٍ شابة وتَجَدُّد. وهناك إشارات إلى أن أولئك الذين «اختاروا البقاء بعيداً» يجربون حظهم في نشاطات ريادية صغيرة خاصة بهم، حيث يقدمون خدمات عديدة على أسسٍ شخصية ومرنة يستحيل على البيروقراطيات العامة والخاصة الكبيرة القيام بها. لقد حان الوقت بالتأكيد لإعادة تنظيم للصف يدرك فيه الأعضاءُ الأعمقُ فكراً من اليسار الجديد، والمدافعون الأكثر تطرفاً عن العمل التنافسي الحر، أن لهم مصالح

facebook.com/ketabme

مشتركة في معارضة دولة القطاع الصناعي التجاري العام. هناك قوى ذاتية في المجتمع الحديث توفر جمهوراً جاهزاً لدعاية مقبولة ظاهرياً ضد الرأسمالية التي أكدتُ عليها تكراراً في هذه المقدمة. لكني، عندما أكون في مزاجٍ متفائل، أشعر بالإعجاب لأن هناك حدوداً للسذاجة البشرية. هناك فرصةٌ ـ لا أستطيع التنبؤ بمدى حجمها ـ لتطور الاقتصاد المختلط الحديث باتجاهٍ أقلَّ ماديةً من خلال تطوير سلوكِ مجتمعٍ حر وأعرافه بدلاً من الإكراه من الأعلى أو من الأسفل. هناك مبررٌ قوي لثورة الشباب على إخضاع نمط حياتهم لقرارات الآخرين أو لقوىً مجردة لا تأثير لهم عليها. ويمكن العثور على هذه الطروحات بالذات في الدفاع التقليدي عن الأسواق الحرة والملكية الخاصة والحكومة المحدودة. حتى وقتٍ قريب كانت التحديدات التكنولوجية تجعل الحريةَ مهمةً فقط لحياةِ أقليةٍ محظوظة. أما الآن فهي ممكنةٌ لكل من لا يخافها.

facebook.com/ketabme

أنطونيو مارتينو

الليبرالية في العقد القادم

أنطونيو مارتينو هو أستاذ الاقتصاد في جامعة روما. وقد عمل بين عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ وزيراً لخارجية إيطاليا. وهذا المقال مأخوذ عن خطابه بصفة رئيس لمؤتمر مجمع مونت بيليرين، وهي الجمعية الدولية للمفكرين الليبراليين الكلاسيكيين، في عام ١٩٩٠. يرى مارتينو في هذا المقال أنه بالرغم من انهيار اشتراكية الدولة، فإن الليبرالية لا زالت تواجه كثيراً من التحديات: من البيئة الإكراهية، إلى الأنظمة الصغيرة لشؤون حياتنا الشخصية، والنمو المتواصل للإنفاق الحكومي والضرائب والاستدانة.

يبدو من الملائم، في خضمّ تغييرات تاريخية كبيرة، إبداء بعض التأملات حول دور المفكرين الليبراليين في عالم اليوم. يقول المؤرخ

facebook.com/ketabme

ماكس هارتويل بأن «الهدف المشترك لأولئك الذين اجتمعوا في مونت بيليرين عام ١٩٤٧ كان دون شك وقف التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية نحو الاشتراكية التي كانت سائدة آنذاك وعكسها، وضمان بعثِ الليبرالية من جديد».

قد يكون مغرياً، في ضوء التاريخ القريب، الاستنتاجُ بأنه قد تم بالفعل عكس تلك التوجهات، وأن الليبرالية بُعثت من جديد، وأن المجتمع حقق أهدافه. ورغم أنه لا يمكن إنكار الاختلافات بين عالم عام ١٩٤٧ وعالمنا اليوم، فإن من غير الواضح أبداً ما إذا كانت مهمتنا قد انتهت. بالنسبة لي، يبدو أن الحرية تواجهُ عقبات هائلة على كلا طرفي الستار الحديدي المنهار وفي بقية العالم. دعوني أشير فقط إلى عدد قليل من العقبات التي قد تواجهنا خلال السنوات العشر القادمة.

انهيار الشيوعية

أثارت الأحداث التاريخية التي وقعت خلال الأشهر العديدة الماضية في ما أصبح يعرف الآن بالدول الشيوعية السابقة، الآمال في نفوس مقاتلي الحرية والمنافحين عنها في سائر أنحاء العالم. ليس هناك شك في أن أحداث عام ١٩٨٩ توفر دليلاً حاسماً على انهيار الشيوعية سواء كشكل من النظام الاقتصادي القابل للبقاء أو كنظام سياسي، لأنه قد ثبت دون أدنى مجالٍ للشك أن الشيوعية كانت تفتقر إلى الكفاءة ولا تستند إلى قبول الجماهير الخاضعة لحكمها. ورغم أن هذا الإدراك ليس جديداً بالنسبة لليبراليين، فإن مما يبهج النفس بالتأكيد أن يرى المرء كل هذا التأكيد الواضح على صحة آرائه السياسية.

facebook.com/ketabme

كانت خطوات التغيير في الأشهر السابقة من السرعة بحيث حتى أكثر آمالنا جموحاً لم تستطع مواكبتها. مع ذلك، فربما كان هناك كلمة تحذيرٍ لا بد منها. لقد عبَّرت المطالبةُ بالحرية في العديد من البلدان الشيوعية السابقة عن نفسها من خلال انتخابات حرة أو «شبه حرة» وكانت النتيجة اندحار الحزب الشيوعي الحاكم السابق. هذا تغيرٌ مرغوب فيه بحد ذاته، لكن السؤال الحقيقي، بالنسبة لنا نحن الذين نؤمن بالحرية، هو ما إذا كان إدخال عناصر ديموقراطية سياسية في بعض بلدان أوروبا الشرقية سيكون بدايةً لعملية تؤدي إلى لبرلة تلك المجتمعات. بعبارةٍ أخرى، هل من شأن الانتقال من الحكم الشمولي إلى الديموقراطية الانتخابية أن يوسع مدى الخيارات الحرة المتاحة للأفراد في شؤون حياتهم اليومية، أم يبقى تغييراً تجميلياً سيترك كل شيء آخر تقريباً دون تغيير؟ ليس هناك من شك في أن الديموقراطية تتفوق على غيرها من البدائل كآلية لصنع القرار السياسي. لكن الديموقراطية الانتخابية بالنسبة لليبرالي ليست هي المسألة الوحيدة. الليبراليّ يتفق مع هربرت سبنسر في أن «المسألة الأساسية هي ما إذا كان هناك تدخلٌ أكثر في حياة المواطنين مما كانت عليه الحال من قبل؛ وليس طبيعة المؤسسة التي تقوم بهذا التدخل».

أو كما لاحظ ميلتون فريدمان أخيراً:

> الجَيَشَان السياسي الذي لم يسبق له مثيل، والذي كان موضع كل هذا الترحيب المفعم بالبهجة من جانب المؤمنين بحرية الإنسان، يمكن أن يكون مقدمة لمعجزات اقتصادية مشابهة، لكن هذا بعيدٌ جداً عن أن يكون حتمياً. يمكن

facebook.com/ketabme

لهذا الجَيشان أن يكون بالدرجة نفسها مقدمةً لاستمرار الجماعية تحت مجموعة مختلفة من القواعد. كل شيء يعتمد على الإرادة السياسية للناس، والفهم الاقتصادي من جانب قادتهم، وقدرة هؤلاء القادة على إقناع الناس بدعم الإجراءات الراديكالية التي ستكون ضرورية.

الإشارات الأولية ليست مشجعة بالضرورة، وفي حالات عديدة دفع شلل العمل إلى استخدام لغة المبالغة لكن دون تغيير يذكر. لا يبدو أن بلدان أوروبا الشرقية قد بدأت بعد بإدخال إصلاحات جذرية تعد بتحويلها إلى اقتصاداتِ أسواقٍ حرة ناجحة عملياً. ويُعزى ذلك في كثير من الحالات إلى الحقيقة التي أشار إليها جيمس بيوكانن من أن «فقدان الثقة بالسياسة، في الشرق كما في الغرب، وفي الاشتراكية بتعريفها الواسع لم يكن... مصحوباً بأي تجديدٍ أو استعادة واضحة بالثقة في الأسواق». أما بالنسبة للفهم الاقتصادي من جانب القادة الشيوعيين، فقد دعا أناتوليج ديرجابين في مقالٍ له بعنوان «التسعير في الاتحاد السوفياتي بين العرض والطلب» إلى إجراء إصلاح جذري على نظام أسعار التجزئة متفجعاً، على سبيل المثال، لأن سعر الحليب كان متناسباً مع محتوياته من الدهون بدلاً من محتوياته من البروتين «كما في معظم البلدان الأخرى».

بعد كل هذه العقود من خرافة التخطيط، من الصعب أن تكون هناك مفاجأة في سوء فهم عمل السوق. لكن ما أخشاه هو أن الرخاء المتفوق الذي حققه اقتصاد السوق قد أنشأ وهماً بأن كل ما هو مطلوب لتشجيع نموٍّ اقتصادي هو تقليد بعض الظواهر الخارجية لاقتصادنا، فيما تبقى كل الأمور الأخرى دون تغيير. من الأمثلة المناسبة على ذلك الفكرةُ السائدة بأن الأداء الهزيل للاقتصادات

facebook.com/ketabme

الشيوعية كان مرده لسوء الإدارة. هذا خطأ، فالإدارة ليست هي المشكلة. اقتصادات السوق ليست كفؤة لأن الله منّ عليها بالصدفة بمديرين متفوقين، بل إن سبب وجود مديرين أفضل فيها أنهم أكثر كفاءة. السوق هو الذي يوفر آلية الغربلة الضرورية لضمان أن يبقى ويزدهر فقط أولئك المديرون القادرون على اتخاذ القرارات الصحيحة. الإدارة المتفوقة هي نتيجة لكفاءة السوق وليست سبباً لها.

غالباً ما أقارن القناعات المعلنة لبعض الإصلاحيين في أوروبا الشرقية مع قناعات «عباد أصنام الشحن» في جزر المحيط الهادئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، الذين راقبوا الجنود الغربيين وهم يمهدون مساحة من الأرض ثم يبنون برجاً عليها. وعندما رأى أهالي تلك الجزر أن المساحة الممهدة والبرج اجتذبتا طيوراً معدنية ضخمة محملة بسلع ثمينة، سارعوا إلى بناء مدرجاتِ هبوطٍ زائفة وأبراجٍ على أمل أن ينهمر عليهم وابلٌ من السلع من السماء. هذا النوعُ نفسه من تفكير التمنيات تعكسه الفكرة، التي تتردد كثيراً في أوروبا هذه الأيام، والتي مؤداها أنه يمكن تحقيق الرخاء بمجرد تمجيد فضائل «اشتراكية السوق» و«التحول الهيكلي» (أياً كان معنى هذه الكلمات)، وفي غياب حقوق الملكية الخاصة، وحرية التعاقدات، ونظام أسعارٍ عامل.

بيد أنه سيكون من الخطأ الجسيم تعميمُ سوء فهم نظام السوق الحر الذي أبداه بعض القادة في أوروبا الشرقية، وتجاهلُ وجود عدد كبير يثير الدهشة من المقاتلين المخلصين المكرسين للدفاع عن الحرية الذين أخذوا على أنفسهم رعاية غراس الأفكار الليبرالية على حساب تكلفةٍ شخصيةٍ كبيرة من جانبهم في أغلب الأحيان. هؤلاء

facebook.com/ketabme

يذكروننا بواجب جديدٍ وهام لليبراليين الغربيين ـ وهو بحث المشاكل التي لا حصر لها التي تنجم عن التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية. هذه مهمةٌ مختلفة جداً؛ ليس هناك معادلة «سحرية» ولا نموذج سابق للتحول من اقتصادٍ مخطط إلى اقتصاد تنافسي.

ليس لدينا ما نعلمه للبلدان الشيوعية السابقة، وسِجِلُّنا في تفكيك القطع الصغيرة من الاشتراكية التي تكاثرت في بلداننا عبر العقود لم يكن حافلاً بما يثير الإعجاب. الواقع أن هناك الكثير مما يمكننا تعلُّمه من بلدان أوروبا الشرقية. يمكننا شحذ فهمنا لطبيعة المشكلة عن طريق بحث الصعوبات التي يواجهها أصدقاؤنا في أوروبا الشرقية. وبالمقابل يمكننا أن نوفر لهم ذلك النوع من التشجيع الذي لا يقدر بثمن الذي حصل عليه كثيرون منا من خلال المشاركة مع ليبراليين آخرين.

النقاشُ حول الأفكار الليبرالية في منتدىً دولي هو أكثر ضرورة لأصدقائنا في الشرق مما هو لنا. وهذه المهمة وحدها ستكون كافية لإشغال أجندتنا الليبرالية خلال العقد القادم.

هل الحرية تحرزُ انتصاراً؟

في الوقت الذي تواجه فيه بلدان أوروبا الشرقية مشاكل عديدة وخطيرة ولا سابق لها، فإن الحرية في بلداننا «الحرة» ليست محصنةً ضد مشاكل جديدة وعصيَّة. السبب بسيط ومعروف جيداً: مع أن الاشتراكية ميتة، إلا أن نظام الدولة لم يمت بعد. لقد حررنا أنفسنا، الآن على الأقل، من خطر تفشي الاشتراكية، غير أننا ما زلنا نواجه الاهتراء التدريجي، ولكن المتواصل، لحرياتنا.

facebook.com/ketabme

وحيث إن البلد الحر هو ذلك البلد الذي لا يمكن فيه توجيه اللوم لفردٍ معين على حالة الطغيان القائم، فإننا لا نستطيع سوى أن نلوم أنفسنا على ما يجري.

المشاكل الحالية للرأسمالية، وفقاً لمجلة (الإيكونوميست)، هي ثلاث: البيئة؛ والزيادة في الإنفاق والضرائب والاستدانة من جانب الحكومة الناجمة عن تعاملات جماعات الضغط؛ ونمو طبقة «متدنية» سببهُ في الغالب فشل نظام التعليم في المدارس الحكومية.

البيئةُ هي أحد الأسباب الرئيسية للموجة الجديدة من سيطرة الدولة. الأخطارُ البيئية هي أخطارٌ كبيرة ومهلكة. خطورتها الظاهرة تجعلها قابلة للتصديق حتى بالنسبة للمؤمنين بالحرية بتحفظ؛ وجاذبيتُها للجهلةِ هائلة؛ التأكيداتُ العلمية غير الناضجة المستخدمةُ لتبرير كل أنواع التدخل الحكومي من أجل البيئة تتطلبُ معلوماتٍ مستفيضة من جانب أولئك الذين يريدون تحليلها وتقييمها. ويزيد المشكلة سوءاً أولئك المختصون الكثر في البيئة الذين يخفون متعمدين أي دليل على وجود شكوك في الأسس التي تستند إليها مقترحاتهم. البيئة تشكل خطراً على الحرية في المستقبل يعادل في جديته الخطر الذي شكلته الاشتراكية بالجملة في الماضي.

المؤمنون بالحرية أجروا فعلاً دراسات موسعة حول حلول بديلة تقوم على مبادئ السوق لمشاكل البيئة. المطلوب الآن بحثٌ يشمل مزيداً من الجوانب العلمية يتعاون فيه علماء واقتصاديون، وينبغي أن تعطى لبحثٍ كهذا أولويةٌ عالية من جانب المفكرين الليبراليين في المستقبل القريب.

facebook.com/ketabme

هناك خطرٌ آخر مصدره التنوع الهائل «للقيود» الصغيرة على حرياتنا الشخصية التي يتم فرضها باستمرار باسم السلامة والصحة والأفكار المثالية الأخرى. كل من هذه الأمور، إذا أُخذت على حدة، تبدو تافهة، لكنها حين تؤخذ مجتمعة فإنها تشكل هجوماً بالجملة على استقلالنا.

لقد تم تشويه الغاية من القانون بحيث إن الدولة أصبحت الآن، بدلاً من أن «تحمي، قدر الإمكان، كل فرد في المجتمع من الظلم أو الاضطهاد من قبل كل فرد آخر» كما يقول آدم سميث، تحاولُ حماية الأفراد من أنفسهم، مدمرة بذلك مفهوم المسؤولية الشخصية نفسه.

لقد غرست دولة الرعاية تدريجياً، خصوصاً من ناحية الرعاية الصحية «العامة»، في نفوسنا فكرة أننا لا نمتلك صحتنا بأنفسنا. وترتب على وجهة النظر هذه حالة من الشيزوفرينيا. من جهة، أصبحت زيادةُ المعدلات المتوقعة للأعمار مدعاة لقلقٍ وطني، لأن شعباً تطول فيه الأعمار المتوقعة يفرض تكاليف على «المجتمع». وقد أعطى مقالٌ ظهر أخيراً في (الواشنطن بوست) مثالاً جيداً على ذلك إذ أوضح بأن «المدخنين يوفرون مئات بلايين الدولارات على نظام الضمان الاجتماعي. هذا لا يعني بالتأكيد أن خفض عدد المدخنين لن يكون مفيداً اجتماعياً. الواقع أنه ربما كان أحد أكثر الطرق فاعلية في إطالة معدل الأعمار. بيد أنه يبينُ بأنه لو غيَّر الناس سلوكياتهم بطريقة تطيل معدل الأعمار، فسيتعين عندئذ الإقرارُ بذلك من جانب برنامج التقاعد الوطني في بلادنا». عند هذه النقطة يحار المواطن المخلص في ما يتعين عليه أن يفعل. إذا عاش حياة تكتنفها الخطورة، فإنه يعرض المستقبل المالي للنظام الصحي

facebook.com/ketabme

العام للخطورة، وإذا قرر العيش حياة طويلة وصحية فلن يكون ذلك في صالح نظام الضمان الاجتماعي.

من جهة أخرى، حيث إن «الحكومة» تدفع تكاليف رعايتنا الطبية، فإننا لسنا أحراراً في أن نعيش حياتنا بطريقة تعتبر غير صحية في نظر السلطات. المقولة المعتادة لتبرير القيود على النشاطات التي تعتبر غير صحية هي أن الناس الذين يمارسونها هم أكثر احتمالاً للوقوع في الأمراض و«فرض تكلفة على المجتمع». نتيجة لذلك، يجري حظرُ ما هو خطرٌ أو غيرُ صحي، وجعلُ ما يعتبرُ صحياً أو مفيداً إلزامياً: تحديد السرعة؛ ارتداء سائقي الدراجات النارية الخوذ؛ أحزمة الأمان في السيارات؛ القيود المفروضة على بيع المواد الإباحية واستهلاك المخدرات، والكحول، والتبغ؛ إلخ. إننا نسير نحو مجتمع ستصبح فيه الرياضات الخطرة محظورة، والذي سيحتاج فيه المشاة لرُخص، وحيث ستكون البدانة مخالفة للقانون، وسيصبح ما سيكون مسموحاً لنا أكله مقرراً من قبل «مجلس الحمية القومي»!

إذا كنت تعتقد أن هذا كلام سخيف أو مبالغ فيه، أو يبدو صحيحاً ظاهرياً فقط، ففكر في أنظمة دمى الأطفال الصادرة عن السوق الأوروبية المشتركة، كما أشار إليها دغبي أندرسون:

> «الهاجس المعاصر بالسلامة، خصوصاً سلامة الأطفال، وجد مكانه البيروقراطي الحقيقي في السوق الأوروبية المشتركة... فقد أوصت اللجان الآن بأن تكون الأبعادُ الدنيا للكرات الرخامية الصغيرة مستندة إلى معدل سعة حنجرة الأطفال في السنوات الأولى من حياتهم لكي يحمي المجتمع أطفاله من ابتلاعها. أو لعل المقصود أن يكون الأطفالُ قادرين على

facebook.com/ketabme

ابتلاعها بدلاً من أن تعلق في حلوقهم: المسألة ليست واضحة... الخرزة الصغيرة في الصفَّارة يمكن تنظيمها من حيث سُمِّيَّتِها خشيةً من أن يدوس أحدٌ على صفارةٍ فتخرج الخرزةُ فيتناولها ويضعها في فَمه طفلٌ أضناه الشوق لخرزةٍ من أيام ما قبل السوق الأوروبية المشتركة. أنا لست متأكداً مما إذا كانت خرزاتٌ كهذه ينبغي أن تكون بحجم كرات التنس (لأسبابٍ خرزية) وكم سيصبح حجم الصفارات بعد عام ١٩٩٠ لتستطيع استيعابها».

الأمثلةُ على مزاعم سخيفة للتطفل على خصوصياتنا وتنظيم شؤون حياتنا يمكن أن تملأ مجلداتٍ عدة. ولا ينبغي أن تكون سخافتها سبباً في جعلنا ننسى الخطر الذي تشكله على حرياتنا. تأمّل مشروع القانون الذي وقعه ممثلون عن جميع الأحزاب السياسية في إيطاليا، والذي، إذا تم إقراره، سيكون من شأنه منع البث التلفزيوني أيام السبت من أجل الغاية النبيلة المتمثلة في جعل الناس يقضون مزيداً من الوقت في التحدث مع عائلاتهم. وكيف نحكم على مجتمع يعتبر فيه المواطن بالغاً وناضجاً بما فيه الكفاية بحيث يدفع ضرائب أو يدخل في تعاقدات عمل أو يتزوج أو يقود سيارة أو يشارك في تحديد المستقبل السياسي لبلاده عن طريق الاقتراع أو يخاطر بحياته في الدفاع عنها، ومع ذلك لا يعتبر بالغاً بما فيه الكفاية أو مسؤولاً بحيث يدخل إلى بارٍ ويشرب كأساً من البيرة؟ هذا هو فعلاً ما يحدث في «أرض الأحرار ووطن الشجعان».

مهما عزمنا أن نفعل، فمن الأفضل لنا أن نسترشد بنصيحة لورنس بيتر: «إفعله الآن، فقد يكون هناك قانونٌ ضده غداً».

facebook.com/ketabme

أعتقد أن الأكثر أهمية اليوم هو أن نسأل السؤال الذي وجهه سبنسر قبل ما يزيد على قرن من الزمان: «في العصور الماضية كانت الليبرالية تمثل الحرية الفردية مقابل إكراه الدولة... كيف يحدث إذن... أن الليبرالية قد تبنّت إلى حد بعيد سياسة إملاء الأفعال التي يقوم بها المواطنون، وبالتالي أخذت تحدُّ من النطاق الذي بقيت لهم فيه حريةٌ للفعل؟».

المجموعة الأخيرة من المشاكل تشمل تحديات قديمة وجديدة على السواء للنظام الليبرالي. الليبراليون تبنوا منذ سنين عديدة العمل بحرية الاختيار في التعليم وسيلةً لفرض نظام تنافسي على نظام التعليم العام المفتقر للكفاءة. لم نحقق الكثير من التقدم بهذا الصدد رغم إنتاج كمٍّ ضخم من العمل النظري، ولذلك يبدو من المناسب تحليل أسباب فشلنا والبحث عن طريقة نتغلب بها على العقبات السياسية والبيروقراطية التي منعتنا حتى الآن من إجراء تجارب بهذا الخصوص. لكن ظهور طبقةٍ متدنية لم ينجم عن فشل المدارس العامة فقط؛ فهي تشكل الأعراض الأكثر وضوحاً لفشل نظام دولة الرفاه بكامله. وفيما المدافعون عن الحرية قد انتقدوا دائماً نظام دولة الرفاه، فإننا ما زلنا منقسمين حول البدائل التي تم اقتراحها حتى الآن ــ الضريبة السلبية على الدخل، مثلاً. أخيراً لا يمكننا أن نأمل بتفكيك دولة الرفاه الحالية إلا إذا استطعنا اقتراح بديل معقول، وينبغي أن تكون البدائل الليبرالية للرفاه أولوية متقدمة لمفكرينا.

نمو الحكومة ومستقبل الحرية

المشكلةُ الأكثر إلحاحاً بدرجات كبيرة التي ابتليت بها الرأسمالية

facebook.com/ketabme

المعاصرة هي خصمُنا القديم، نموُّ الإنفاق والضرائب والاستدانة من جانب الحكومة. في معظم البلدان استمرت التوجهات القديمة دون إعاقة رغم التغير الدراماتيكي في اللغة السياسية. في بلدي، شهدت ثمانينات القرن العشرين بيانات متكررة من جانب الحكومات بخصوص الحاجة للحد من الإنفاق والضرائب والدَّين. أقل ما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن النتائج كانت مخيبةً للآمال، فخلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٩، ازداد إنفاق القطاع العام من ٤٣,٥ إلى ٥٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وازدادت إيرادات القطاع العام من ٣٥ إلى ٤٣,٣ بالمائة والدين الصافي من ٨,٥ إلى ١٠,٧ بالمائة. الدين العام زاد بأكثر من الضعف بالأرقام الحقيقية ووصل إلى رقم فلكي يبلغ نحو ٩٠٠ بليون دولار تقريباً. إذا تم السماح للتوجهات التي سادت في الثمانينيات بالاستمرار خلال التسعينيات، فإن الإنفاق العام في إيطاليا قد يبتلع عام ٢٠٠٠ نحو ٧٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما قد تبلغ الضرائب الفعلية ٦٠ بالمائة. هذا من شأنه أن يشكل إيذاناً بنهاية حريتنا وازدهارنا.

تفسيرُ التناقض بين النوايا الطيبة والنتائج الفظيعة مسألةٌ بسيطة: نمو الحكومة ليس مشكلة مديرين يمكن حلها عن طريق تغييرهم. إنها مشكلة قواعد: فما لم تكن هناك مجموعة فعالة من القيود الدستورية، فإن الحوافز السياسية ستؤدي دائماً وفي كل مكان لنموٍ متواصل للإنفاق والضرائب. ويقول جيمس بيوكانن بهذا الصدد: «لن يكون هناك مفر من نظامٍ حكومي حمائي ــ تجاري يهدد الآن بأن يصبح من صفات السياسة ما بعد الاشتراكية في كلِّ البلدان الغربية والشرقية على السواء طالما سمحنا للنتائج العادية أو الطبيعية لعمليات ديموقراطية الأغلبية أن تعمل دون قيود دستورية كافية». هذا هو ما يجعلني أعتقد أنه ينبغي أن تبقى مسألة بحث دستور

facebook.com/ketabme

مالي ونقدي ذات أولوية عالية في الأجندة الليبرالية ـ وتزداد أهمية هذه المسألة لأنه ما زال هناك لا إجماع بين الليبراليين حول الطريقة الأكثر فاعلية لتقييد الحكومة.

يجب أن يعالج أي حل دستوري مشكلة العلاقات بين مختلف مستويات الحكومة. الفيدرالية اليوم تعدّ حلاً مفضلاً باعتبارها الإطار المناسب للتعايش السلمي بين المجموعات الجغرافية أو العرقية أو اللغوية المختلفة ضمن البلد الواحد. اليوم، يبدو أن اللامركزية الحكومية، سواء في جنوب إفريقيا أو كندا أو روسيا أو الصين أو السوق الأوروبية المشتركة أو دول قطرية مثل إيطاليا أو إسبانيا أو حتى المملكة المتحدة، توفر ذلك النوع من الهيكل المرن الضروري لاستيعاب الخلافات الداخلية في البلد الواحد. الفيدرالية تسمح أيضاً بإجراء تجارب على المنافسة بين السياسات. ويمكن للنقاش حول مشاكل السياسات العامة أن يخرج من النطاق المجرد والإيماني للمواجهة الأيديولوجية إلى المقاربة الأكثر واقعية، والأكثر احتمالاً لأن تكون مثمرة، المتمثلة في مقارنة النتائج الملموسة للحلول التي تطرحها السياسات المختلفة.

لكن الفيدرالية قد توفر أيضاً سيطرة صحية على السلطة الكلية للحكومة وعلى ميلها للنمو بمرور الوقت. وليس من قبيل الصدفة أن الهياكل الفيدرالية، كتلك التي في سويسرا أو الولايات المتحدة قد كانت غالباً أكثر نجاحاً في ضبط النمو الحكومي من الأنظمة غير الفيدرالية.

لسوء الحظ، فإن بالإمكان تضليل الأنموذج الفيدرالي أو إفساده. لاحظ تجربة السوق الأوروبية المشتركة ونمو السيطرة الأوروبية. من

facebook.com/ketabme

الواضح أننا نواجه المهمة الإضافية المتمثلة في إيجاد قيود دستورية على السلطة المركزية في الهياكل الفيدرالية لمنعها من التطور إلى ذلك النوع من الكيانات المركزية المتغوّلة التي كان من المفترض أن تحل محلها.

على الجبهة الاقتصادية، هناك مشكلة هامة محتملة يبدو أنها تتمثل في نقص الادخار. وثمة دليل ينقض نبوءة كينز التي تقول بأنه «كقاعدة.... يتم توفير جزء أكبر من الدخل كلما ازداد الدخل الحقيقي». ففي بلدان عديدة، بما في ذلك بلدي، تراجعت نسب الادخار في الوقت الذي ارتفعت فيه الدخول الحقيقية. ومن الواضح أن ميلاً كهذا يتعزز بالتوجهات الديموغرافية، وإذا استمر، فسيكون من شأنه كبح النمو المحتمل. الديموغرافيا، والقضايا المتصلة بها، مثل الهجرة، التي لم تكن بارزة دائماً على أجندات البحث الليبرالي، تستحق مزيداً من التفحص الدقيق.

استدامة الأفكار

مسألةُ ما إذا كانت الأفكار تُحدِثُ تأثيراً مختلفاً هي مسألةٌ مهمة بالنسبة لنا. يبدو لنا أن الأفكار الليبرالية قد لا تسود عملياً في الوقت الذي تُطرح فيه، لكنها أكثر قابلية للدوام من نظيرتها الاشتراكية.

وجهةُ نظر كينز السيئة السمعة التي مفادها «أننا سنموت جميعاً على المدى البعيد» كانت خاطئة. نحن نعيش دائماً على المدى البعيد. اليوم هو آخرُ يومٍ في مدىً بعيد بدأ في الماضي البعيد. مع ذلك، فقد كان كينز محقّاً على نحو ما: فهو ميتٌ الآن. بعد أربعةٍ

facebook.com/ketabme

وأربعين عاماً من موته، أصبح كينز ميتاً جسدياً وفكرياً؛ لم يبق شيء يذكر من تراثه الفكري. الأمر كذلك لأن «آراء الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين... هي أقوى مما هو مفهوم عموماً» فقط عندما تكون هذه الآراء صحيحة، وعندما تكون متفقة مع الدليل والمنطق.

أفكارُ المفكرين الليبراليين العظام دامت لفترات أطول بكثير. بفضلِ استدامة التقليد الليبرالي، الذي واصل البقاء خلال السنوات المظلمة التي ساد فيها قبولٌ عام للاشتراكية، يمكننا اليوم أن نستمتع بالأحداث المثيرة لعصرنا. أحداثُ عام ١٩٨٩ تؤكد دون أدنى مجالٍ للشك آراء ميلتون فريدمان في أن «من الواضح أن قوة الأفكار المدفوعة بضغط الأحداث لا تحترم الجغرافيا أو الأيديولوجيا أو الشعارات الحزبية». لكن العواقب المترتبة على الإرث الفكري للاشتراكية ستستمر في البقاء لمدة طويلة بعد أن تغور جذورها الفكرية في مجاهل الخزي. نحن، تبعاً لذلك، نواجه المهمة العاجلة لبيان كيف يمكنُ ترجمةُ تغييرِ الأفكار إلى تغييرٍ في السياسات.

الخلاصة

نحن نعيش في عالم مثيرٍ لكنه معقد. قليلون منا قد لا يتفقون في الرأي العام مع ألفونسو العاشر، ملك قشتاله «العارف» (١٢٥٢ – ١٢٨٤)، الذي اشتهر برعايته لعلم الفلك في القرون الوسطى، والذي يُقتبس عنه قوله: «لو أن الخالق العظيم استشارني قبل بدء الخلق، لكنت قد أشرت عليه بشيءٍ أكثر بساطةً».

المشاكل التي تواجهنا عديدة ومعقدة. تلك التي ذكرتُها هي فقط عدد قليل من الصعوبات العديدة التي تواجه مستقبل الليبرتارية في

facebook.com/ketabme

عالم اليوم، وهي وحدها تكفي لتغطية أجندات البحث الليبرالي خلال العقد القادم. لكن تلك الأجندات ستبقى مكتظةً دائماً، لسبب واضح، وهو أننا لن ننتصر أبداً. ليس بوسعنا أن ننتصر، لا بسبب ضعفٍ جوهري في فلسفتنا، بل لأن الحرية الفردية محكومةٌ باستمرار بمواجهة التحديات. إضافة لذلك، فإن واجبنا هو أن نكون متقدمين على عصرنا لكي نقدم للدنيا وجهة نظرنا بشأن التطورات المستقبلية المرغوبة. نحن محكومون بأن نبقى دائماً أمام السياسة.

facebook.com/ketabme

ريتشارد كورنيي

نقاط القوة والضعف في الفكر الليبرتاري

ريتشارد كورنيي رجلُ أعمالٍ ومؤلف كتاب (استعادة الحلم الأميركي)، الذي يستكشف فيه السبل التي يمكن بها للقطاع غير الربحي في المجتمع المدني حل المشاكل الاجتماعية. وهو في هذا المقال يحث الليبرتاريين على تحويل إنتباههم من الاشتراكية ـ التي ثبت أخيراً أنها غير عملية كما تنبأ بذلك ميزس ـ والالتفات إلى تحديين جديدين: فهم المجتمع المدني والعمل الاجتماعي الطوعي بنفس درجة فهمهم للأسواق، وإدخال مبادئ الفردية والمبادرة إلى مكان العمل.

إذا كان انهيار الشيوعية قد أخذ وكالة الاستخبارات المركزية على حين غرّة، فإن ذلك لم يكن بالتأكيد مفاجئاً لتلامذة لودفيغ فون ميزس. لقد توقعنا ذلك طيلة ٤٠ عاماً. كنا نعرف يقيناً أن

facebook.com/ketabme

الاشتراكية محكومةٌ بالزوال، وكنا نعرف سبب ذلك ولا ينتقص من ثقتنا هذه أننا كنا قد اكتسبناها بطريق المصادفة.

الآن كل الناس يعرفون ما نعرف؛ المسألةُ الكبيرة التي كان الليبرتاريون يعرفونها ويستطيعون شرحها أكثر من أيِّ إنسانٍ آخر ـ مسألةُ أن اليد الخفية للسوق هي أكثر موثوقيةً في تنظيم الحياة الاقتصادية للشعوب من اليد الظاهرة للدولة ـ أصبحت فجأة المعلومة الجديدة العامة. انهيارُ الاقتصادات الشيوعية دفن أخيراً أحد الأسئلة الكبرى المثيرة للجدل في العصور الحديثة، وهو سؤالٌ استحوذ على حصةٍ لا مبرر لها من الطاقة الفكرية العالمية طيلة قرن تقريباً. الليبرتاريون كانوا يعرفون الإجابة الصحيحة منذ البداية.

سيكون استيعاب هذه الأفكار المستنيرة في شؤون الحياة اليومية عملية طويلة وغير مؤكدة. قد تحتاج شعوب الجمهوريات الروسية، على سبيل المثال، إلى سنوات عديدة لقبول فكرة أن رذائل المُلكية الخاصة، التي تم تعويدهم طيلة ثلاثة أجيال على كبتها، يجب الانغماسُ فيها الآن من أجل المصلحة العامة. لكن الاشتراكية ماتت، وأدبياتُها ثقيلةُ الظل من نوع «كيف تعمل...» أصبحت ورق نفايات، والتاريخ أصدر حكم البراءة على الفكر الليبرتاري.

تحديات جديدة لليبرتاريين

المفارقة هي أنه في الوقت الذي انتظر فيه الليبرتاريون قبولهم لمدة قرن تقريباً، فإن الشمس لم تشرق عليهم سوى للخطةٍ واحدة. اقتراحُهم الأساسي تم استيعابه فوراً في الحِكَم الموروثة ولم يعد يثير اهتمام أحد، والحوار تحول إلى ساحةٍ ليس الليبرتاريون للأسف

facebook.com/ketabme

مستعدين لها أكثر من أي مجموعة أخرى. الفكر الليبرتاري سليمٌ تماماً في جميع جوانبه، لكن هناك ثغرتين واسعتين أخذتا تكتسبان الآن أهمية حاسمة. **الأولى**، أنه ليس هناك رؤية ليبرتارية مجتمعية محددة تماماً ـ من حيث كونها عملية اجتماعية لا اقتصادية ـ خارج نطاق الدولة؛ الطرحُ الليبرتاري الجذاب القائل بأن المجتمع سيعمل بصورة أفضل لو تم تحديد مهمة الدولة على نحو ما بالمحافظة على السلم وتطبيق التعاقدات لا بد من أخذه إلى حد كبير كشيءٍ مُسلّم به. من **ناحية ثانية**، فإن الليبرتاريين لم يواجهوا النفاق المهين للمنطق الرأسمالي الذي يصر على أنه في الوقت الذي ينبغي أن يتمتع فيه الرأسماليون بحرية حركة واسعة، فإن العاملين لديهم ينبغي أن يتمتعوا بقدر أقل بكثير من حرية كهذه. تحليلهم حول يدٍ خفيةٍ تنظم الموارد الاقتصادية بطريقة معقولة دون توجيه سلطوي يتوقف عند بوابة المصنع. أما داخل المصانع والمكاتب، فإن يد الإدارة الظاهرة تواصل الحكم دون أن تواجه سوى معارضة رمزية.

أخذ رفضُ الاقتصاد الشيوعي ينقل النشاط الفكري من معركةٍ كان لليبرتاريين فيها اليد الطولى إلى معركة ليس لهم فيها يد على الإطلاق. الشيوعية منذ بدايتها وحتى نهايتها تقريباً استمدت شرعيتها من أهدافها لا من وسائلها، من الصدى القوي لوعودها الأصلية بحماية الناس العاديين من أخطار العيش في مجتمع رأسمالي. وما زالت هناك أعداد كبيرة من العمال وممثليهم المثقفين يشعرون في صميم نفوسهم بأن السوق الحرة الطليقة ما هي إلا غابة، وأن العمال لا يحصلون على نصيبهم العادل مما ينتجون، وأن الرأسمالية تحط من قدر العمال وتربك تفكيرهم بحيث يصبحون عاجزين عن اتخاذ قرارات ناضجة بشأن ما يُسعد أحوالهم، وأن هذه السوق تلوّث الأنهار وتفسد الويسكي، وأنها تخلق جواً

facebook.com/ketabme

اجتماعياً حاداً تسري فيه رائحة المال بشدة في نسيج كل شيء، وأنها تهمل كل الأشياء التي يحتاج لها المجتمع الجيد أو لا توليها سوى القليل من العناية، وأخيراً أن الرأسمالية بطبيعتها عرضة لتشنجات متكررة شديدة، وأن تأثير هذا الوضع الاقتصادي المقلق يقع بصورة رئيسية على مكان العمل.

الواقع أن العناصر الأساسية لهذا الكابوس قد تحققت بقسوة في الاتحاد السوفياتي، حيث كان أفراد الطبقة الحاكمة الجديدة يعيشون كنجوم السينما في المجتمع الغربي على دخولٍ لم يكتسبوها، بينما كان يتم تجاهل أبسط المتطلبات المادية والإنسانية للناس العاديين بصورة تامة. بدلاً من القضاء على عدم الأمن الاقتصادي، تم تعميم هذه الحالة على الجميع. وبعد فترة، أصبحت نظرية سيطرة العمال مبعث قليل من الراحة في أماكن عمل مُسَيَّسةٍ وخاضعةٍ لأنظمةٍ صارمة. لكن بالرغم من تلك الخيبات، تواصل الاعتقادُ بصحة الاتهامات الماركسية للرأسمالية بشدة ملحوظة، وبشكل خاص في الشرق، وبدرجة كبيرة في أماكن أخرى. التعاليم الماركسية، أو عناصرها الاقتصادية على الأقل، قد تكون ذات سمعةٍ سيئة، لكن ماركس يواصل السيطرة على الأجندة الاجتماعية من قبره في «هاي غيت».

في هذا السياق، تعتبر هزيمة الاتحاد السوفياتي ببساطة انتصاراً للإصلاحيين في اليسار على الثوريين فيه وحسماً نهائياً للجدل التكتيكي التاريخي بشأن ترويض الرأسمالية أو استبدالها. الفرضيةُ التي تدعم وجهة نظر الإصلاحيين هي أن تحليل ماركس لأخطار الرأسمالية هو تحليلٌ صحيح بشكلٍ أو بآخر، لكن طريقة تصحيح الأخطاء المزعومة لا ينبغي أن تكون تقويض الرأسمالية بل تدجينها

facebook.com/ketabme

ـ ومعاملتها مثل معاملة دجاجة المزارع، التي تُعْطى فقط ما يكفي من حرية الحركة للبقاء بحالة صحية إلى حد ما، وما يكفي من الغذاء لجعلها سمينة بعض الشيء ـ ثم استخدام الثروة الناجمة عنها لتوفير ما يحتاج له العمال، لكنهم أضعف أو أقصر نظراً من التمكن من توفير ذلك لأنفسهم. هذا هو الإجماعُ الجديد: مؤسسات سياسية ديموقراطية، اقتصادُ سوقٍ مراقَبٍ ومُوَجَّهٍ عن كثب، ودولةُ رفاهٍ أو خدماتٍ ذات دستور عريض للحفاظ على مجتمع عادل وملائم لحياة البشر. هذا الترتيب الذي أصبح «دارجاً» الآن يمكن أن نجده مع تغييرات سطحية فقط في سائر أنحاء العالم الصناعي، وفي بلدان متنوعة ثقافياً مثل اليابان والسويد، وإنكلترا، والولايات المتحدة.

هذا «النظام» الذي أخذت الشعوب غير الشيوعية تنجذب إليه دون وعي ـ الذي تُطلق عليه أسماء متنوعة مثل ديموقراطية اجتماعية، أو اشتراكية ديموقراطية، أو اشتراكية السوق ـ هو اللعبة الوحيدة الموجودة الآن، لكن هناك دلائل إجهادٍ تبدو عليه أينما كان، وبشكل خاص في الولايات المتحدة. بلدانُ أوروبا الشرقية ربما تكون فقط قد قفزت من النار لتسقط في المقلاة. تلك البلدان، إلى جانب ديموقراطيات العالم المتطورة تحدق في مجرى الاستنتاج غير المنطقي ذاته: إذا صح أن الدولة ستفشلُ لا محالة إذا ما دخلت في عمليات صناعة الحديد أو الأحذية، فما الذي يجعلنا نعتقد أنها ستكون أفضل حالاً في التعامل مع المسؤوليات الأكثر تعقيداً بكثير التي تحتاج لها دولةُ خدماتٍ حديثة: تعليمُ الأطفال، توفير معاشات التقاعد والرعاية الصحية، القضاء على البطالة، حماية المودعين من حماقات مديري المصارف التي يتعاملون معها، وتوفير مئات الخدمات الأخرى التي يُفترض أنها ضرورية، لكنها خارج إمكانات

facebook.com/ketabme

السوق، ليس فقط بالنسبة للقلة الذين تخلفوا في آخر الركب، بل عملياً بالنسبة لكل الناس؟

الواقع أن عجز الدولة بوصفها مهندساً اجتماعياً أصبح الآن موثقاً بالدرجة نفسها تقريباً مثل توثيق عجزها بصفة مدير اقتصادي. ثلاثينات القرن العشرين وأربعيناته أنتجت أدبياتٍ واسعة ومتَّقِدة صورت الإمكانات اللامحدودة لحكومة فاعلة. ستينات ذلك القرن وسبعيناته وثمانيناته أنتجت أدبياتٍ من نوع مختلفٍ تماماً ــ مُدونات أكثر مدعاةً للحزن والتيقظ وإثارة الفزع لفشل جهود الدولة في تحسين المجتمع. في الولايات المتحدة، وضعت الأدبيات الأولى في هذا السياق مجموعة من المفكرين الليبرتاريين والمحافظين. وبمرور الوقت، انضم إليهم العديد من خصومهم «الليبراليين» السابقين ــ الذين قال عنهم إيرفينغ كريستول أنهم قد صُدموا بالواقع: أصبحوا هم المحافظين الذين ولدوا مرة أخرى، أو «المحافظين الجدد». وورد في مقالة بحثية اعتذارية حول كيف أن هذا البرنامج الحكومي الواعد أو ذاك قد فشل عملياً، أن ليبراليينَ زالت الغشاوة عن أعينهم، أخذوا ينشقّون واحداً تلو الآخر حتى كادت صفوفهم تخلو من الموضوعية والإدراك السليم، بحيث إن أحدهم دعا إلى ليبراليةٍ «عقلانية» جديدة، وكان ذلك إيذاناً بولادة «الليبرالية الجديدة» التي انضمت إلى الجوقة. الآن أصبحت الأدبيات التي توثق فشل نشاط الدولة بذات القدر من الضخامة وعسر الفهم وإثارة الاكتئاب كالحكومة نفسها تقريباً.

وهكذا، فإن الدولة الخدمية الأميركية، وهي نسختُنا غير الأصلية تماماً من الديموقراطية الاجتماعية، وهي مسؤوليةٌ أكبر الآن على الأقل بثلاث مراتٍ من الاقتصاد السوفياتي برمته، لم تعد مدعوةً

facebook.com/ketabme

بالمنطق ولا بأي سجلٍ لنجاحٍ عملي. أصبح من الواضح أننا خلطنا بين الرغبة المحمومة للدولة في تولّي المسؤولية وبين قدرة أصيلة على ممارستها. الدولة الخدمية الأميركية تعيش وتزدهر فقط لأن هناك أغلبيةً سياسية مسيطرة مقتنعة بأن برامجها الفاشلة يجب أن تستمر لأنها ضرورية، إذ يبدو أنه ليس هناك بدائل لها. ما أُطلق عليه ثورةُ ريغان كان ضرباً من الزيف ـ ثورةٌ ضريبية مُقَنَّعة. لم تكن جهداً يهدف إلى إلغاء الدولة الخدمية، بل للمحافظة عليها ـ ولاستبدال الدَّين أو التضخم وسيلةً لدفع تكاليفها السياسية غير القابلة للخفض. لكن الوهم الذي أعطى لبرنامج ريغان صدقيته العابرة والجديرة بالتصديق ظاهرياً قد زال فعلاً الآن، والديموقراطيةُ الاجتماعية الأميركية مربوطةٌ بقيدٍ لا يبدو أن هناك خلاصاً منه. من المستحيل الدفاع عن الوضع الراهن ومن المستحيل تغييره. السياسةُ الأميركية وصلت إلى نوع من الطريق المسدود، والفكر الليبرتاري، بدرجة تطوره الحالي، لا يوفر أي عون.

يعود الفضل للثقافة الليبرتارية إلى حد كبير في أن هناك بديلاً مفهوماً جداً لذلك النصف الاقتصادي البحت من البرنامج الاشتراكي التقليدي ـ تشغيلُ الدولة للمؤسسات الاقتصادية في البلاد ـ المزارع، المصانع، المصارف، ومنشآت توليد الطاقة. الليبرتاريون في هذا القطاع يعرفون دورهم. وهناك أدبياتٌ بدرجة عالية من التطور تبين بدقة السبب في أنه من غير الممكن نجاحُ اقتصادٍ مخططٍ بطريقة مركزية، لكنها تبين أيضاً، بوضوح يستند إلى التجربة، كيف تنجح الأسواق الحرة ولماذا. هناك طريق طال عليه الزمن يجب تغييره. إذا شاءت أمةٌ أن تخصخص خدماتها البريدية أو معامل تقطير (الرَّم) فيها، فإن بوسعها إصدار أسهم وبيعها مباشرة للجمهور، أو تستطيع تشريع المنافسة والتوقف عن دعم عمليات

facebook.com/ketabme

الدولة. بوسع الليبرتاريين أن يبيّنوا كيف يمكن ظهور الخدمات التنافسية بين عشية وضحاها، ولماذا يمكنها بمرور الوقت أن تعمل بصورة أفضل وتكلفةٍ أقل من نظام الدولة الذي حلت محله. إذا ما توفرت الإرادة السياسية، فإن خصخصة الاشتراكية الجزئية في بلدانٍ توجد فيها أسواق رأسمالية، مثلما أثبتت ذلك السيدة ثاتشر وآخرون، هي مسألة واضحة وبسيطة نسبياً.

خصخصة الخدمات الاجتماعية

خصخصةُ الجزء الثاني من برنامج اشتراكي، أي الخدمات الاجتماعية المتبقية بعد إتمام خصخصة آخر مشروعٍ للدولة ــ الجزء الذي لا يمكن تمييزه عملياً عن دول الخدمات الاجتماعية في الديموقراطيات الغربية ــ هي مهمةٌ من نوعٍ آخر تماماً. إذا كان هناك بدائل للجهود الحكومية الفاشلة في التخلص من أحياء التشرد والعنف، والقضاء على البطالة الاختيارية، ومحو الأمية، وتوفير معاشات معقولة، ومعالجة المرضى الفقراء، وتطهير البيئة، من بين آلاف الأشياء الأخرى التي تزعج وتربك مجتمعاً صناعياً، فليس هناك سوى وعي ضئيل للغاية بهذه البدائل، ولا ثقة بالتأكيد في أنها ستنجح. (هذا هو أحد الأسباب التي تجعل الأميركيين يبدون مشوشين للغاية عندما يتحدثون مع الذين يجرون استفتاءات الرأي، إذ يقولون عادة بأن برامج الحكومة تحقق فشلاً ذريعاً وأنه يجب توسيعها).

هنا يمكن لليبرتاريين أن يردوا فقط عن طريق التوسع في نظرية السوق خارج حدودها الطبيعية. إنهم يفهمون العملية الاقتصادية؛ وهم يفهمون أيضاً وبصورة متزايدة العملية السياسية (الليبرتاري

facebook.com/ketabme

جيمس بيوكانن حاز جائزة نوبل في الاقتصاد على عمله في نظرية الخيار العام)؛ لكن فهمهم للعملية الاجتماعية بالكاد تطور على الإطلاق. وهكذا فإن الدولة الخدمية محصنةٌ ضد الفكر الليبرتاري في وضعه الحالي غير المكتمل. إلا أن هناك دليلاً متزايداً على وجود قوى اجتماعية نصف منسية، مفعمةٍ بالقوة، وساكنةٍ إلى حد بعيد في المجتمع قد تصبح، في الوقت المناسب، بديلاً جدياً للعمل الاجتماعي للدولة. هذا البعد للمجتمع يحتاج للاكتشاف والفهم. لقد كان لهُ ماضٍ مجيد، وحاضرٌ غامض وربما مستقبلٌ كبير.

قبل «الركود العظيم» في أميركا وبعد نحو قرن ونصف من النمو الملحوظ، كان هناك بديل ممتاز لكل جانب تقريباً من جوانب العمل العام من السيطرة على الأمراض حتى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكان توكوفيل قد درس عادةَ العمل الطوعي الاختياري من أجل الصالح العام ـ الذي لا هو بالتجاري من جهة، ولا هو بالحكومي من جهة أخرى ـ وهو الجانب الأكثر تميزاً واحتمالاً للنجاح في السياسة الأميركية المتطورة. عندما حلت صدمة الركود عام ١٩٢٩، كان هذا البُعد أو «القطاع» الثالث في المجتمع (الذي أصبح يطلق عليه بصورة متزايدة الآن القطاع «المستقل») قد أصبح من الضخامة والتعقيد بحيث لم يعد من الممكن فعلياً وصفه ضمن أي مساحةٍ معقولة. كما أنه لم يقم أحد بتصنيف عناصره أو تقييم مجمل إسهامه في الرفاه العام. بل إن منظمات القطاع المستقل ما زالت حتى الآن تنتظر الإحصاء والتصنيف.

المشهد المؤسسي العام في أميركا يتكون من حكومة فيدرالية واحدة، و٥٠ حكومة ولايات، وحسب الإحصاء الأخير، نحو ٨٠,٠٠٠

facebook.com/ketabme

حكومة محلية من مختلف الأشكال والأحجام. هناك ما يزيد على ١٠ ملايين كيان اقتصادي تتراوح بين ماسح أحذية وبائع متجول إلى تكتلات تجارية عملاقة. وتسري بين هذه وحولها وتلتصق بها مؤسسات القطاع الثالث المستقل التي يبلغ مجموعها عدة ملايين، والتي تحوي تنوعاً مذهلاً في أغراضها. هناك مئات الجامعات والمدارس الابتدائية والثانوية، وآلاف المستشفيات والمتاحف والفرق السيمفونية والمكتبات، ومئات آلاف مجموعات المعونات المتبادلة مثل جمعيات مكافحة الإدمان على الكحول، وغير ذلك كثير من الكيانات الأكثر وضوحاً. وتتراوح مؤسساتها بين (تأمين المدرسين) العملاقة وجمعية الدخول السنوية، التي تعتبر الآن أضخم مؤسسة معاشات غير حكومية في العالم بمجموع موجوداتٍ يزيد على ثمانين بليون دولار إلى غرفة مقاصة يمكن لمبتوري الأطراف أن يتبادلوا عن طريقها الحذاء أو القفاز الأيمن أو الأيسر الذي لم تعد لهم حاجة به. ولن يكون من الممكن هنا إدراج أي قائمة معقولة بنشاطات هذه المؤسسات والكيانات وإلا كان ذلك تشويهاً لها.

نسيانُ قطاعٍ من المجتمع بهذا الحجم والاتساع مسألة يكتنفها الغموض. ربما بدأ انحسار هذا البعد من الجماعية الأميركية عندما شرع وودرو ويلسون، الرئيس الذي كان مديراً لمدرسة، باستخدام سلطاته الاستثنائية زمن الحرب لسجن كل (غير المتلائمين) وهم الأكثر نبلاً وأصالةً وحضوراً، و«عقلنة» المجتمع الأميركي. على أي حال، ما إن جاء عام ١٩٤٦ حتى كان التقليد الأميركي بخصوص التصرف المستقل في العمل العام قد تم دفنه حياً ـ وهذا ضحية عارضة لويلسون ولحربين حسّنتا إلى حد كبير صحة الدولة، وحصل ركودٌ محطم تماماً للمعنويات، وأخيراً لوجهة نظر كينزية آسرة سياسياً مفادها أنه في اقتصادٍ ناضجٍ مفترض، فإن الإنفاق الحكومي

facebook.com/ketabme

كان غالباً هو المبررُ لنفسه. وفّر هذا للحكومة ميزة حاسمة في الجدل المستمر حول المسؤولية الاجتماعية، وتوقف القطاع المستقل عن النمو. بقيت أشكال عديدة من هذا القطاع، ومنذ ستينات القرن العشرين بدأت نهضة تجريبية، لكن القطاع الثالث ظل خلال نصف قرن طي النسيان، وضحية لافتراض غير مدروس مفاده أن العمل الاجتماعي المستقل لم يعد له وجود في مجتمع صناعي.

وهكذا، ففي الوقت الذي لا يمكن أن يكون فيه هناك شك في وجود قطاع ثالث، فإن هناك شكوكاً مفهومة في كل مكان حول ملاءمته كمنافس في المسؤوليات الواسعة لدولة الرفاه. وفي ضوء الحالة الراهنة للفكر الاجتماعي، فإن الإيمان بفائدة عملٍ اجتماعي مستقل وحيويته هو من الصعوبة بنفس الدرجة التي كانت عليها صعوبة الإيمان بالعقلانية والشرعية الأخلاقية للأسواق الحرة قبل صدور (خرافة النحل) و(ثروة الأمم). ونحن بحاجة الآن لفهم العملية الاجتماعية الطوعية فهماً تاماً بنفس درجة فهمنا لعملية السوق، وهنا بإمكان أن يقودوا المسيرة مرة أخرى.

تخطيط مركزي في مؤسسة واحدة؟

بينما يستقر الغبار على خرائب العصر الاشتراكي، هناك نقص معوق آخر في الفكر الليبرتاري يصبح أكثر وضوحاً وأكثر مدعاة للحرج. المنهجية الاقتصادية التي تبين أخيراً للروس أنها غير صالحةٍ للعمل لا تزالُ هي التي تحكمُ مؤسسات الأعمال في البلدان الرأسمالية والاشتراكية على السواء. من المفترض أن يعمل الاقتصاد أفضل إذا لم تتم إدارته من الأعلى؛ أما المصنع فمن المفترض أنه يعمل أفضل إذا تمت إدارته بهذه الطريقة.

facebook.com/ketabme

في مصنع الدبابيس الذي تخيله آدم سميث، كان العمل مقسماً وتخصصياً ـ وبالتالي أكثر إنتاجية. ذلك التصور (وعشرات من الظروف المتداخلة الأخرى) أصبحت هي الأساس للعصر الصناعي. هناك عنصرٌ آخر اجتذب اهتماماً أقل: فالأسلوب المتبع لتنسيق جهود هؤلاء العمال المتخصصين تمت استعارته من الجيش، وهو المؤسسة الرئيسية السابقة التي كانت تشمل أعداداً كبيرة من المشاركين المتخصصين. كان التنسيق الضروري يتم عبر تنظيم الأفراد في مجموعات، حيث البعض يعطي الأوامر وآخرون يتلقونها. هذا الأسلوب البدائي ظل معمولاً به في المؤسسات الحديثة بما في ذلك المفردات العسكرية المصاحبة له: ضباط، ضباط صف وأفراد، صفوف، أركان، السلسلة القيادية، وما شابه ذلك.

عندما ذهب الرجال الأحرار للعمل في المصانع، لم يكن وضعهم مختلفاً عن أوضاع من سبقوهم من العبيد. كان عملهم بموجب عقد اختياري يتم تجديده يومياً ويوافق فيه العامل على الخضوع للإشراف لعدد من الساعات مقابل أجر متفق عليه. كان العمال أحراراً من ناحية واحدة لكنهم غير أحرارٍ بدرجة قاسية في ناحيةٍ أخرى. كان النظام الإقطاعي قد تم احتواؤه قبل ذلك مباشرة، وبدأت الحركة لإضفاء طابع مدني على هذه العلاقة فوراً وظلت إلى حدٍّ ما مستمرة منذ ذلك الحين. أصبحت أماكن العمل أكثر سلامة وأقل ازدحاماً وأكثر دفئاً وأفضل بيئةً. أصبحت الأجور أعلى وساعات العمل أقل، وتضافرت عوامل من القانون والعادات لتطوير حقوق العمال ووضع حد لامتيازات أصحاب العمل. لكن النظام لم يتغير جوهرياً. العمال أكثرُ حرية بكثير جداً من العبيد أو الخدم العاملين بعقود، لكنهم ليسوا أحراراً مثل أصحاب العمل الذين يعملون تحت إمرتهم، وليسوا أحراراً تقريباً كما ينبغي لهم أن يكونوا.

facebook.com/ketabme

هناك عواقب اقتصادية هائلة تترتب على التنظيم الدقيق: الإنتاجيةُ أقلَّ بكثير دون شك مما يمكن أن تكون عليه، والحاجةُ لترجمة العمل الذي لا حدود له إلى وظائف، وهي محدودة، هي سببٌ رئيسي للبطالة. لكن العواقب الأكثر خطورة هي عواقبُ إنسانية أكثر إلحاحاً. إن شعباً من الموظفين الخاضعين لهرمية سلسلة قيادية، مهما كانت مقيدةً ولطيفة، هو شعب مسيس من حيث إنه لا بد من توجيه جزء كبير من جهد الموظفين لإدامة رضى السلطات القائمة بطرق لا علاقة لها بتاتاً بالعمل نفسه. في مجتمعٍ يتفاخر دائماً بتكرُّسِه للمثل الديموقراطية، سيبقى الموظفون فيه، دون شك، أفراداً في طبقة خاضعة متدنيةٍ مهما بلغت درجةُ ثرائهم.

التنظيم الدقيق للعمل أوجد أغلبية سياسية تتأثر نظرتهم لأنفسهم وللعالم من حولهم تأثراً شديداً بعادة خضوعٍ تستحكم بهم طيلة حياتهم ــ وهي التي يُطلق عليها هايك «الذهنية الوظيفية». كيف يمكن للناس أن يدركوا قيمة الاستقلالية والدفع الذاتي إذا كانوا يعملون في نظامٍ يعتمدون عليه ويخضعون له؟ ليس هناك الكثير في ممارساتهم اليومية مما قد يجعلهم يدركون بأن المجتمع يبقى حياً من خلال عملية مستمرة من التكيف بقيادة أفرادٍ مستقلين مبادرين. إنهم يرون المجتمع كشيءٍ ساكن ــ شيء يجب إدارته. من الصعب أن نتوقع من الأفراد الموظفين أن يحترموا مواصفاتٍ اعتادوا طمسها. إنهم يميلون، بدلاً من ذلك، لأن يصبحوا ما تقتضيه منهم الطريقةُ التي يعملون بها: مسيَّسين، فاقدين للقدرة على التخيل، فاقدين لروح المغامرة، ضيقي الأفق، مسكونين بهاجس الأمن، وسلبيين. وقد ظل توماس جيفرسون، الذي كان مفتوناً بالآلات الحديثة الموفرة للعمالة، يخشى من أن التصنيع سينتج سلالة من العمالة يغيرهم الخضوع اليومي لدرجة أن يصبحوا عاجزين عن إدارة شؤون أنفسهم.

facebook.com/ketabme

هنا تلتقي مشكلة دولة الرفاه غير العملية، وغير الممكنة مادياً، وغير القابلة للنقد مع مشكلة تنظيم موقع العمل. في مسيرة أميركا الطويلة نحو أسلوبها المميز في الديموقراطية الاجتماعية، برز شيء لم يستطع ماركس أن يتوقعه: طبقة من العمال ذوي وضعية عمالية لكن بإمكاناتِ طبقةٍ وسطى. الآن، الأغلبية العظمى من الأميركيين، بصفتهم الطبقية العمالية، يرون أن لهم حقاً في سلسلة متسعةٍ باستمرار من الخدمات الاجتماعية، وهي الخدماتُ التي يدفعون مقابلها، بصفتهم طبقةً وسطى، على شكل ضرائب يجدونها بصورة متزايدة غير معقولة.

هناك تاريخ طويل للبحث عن طرق لتحرير العمال من وضعيتهم البروليتارية. معظم الاختبارات العديدة في موقع العمل، وقبول الحاجة الظاهرة لأماكن عمل مسيَّسة، سعت لإعطاء العمال مزيداً من السلطة السياسية، وأخطاء هذه المقاربة تكشف عن نفسها أحياناً بوضوح عندما يقوم العمال في المصانع التي يديرها عمال بالتظاهر ضد أنفسهم. لكن هناك حركة الآن نحو إصلاحات تتركز أكثر على النواحي الأساسية سيكون من شأنها إلغاء التسييس كلياً في أماكن العمل، وجعل كل عامل مشرفاً على نفسه، وجعل المكافأة تستند إلى تقديرٍ معقول للقيمة التي يضيفُها كل شخص إلى المُنْتَج أو الخدمة التي تنتجها المؤسسة، وبذلك يتم إدخال مبادئ السوق الحرة في المؤسسة. لكن هذه ستبقى عملية مشوشة وعرجاء إذا لم يتم إضفاءُ صبغةٍ شرعية عليها، والليبرتاريون هم الأكثر تأهيلاً في هذا المجال.

نظرية مجتمعية

من المشهود لليبرتاريين دائماً أنهم يؤمنون بحماسة بقوة الأفكار،

facebook.com/ketabme

وقد تعلموا من هايك أن الاشتراكية كانت دائماً وفي كل مكان حركةً فكرية قبل أن تصبح حركة جماهيرية ـ وأن أي جهدٍ ناجح ضد الاشتراكية ينبغي أن يستند إلى أسس فكرية راسخة. كان ذلك عنصر الإيمان الأساسي الذي حافظ على بقاء الحركة منذ بدأت إعادة بناء نفسها في أربعينات القرن العشرين وخمسيناته. ربما كان الليبرتاريون حتماً أشبه بطُرفة من حيث كونهم ناشطين سياسيين، لكن انهيار الشيوعية هو دليل على القوة الهائلة لحركةٍ فكرية كان يمكن وضعها بصورة مريحة، إلى ما قبل أربعين عاماً فقط، في كشك تلفون. الآن يومئ التاريخ مُطلاً من اتجاهٍ مختلف نوعاً ما، سيجده العديد من الليبرتاريين بغيضاً. الافتقار إلى رؤية متماسكة شاملة لمجتمع طوعي أرغم الليبرتاريين، دون ضرورةٍ في اعتقادي، على التأكيد على الفردانية، التي تشكك بنفور بأي نوعٍ من النشاط الجماعي خارج نطاق النشاط التجاري، وذلك بالرغم من حقيقة أن الحركة الليبرتارية نفسها هي حركةٌ جماعية طوعية مع حسٍّ قوي بالتضامن وقوة ملحوظة.

الأزمة المزمنة للديموقراطيات الاجتماعية في العالم تضع المؤسسات السياسية الديموقراطية تحت ضغط متزايد. ربما كنا نتجه نحو تحقيق النبوءة المألوفة، التي يطلقها غالباً بعض أشد المتحمسين للديموقراطية السياسية، التي تشير إلى أن المجتمعات الديموقراطية هي بطبيعتها غير مستقرة ومدمرة لذاتها. ويبدو واضحاً أكثر من أي وقتٍ مضى أن الأشكال العديدة من التعددية تقوم على الاعتمادية المتبادلة ـ أن الافتقار للتعددية الاقتصادية يعرض التعددية السياسية للخطر والعكس بالعكس ـ وأن مجتمعاتنا ذات البعدين تُظهر الآن دلائل مثيرة للأعصاب على عدم الاستقرار. ربما كان استنهاضُ تعدديةٍ ثالثة، أقل شيوعاً، ـ وهي التعددية الاجتماعية التي تظهر في

facebook.com/ketabme

مؤسسات القطاع المستقل ـ ضرورياً لبقاء التعدديتين الأُخريين؛ إضافة لذلك، فربما كان العمال المُنَظَّمون سيجدون صعوبة كبرى في بناء وإدامة مجتمعات حرة، وأن التاريخ قد أعاد فجأة تعريف مهمة الفكر الليبرتاري.

أعتقد أن ميزس نفسه كان سيرحّب بحماسة بالتوسع المتواصل في الفكر الليبرتاري. ميزس كان فريداً بين الاقتصاديين، ومعرفته بالاقتصاد كانت مكتملةً بحيث إنه كان مدركاً لتحديداتها. وقد قال في كتابه (الفعل البشري)، وبطريقته الواضحة المعتادة، إن الاقتصاد لم يعالج، ضمن الطيف الواسع للنشاطات الإنسانية، سوى شريحة واحدة، وهي تلك التي تؤدي إلى عملية تبادل. كان ميزس يعرف أن الاقتصاد هو بدايةُ البحث في الطبيعة وفي تفاعل التصرفات البشرية وبالتأكيد ليس نهايتها.

facebook.com/ketabme

ماريو فارغاس يوسا

ثقافة الحرية

ماريو فارغاس يوسا مؤلف روايات وكاتب مقالات. ومن أعماله (حديثٌ في الكنيسة) و(حربُ نهاية العالم). كان ذات يوم اشتراكياً، شأنه شأن العديد من المثقفين في أميركا اللاتينية، ورشح نفسه عام ١٩٩٠ لمنصب الرئاسةِ في البيرو انطلاقاً من برنامجٍ ليبرالي يستند إلى السوق الحرة. وهو في هذا المقال، الذي ألقاه في مؤتمر اللجنة الديموقراطية عام ١٩٩١ في ماناغوا عاصمة نيكاراغوا يحثُّ شعوب أميركا اللاتينية على إيجاد ثقافةٍ للحرية والمسؤولية الفردية، ويرفض المركنتالية الحكومية، والاقتصادية القومية، وهيمنة الدولة، وكلُّها أسهمت لوقت طويل في خلق الفقر والانقسام الاجتماعي عبر المنطقة. وهو يفسح المجال لدورٍ أكبر للدولة مما يسمح به

facebook.com/ketabme

معظم الليبرتاريين، لكن مقالته، في السياق الأميركي اللاتيني، تعتبر ليبراليةً متطرفة.

يقال بأن الشتيمة الدارجة أثناء الثورة الثقافية الصينية كانت تعني شيئاً مثل «أدعو عليك بالعيش في زمنٍ ممتع». أيامُنا هذه تلبي هذا الدعاء دون شك ـ وليس بوسعنا أن نشكو من هذه الناحية، ففي السنوات الأخيرة القليلة جاء كل يومٍ تقريباً بمفاجآت جديدة وتركنا فاغري الأفواه مع كل فتح جديد للحرية: سقوطُ جدار برلين وإعادةُ توحيد شطري ألمانيا ألتي تلت ذلك؛ الإطاحةُ بنيكولاي تشاوشيسكو في رومانيا؛ والصعود المذهل لفاسلاف هافل من أعماق السجون إلى سدة الرئاسة في تشيكوسلوفاكيا؛ والانتصار المفاجئ لفيوليتا كامورو في انتخابات نيكاراغوا؛ ودمقرطة هاييتي.

ولا زلنا حتى الآن نفرك أعيننا ونحن نشاهد بعض الأشياء على شاشات التلفزيون. هناك مثلاً منظر الساحة الحمراء وهي تعجُّ بالمتظاهرين الداعين إلى إنهاء القمع السوفياتي لبلدان البلطيق والمطالبة بإجراء انتخابات حرة في سائر أرجاء الاتحاد السوفياتي. وفي كل مكان تبدو الأحزاب الشيوعية وكأنها قد انتهت، أو تتشبث بالبقاء (كما في إيطاليا) عن طريق تغيير تسمياتها والتخلي عن ملامح أساسية في الماركسية اللينينية مثل صراع الطبقات، والتخطيط المركزي، وملكية المجتمع لوسائل الإنتاج. نحن نشهد التخلي عن كل الخرافات والأنماط والجدليات والأساليب التي أبرزت الشيوعية إلى حيز الوجود وجعلتها تنمو، وتضعُ ثلث الجنس البشري تحت نير العبودية والرعب وأدت في نهاية المطاف لتدميرها هي نفسها. من الصعب، في ظل هذه الظروف، تجنب إطلاق

facebook.com/ketabme

تصريحات كبيرة. ألسنا نطلق مرحلةً جديدة في تاريخ الإنسانية؟ مصطلحُ «تاريخ» هو أحد المفاهيم العديدة التي تم تعهيرُها بالأيديولوجيات. لقد استُخدم اللجوء إلى التاريخ غطاءً للخداع الفكري الكبير في زماننا؛ تم الاستشهادُ بالتاريخ في هذا القرن لتبرير الإبادة وأحط الجرائم السياسية التي ارتكبت على مر العصور.

هل ينبغي لنا، إذن، أن ننضم إلى فرانسيس فوكوياما في الزعم بأن الشهقة الأخيرة للشيوعية هي علامةُ «النهاية الحقيقية للتاريخ» بالمفهوم الهيغلي؟ أعتقد أنه لا ينبغي لنا ذلك. على النقيض من ذلك، فالأحداثُ في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية أعادت، على غيرِ توقع، بحثَ فكرة «التاريخ» ذاتها. الإنسانيةُ أصبحت الآنَ حرة من الأوهام والتخيلات التي فرضتها الماركسية – سواء التقليدية أو المتجددة – عليها لفترة طويلة. استعاد الجنس البشري إحساسه بالإقدام على المخاطرة الصحية، كما استعاد حِسّه الغريزي بالقدرة على التصرف المباشر في تحدٍّ لمخططات المفاهيم التبسيطية.

اليوم نستطيع تأكيد الموقف الذي اتخذه على الدوام كل من كارل بوبر، وفريدرك هايك، وريموند آرون ضد مفكرين مثل ماكيافيللي، وفيكو، وماركس، وسبنغلر، وتوينبي. المجموعة الأولى أصروا، وهم على حق، على أن التاريخ لا تتم كتابته أبداً قبل أن يحدث؛ إنه لا يتطور وفقاً لنص محدد من الله أو الطبيعة أو المنطق أو صراع الطبقات ووسائل الإنتاج. التاريخ هو بالأحرى خلقٌ مستمر ومتنوع تمكنه الحركة عبر أكثر المنعطفات والتطورات والتعقيدات والتناقضات التي يصعب جداً توقعها. تعقيدُ التاريخ يهدد دائماً باكتساح أولئك الذين يحاولون التنبؤ به وتفسيره.

facebook.com/ketabme

إننا محقون في الإحساس بالإثارة إزاء التوجهات الحالية مثل عودة ظهور الفردانية مقابل الدولة؛ والحرية الاقتصادية مقابل التخطيط المركزي؛ والملكية والمشاريع الخاصة مقابل الجماعية وهيمنة الدولة؛ والديموقراطية الليبرالية مقابل الدكتاتورية ومركنتالية الدولة. لكن دعونا لا نخدع أنفسنا. لم يكن شيءٌ من هذا «مكتوباً» من قبل. لم تكن هناك قوة خفية تتربص في سراديب الظلام والرعب التي أفقرت وأذلت شعوباً بكاملها، هي التي أدت إلى سقوط تشاوشيسكو، أو انتصار «التضامن»، أو هدم الجدار الذي كان يقسِّم برلين. هذه الانتصارات ــ وكلُّ الانتصارات المشابهة لها التي ألهمت أخيراً أعداء الشمولية ــ قد تم تحقيقها بالعمل الشاق من جانب المقاومة العنيدة للضحايا، التي كان يدعهما أحياناً يأسُ الأقلية الحاكمة. هذه الأقلية، التي وجدت نفسها في مواجهة الحاجة لتغييرات جوهرية فرضتها عدم قدرة الشيوعية على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة، أخذت تشعر بشبح الكوارث الوطنية المفزعة التي ستنشأ بالتأكيد إذا فشلت الإصلاحات.

كان انتصار الحرية على الشمولية غامراً، لكنه ما زال بعيداً عن أن يكون مؤكداً. الواقع أن الجزء الأصعب من الصراع ما زال أمامنا. تفكيكُ سلطة الدولة وتوزيعُ السلطات الاقتصادية والسياسية التي كانت مصادرةً من قبل بيروقراطيةٍ مستبدة هي مهماتٌ معقدة للغاية. إنها تتطلب تضحيات هائلة من أولئك الناس الذين ما زالوا يرزحون تحت الوهم القائل بأن الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية توفران حلولاً فورية لجميع المشاكل. هؤلاء الناس يتعين عليهم تجاوز إرث الذهول والبلادة الذي تركته الجماعيةُ خلفها، ويتعين عليهم استعادة إحساسهم بالمسؤولية الفردية. وعليهم أن يدفنوا الافتراض الغريب الذي رعته الشيوعية، والقاضي بأن جميع

facebook.com/ketabme

المشاكل يجب أن تُحال أولاً إلى الدولة لإيجاد حل لها، ولا يتعاملون معها بأنفسهم إلا كملاذٍ أخير. إيجادُ تغيير عميق وواسع النطاق لمواقف مترسخة كهذه هو تحدٍّ أكثر خطورة مما كانت عليه تحديات الإطاحة بصغار الطغاة.

الواجبُ الثوري الحقيقي بالنسبة لبلدان مثل بولندا، وهنغاريا، ورومانيا، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، والاتحاد السوفياتي بالكاد قد بدأ إذن. المهمةُ لا تقل عن كونها مفزعة: بناءُ أسسِ مجتمعٍ حر على أنقاض الاشتراكية. سيقتضي هذا من المواطنين الذين يعرفون أنه بدون حرية اقتصادية لا يمكن أن يكون هناك حرية سياسية فضلاً عن أي تقدم. ويجب عليهم أن يدركوا أيضاً أن اقتصاد السوق يحتاج للانضباط ولقواعد راسخة وللمخاطرة وإبداء المبادرة، وفوق كل شيء الكثير من العمل الشاق والتضحية. ثقافةُ النجاح ــ ذلك النبع الاستثنائي للرخاء الذي يروي كل المجتمعات الديموقراطية المتقدمة ــ تقتضي أيضاً قبول أصحاب المشاريع والشركات المخاطرة باحتمال الفشل دون توقع مسارعة الدولة للتخفيف من ذلك.

قبولُ هذه الحرية الجديدة إذن، يعني الوقوف بحالة استعداد لتحمل عواقب عدم الكفاءة أو الخطأ في الحسابات. السوق التنافسي يولِّدُ الكفاءة الأفضل، ويخلق معظم الثروة في أي نظام اقتصادي، لكنه أيضاً باردٌ وشديد القسوة إزاء عدم الكفاءة. أعتقدُ أن من الأفضل أخذ هذه الحقيقة الهامة في الحسبان الآن ونحن على أعتاب حقبة جديدة. الحريةُ، التي هي ضرورية دائماً لتحقيق التقدم والعدالة، تقتضي أن يدفع الناس ثمناً لها كل يوم إذا أرادوا البقاء أحراراً. ليس هناك من بلدٍ، سواء أكثرها ازدهاراً أو تلك الأكثر عراقة في

facebook.com/ketabme

تقاليدها الديموقراطية، يمكن أن تكون بمنجاةٍ من هذا الخطر.

ما يحدث في أوروبا الشرقية يحدثُ أيضاً، لكن بدرجة أقل وضوحاً وإثارة، هنا في أميركا اللاتينية. هو هنا عمليةٌ بطيئةٌ غير مباشرة، ليست واعية دائماً، لكنها واضحةٌ للمراقب المحايد. كلُّ الدكتاتوريات في منطقتنا، ما عدا كوبا، أفسحت المجال لحكوماتٍ مدنية. الأنظمةُ الديموقراطية ـ رغم الاعتراف بأنها على درجات متفاوتة من الشرعية ـ تحكم بلداننا من ريو غراند حتى مضائق مجلان. وحالةُ نيكاراغوا، البلد الذي يستضيفُنا، هي حالةٌ ذات أهمية خاصة، لكن ليس بدرجة تختلف عن باراغواي، أو تشيلي، أو هاييتي. كذلك الأساطير الثورية العنيفة قد فقدت هي أيضاً قوتها في إثارة ما يزيد على حفنة من الشباب والفلاحين والعمال. هناك بعض قطاعات الأكاديميين والمثقفين الراديكاليين (إضافة لقطاعات غير مفهومة وهامشية أخرى)، ورغم أنها ما زالت قادرة على إحداث أضرار كبيرة، فإنها بدأت تُعدّ بصورة متزايدة غريبة وخارج دائرة الاهتمام ولا تحظى بدعم شعبي.

بيد أن التغيير الحقيقي هو بدءُ ظهور دلائل مبشرة على الواقعية والتحديث في سائر أنحاء أميركا اللاتينية على الرغم من (أو ربما بسبب) الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي نواجُهها. قلةٌ من الحكومات، وباستثناءات نادرة، هي التي ما زالت تجرؤ على اتباع المنهج الكينزي الذي تسبب، ولا يزال، في كثير من الكوارث. هناك ليبرالية متجددة ـ بالمعنى التقليدي ـ تشق طريقها في المنطقة كبديلٍ صحي للأفكار المهترئة بشأن «التطور الداخلي» و«بدائل الاستيراد».

البعض يشرعون في تنفيذ هذه المهمة بحماسة، والبعض الآخر

facebook.com/ketabme

بتردد، وهناك من لا يعرفون بالضبط لماذا يفعلون ذلك، غير أن الحكومات الجديدة كلها تقريباً بدأت في اتخاذ خطوات ضرورية، وإن كانت صغيرة أحياناً، لاقتلاع أسباب الفقر من جذورها. إنه إنجاز هائل لعصرنا، مقارنة بعصور سابقة، أن يصبح هناك علاجٌ لداء الفقر طالما كان لدى البلد المريض إرادة للشفاء.

هذا يعني، بمصطلحات اجتماعية واقتصادية، توفر الإرادة للتحديث والتخلص من بقايا العهد القديم وتقليص حجم الدولة إلى ما يكفي فقط لحفظ النظام والعدالة والحرية. ويعني أيضاً دعم الحق في تكوين الثروة ضمن نظام مفتوح يقوم على الجدارة دون امتيازات وتدخلات بيروقراطية. كذلك يعني أن تتولى الدولة مسؤولية التأكد من أن يتمتع كل جيل بما يُعتبر، إضافةً للحرية، أساساً للمجتمعات الديموقراطية كافةً، وهو تكافؤ الفرص.

أميركا اللاتينية أخذت تتعلم تدريجياً أن الحكومة تستطيع «إعادة التوزيع» بطريقة أكثر ذكاءً عن طريق توفير تعليم عام رفيع المستوى بدلاً من كتم أنفاس الاستثمارات الخاصة بالضرائب المرهقة، وعن طريق التأكد من فتح مجال الملكية الخاصة أمام أكبر عدد من الناس بدلاً من ملاحقة أولئك الذين لديهم ملكياتٌ موجودة فعلاً.

الاقتصادية القومية ــ التي تُعدّ، إلى جانب الثقافية القومية إحدى أكثر الأفكار الضالة التي بقيت ثابتة في تاريخنا ــ أخذت تبدو عليها دلائل الانحسار أخيراً. القومية أسهمت إسهاماً كبيراً في تخلف أميركا اللاتينية، لكننا أخذنا نتعلم تدريجياً أن الصحة لا تنتج من تحصين حدودنا، بل فتحها على سعتها والانطلاق نحو العالم لفتح أسواقٍ لمنتجاتنا، جنباً إلى جنب مع التكنولوجيا، ورأس

facebook.com/ketabme

المال، والأفكار التي يستطيع العالم توفيرها لنا لتطوير مواردنا وإيجاد فرص العمل التي نحن بأمسّ الحاجة لها.

في ضوء هذا المناخ الثقافي الجديد، أخذ كثيرون يعترفون الآن بأن التوحيد الإقليمي لأميركا اللاتينية، الذي طالما كان موضع ثناء وتمجيد على الدوام، لم ينجح لأنه كان يجابَه دائماً بعقبة «الروح القومية». كان يجري تمجيد تلك الروح دفاعاً ضد بقية العالم و«امبرياليته الكريهة»، لكنها سقطت سقطةً شنيعة لأن كل بلدٍ في أميركا اللاتينية حاول استخدام الوحدة الإقليمية لصالحه الخاص لا لمصلحة الآخرين.

الآن، وفي الوقت الذي يبدو فيه أن أعداداً متزايدة من الأميركيين اللاتينيين قد أخذوا يتعلمون أخيراً تلك الفضيلة السياسية الأسمى ـ الإدراك السليم ـ فقد أخذت مسألة التوحيد تُفهم بمعناها الحديث: المشاركة في تسريع دمج أميركا اللاتينية ببقية العالم. وأن دخول عالم اليوم بوعي للإمكانيات، والمخاطر، والأسواق هو الطريقةُ الأفضل لبلدان فقيرةٍ ومتخلفة مثل بلداننا للبدء في أن تصبح بلداناً حديثة ـ أي مزدهرة. إذا لم يكن هناك ازدهار، فلن تكون هناك حرية حقيقية تذكر، لأن الحرية مع الفقر هي، في أحسن أحوالها، نوعٌ من الحرية المهزوزة والمحدودة.

لنتخلص من القومية، التي أدمتنا وقسّمتنا، والتي باسمها هدرنا موارد هائلة لكي نسلّح أنفسنا بعضنا ضد الآخر. كم كان من الأفضل إنفاقُ تلك الموارد لمحاربة الأعداء الحقيقيين لكل شعب، والذين ليسوا هم جيرانه، إنما الجوعُ والجهلُ والتخلف. من المهم جداً ألا ننزلق إلى الخلف إلى تلك الأساليب التي تستخدمها

facebook.com/ketabme

حكوماتٌ سيئة لتكميم أفواه منتقديها. ليتوقف ذلك الكلام الذي يسعى لتخويف الناس من «تهديدات أجنبية عدوة» مزعومة أو الحاجة المفترضة «لوحدة قومية». نحن بحاجة إلى العمل بمثابرة للتغلب على انعدام الثقة المتبادلة، وحل المشاكل، عندما تظهر، سلمياً. ويجب علينا أيضاً أن نواصل الكفاح للتأكد من خفض الحواجز بين شعوبنا عن طريق القوة المفيدة الناجمة عن الصداقة والمصالح المشتركة والوعي، الذي نتشارك فيه، بأن عملنا معاً هو فقط الذي يمكن أن يخلصنا من تلك الشرور المستوطنة فينا والتي أبقت علينا متخلفين بهذه الدرجة عن مناطق أخرى أكثر ازدهاراً في العالم.

لحسن الحظ، فإن عدد الأميركيين اللاتينيين الذين يدركون الفرق الواضح بين القومية والوطنية يتزايد باستمرار. ففيما الوطنية، كما لاحظ الدكتور جونسون، تُستَخدم أحياناً ملاذاً أخيراً للأوغاد، إلا أنها في أغلب الأحيان تعبيرٌ عن مشاعر حب أكثر كرماً وإخلاصاً للأرض التي وُلد فيها الإنسان ومات فيها أسلافه. إنها تمثل التزاماً أخلاقياً وعاطفياً نحو شبكة العلاقات التاريخية والجغرافية والثقافية التي تشكل إطاراً لمصير كل إنسان. لكن حتى الوطنية، بكل صفاتها النبيلة، لا يمكن فرضُها إلزامياً دون أن يشكل ذلك حطاً من قدرها، شأنُها في ذلك شأن فرض تجارب خاصة كالجنس والصداقة والوفاة والحب.

حتى الرأسمالية ـ هذه الكلمة الأشدُّ مقتاً والتي يخشاها السياسيون في أميركا اللاتينية بشدة ـ أخذت، في هذا العصر الذي يمرّ بالأحداث والعجائب، تسلك طريقها برفق وليونة لتدخل مفرداتنا العامة. إذا خلّصناها من المعاني الزائدة القديمة المخيفة، فإن معناها

facebook.com/ketabme

الموضوعي هو: النظامُ الذي، بالرغم من تحديداته وعيوبه، قد جعل من الممكن تحقيق أكبر تقدم في الرفاه الجماعي، والأمن الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والحرية الفردية في تاريخ البشرية.

أود أن أسارع لأضيف أن هذا لا يعني بالضرورة أن سعادة البشر قد ازدادت بفضل الرأسمالية بطريقةٍ يمكن قياسها. السعادةُ ليست شيئاً يمكن قياسه بموجب إحداثيات اجتماعية، بل فقط بموجب إحداثيات فردية. هذا هو السبب، كما يقول كارل بوبر، في أن السعادة ليست من واجبات الحكومة. الذين يحاولون تحقيق السعادة لكل إنسان ـ الحكومات «الشاملة» مثل حكومة فيديل كاسترو، أو آيات الله الشيعة في إيران، أو حكومة الصين الشعبية التي عفا عليها الزمن، تميل لتحويل مجتمعاتها إلى جحيم. السعادةُ، التي تتسم بالغموض والتنوع، مثل الشِّعر، تخص فقط الإنسان ذاته وأشياءه الحميمة؛ ليس هناك معادلاتٌ لإنتاجها ولا تفسيراتٌ لفك رموزها.

ينبغي الاعتراف بأن الوسيلة الأسرع للخروج من الفقر هي قرارٌ واضح وحاسم باتجاه السوق، والاستثمار الخاص، والمبادرة الفردية. في خطوةٍ ضروريةٍ أولى، يجب علينا رفض هيمنة الدولة، والجماعية، وديماغوجية الرعاع. ولتجنبِ تشوش خطير، يجب علينا أن نُصرَّ على التفريق الحاد بين الرأسمالية الحقيقية ـ التي يمكننا لأغراض الوضوح أن نطلق عليها ليبرالية، والتي لم تتحقق لنا أبداً حتى الآن ـ وبين تلك الأشكال من الرأسمالية المزيفة لأصحاب الأملاك أو الرأسمالية المركنتالية (التجارية التي ترعاها الدولة) التي ظلت سائدة حتى الآن في أميركا اللاتينية.

لقد ظلت الاتفاقيات الحميمة بين السلطات السياسية ومجموعات

facebook.com/ketabme

الأعمال المتنفِّذة والتي تهدف إلى إعطاء الأخيرة امتيازات احتكارية وإعفاءات تنافسية ـ أي الإعفاء من بذل الجهد لتلبية احتياجات المستهلكين، ظلت مصادرَ لا تنفذ لعدم الكفاءة والفساد في اقتصاداتنا. لا يمكن تجنب الفساد عندما لا يعتمد نجاحُ استثمار ما على السوق بل على مسؤولٍ يوقع مرسوماً. نظامٌ كهذا يشمل الاستثمار والمستثمر الذي لا يتعين عليه تركيز عبقريته وجهوده لخدمة المستهلك بل للحصول على امتيازات من الدولة. المركنتالية ظلت أحد الأسباب الرئيسية لتخلفنا وللتفرقة والظلم الذي حاق بالفقراء في بلادنا. المركنتالية جعلت القانون امتيازاً مفتوحاً فقط لأولئك الذين لديهم «نفوذ»، وبالتالي حكمت على الفقراء بالسعي للبحث عن فرص للعمل والربح على الهامش في ما يسمى الاقتصاد غير الرسمي. لا بد من الاعتراف بأن وجوداً كهذا غيرُ مستقر لكنه حر. غيرُ الرسميين، هم على نحوٍ ما، بشيرٌ برأسماليةٍ شعبية حقيقية في أميركا اللاتينية.

إلغاء المركنتالية ضرورةٌ أخلاقية وسياسية تامة وملحة بقدر إلغاء «الإصلاحات» الاجتماعية والاقتصادية التي أدت في مجتمعاتنا إلى تأميم الشركات وإنشاء المزارع الجماعية وترسيخ سطوة الدولة. المركنتالية، والجماعية، وسيطرة الدولة، كلها تعابير مختلفة للظاهرة نفسها التي تخنق المبادرة الفردية، وتجعل الموظف البيروقراطي بدلاً من العامل أو رجل الأعمال هو بطل الحياة المنتجة، وتتسبب في عدم الكفاءة والفساد، وتُشرِّع التمييز ومنح الامتيازات، وتؤدي، عاجلاً أو آجلاً، إلى اهتراء الحرية وزوالها.

إن تأسيس اقتصادٍ حر يلغي الاحتكارات ويضمن للجميع سبيلاً للأسواق على أساس قواعد بسيطةٍ وواضحةٍ ومتكافئة، لن يُضعف

facebook.com/ketabme

الدول القطرية في أميركا اللاتينية. بل على العكس، فإن ذلك سيؤدي إلى تقويتها عن طريق منحها السلطة والصدقية التي تفتقدها الآن. هذه البلدان، بالرغم من أحجامها، فهي ضعيفة وعاجزة لدرجة لا تستطيع معها توفير الخدمات الأساسية المتوقعة منها: الرعاية الصحية، والأمن، والعدالة، والتعليم، والحد الأدنى من البنية التحتية الأساسية.

لكن إنكار حق الدولة في التدخل كمُنتِج لإتاحة الفرصة لها لامتلاك كفاءة أكبر في القيام بدورها بوصفها جهة تحكيمية ومنشطة للحياة الاقتصادية لا يعني إعفاءها من مسؤولياتها الأساسية. من بين هذه المسؤوليات، على سبيل المثال، الإبقاء على السوق حراً من التدخلات والتشوهات التي تستنزف كفاءتها وتشجع على التجاوزات. ومنها أيضاً، التحسن المستمر في جهاز العدالة، لأنه إذا لم يكن هناك نظامٌ قضائيٌ نزيه وقوي وشامل يمكن لجميع المواطنين، خصوصاً الفقراء منهم، الاعتماد عليه في الدفاع عن حقوقهم، فلن يكون هناك اقتصادُ سوقٍ عاملٌ على النحو الصحيح. أخيراً، وبشكل خاص للغاية، يجب أن تكون هناك جهود لتشجيع الملكية في أوساط الذين ما زالوا لا يملكون شيئاً. الملكيةُ الخاصة ليست سرقة، كما أكد برودون، بل دليلُ الحرية وسندها.

لا يمكن تصور دولة حرة دون سياسةٍ لدعم المعوقين والعجزة، لأولئك الذين بسبب سنهم أو طبيعتهم أو قدرهم لا يستطيعون إعالة أنفسهم وسيُسحقون لو تم إخضاعهم للقوانين الصارمة للسوق. منتقدو الدولة الليبرالية غالباً ما يتهمونها بصورة منهجية بأنها غير إنسانية. لكن متى وأين اقترح آدم سميث وكبار المفكرين الليبراليين الآخرين أن تتخلى الدولة عن الضعفاء؟ الحقيقة هي أن

facebook.com/ketabme

سجل الديموقراطيات الليبرالية هو الأفضل في العالم عندما يتعلق الأمر بحماية المسنين والأطفال، إضافة إلى التأمين ضد البطالة وحوادث العمل والمرض.

فوق كل شيء هناك نظامٌ، وهو النظام الثقافي، تلتزم فيه الدولة الليبرالية باتخاذ المبادرات واستثمار الموارد وتشجيع العمل والمشاركة من جانب الجميع. جعلُ المنافع الثقافية مفتوحةً للجميع، وتحفيزُ الفضول والاهتمام والاستمتاع بما يمكن للخيال الإنساني والروح الفنية أن يبتكراه لمواجهة نواقص الحياة ــ هذه هي الطرقُ لضمان الإبقاء على حساسيات الناس وقدراتهم النقدية نشطةً وحادة، مما يعززُ حالة الاستياء الدائم التي لا يمكن بدونها حصول تجديدٍ اجتماعي. ليس هناك ما يديم حالة الاستياء الصحية هذه يَقِظةً ومستفزة مثل حياة ثقافية ثرية.

وغني عن القول بأنه لا ينبغي للدولة أن «توجِّه» أو حتى «تلكْلز» النشاط الثقافي بأي قدرٍ يزيد عما يحتاج له لكي يكون حراً وذاتي التوجيه. دورُ الدولة هو ضمان أن تكون الثقافة متنوعة، ووافرة، ومفتوحة لكل تيار وتأثير، لأنه فقط عن طريق تعريض الثقافة للتحديات والتنافس يمكن أن تبقى وثيقة الصلة بتجارب الحياة وأن تساعد الناس على العيش والإيمان والأمل.

الثقافةُ لا تحتاج لحماية، لأنها عندما توجد بمعناها الحقيقي، فإنها تحمي نفسها بأفضل مما هو ممكنٌ لأي حكومة. لكن من واجبات الدولة بالتأكيد أن توفر لكل فرد وسائل اكتساب الثقافة وإنتاجها؛ أي توفير التعليم والحد الأدنى من ظروف الحياة الملائمة التي تسمح للناس بالاستمتاع بها.

facebook.com/ketabme

إضافة لذلك، فإن نشاطاً ثقافياً مكثفاً يعتبر إحدى الوسائل التي تستطيع الدولة الليبرالية بواسطتها التخلص من خطرٍ يبدو أنه يشكل تعاسةً متلازمة مع المجتمع الرأسمالي: استلابٌ معيّن للخواص الإنسانية الحياتية، وماديةٌ تعزل الفرد، وتدمر العائلة، وتشجع الأنانية والوحدة والتشكك والتكبر والاستهزاء وأشكالاً أخرى من الخواء الروحي. لم يستطع مجتمعٌ صناعي حديث حتى الآن مواجهة هذا التحدي بصورة فعالة؛ في كل هذه المجتمعات أضعفت مستويات المعيشة المرتفعة والتقدم المادي الواسع الحس بالتضامن الاجتماعي الذي يميل، في ظاهره، لأن يكون قوياً في المجتمعات البدائية. هذا الضعف أدى بدوره إلى توليد كمٍّ متكاثر من الممارسات والطقوس التي تستمد جاذبيتها من حاجةٍ غير واعية لإحساسٍ بالتقديس فقدناه على نحوٍ ما، لكننا لا نستطيع، فيما يبدو، أن نستغني عنه.

لنأخذ مثلاً ثقافة المخدرات التي ربما أصبحت ردة الفعل المرعبة في عصرنا ضد العقل والمنطق التي ترقى لدرجةِ رفض تلك النوعية من الاستنارة التي تشكل العمود الفقري لثقافة الحرية ذاتها. المخدرات توفر، فيما يبدو، إحدى أكثر الوسائل تطرفاً للتعبير ــ خصوصاً في البلدان الأكثر تقدماً ــ عن ذلك الجوع الدائم للسموّ والمطلقِ الذي كان يلبيه سابقاً السحرُ والأساطيرُ والدين.

هؤلاء من بيننا الذين يكافحون لتحديث بلداننا عن طريق النظام الوحيد الذي يجلب الرخاء دون إضعاف الحرية، يتعين عليهم أن يتعلموا درساً من كل هذا. يجب علينا صوغ رد سريع ومعززٍ بالقدرة على التخيل إزاء هذه الأخطار عن طريق تأسيس نوعٍ من الرعاية للثقافة وللإبداع الإنساني بكل أشكال تعابيره العديدة والجريئة، وللاستثمار الفني، والفكر النقدي، والبحث، والتجريب،

facebook.com/ketabme

والتمرين الفكري. ويتعين علينا أيضاً، أياً كانت قناعاتنا الدينية الشخصية، أن نعمل من أجل تطوير حياة روحية عميقة، لأنه يبدو أن الدين، بالنسبة للأغلبية العظمى من الناس، هو الآليةُ الأفعل في تقاليدنا لكبح الرغبة في الموت، والتعبير عن التضامن، وتعزيز الاحترام للقيم الأخلاقية، وتشجيع التعايش والنظام، وبشكل عام المحافظة على السلام وترويض الرغبات المتوحشة التي تنطوي عليها نفوس البشر جميعاً، بمن في ذلك أولئك الذين يبدون أكثر تحضراً.

في أيام شبابي، وكقارئ نهم للوجوديين الفرنسيين، توصلت إلى الاعتقاد بأن الإنسان يقرر مصيره بنفسه عن طريق الاختيار دوماً من بين الاحتمالات المتنوعة التي توفرها له ظروفه المتغيرة. وأعتقد أن هذا الاعتقاد قد ساعدني على أن أصبح الكاتب الذي حلمتُ بأن أكونه دائماً منذ طفولتي. لكنني اليوم، وبعد أن مررتُ بأخطار عديدة، أقول لنفسي بشيء من الحزن بأن المصائر الفردية ربما كانت تتأثرُ بالحظ والظروف قدر تأثرها بإرادة الاختيار الحر.

مع ذلك، فإن «تاريخ» الفرد ليس مكتوباً سلفاً بأكثر مما هو «تاريخُ» المجتمع بكامله. يجب علينا أن «نكتب» سطور حياتنا يوماً بعد يوم دون أن نتخلى عن حقنا في الاختيار، لكن مع معرفتنا بأن اختياراتنا قد لا تعدو أن تكون فائدتها أحياناً أكثر من تأكيد ـ بوضوح والتزام أخلاقي، كما نأمل ـ ما كان قد تم اختياره لنا أصلاً من قبل ظروفنا والآخرين. هذا ليس سبباً للحزن ولا للاحتفال؛ هذه هي الحياةُ كما ينبغي لنا أن نعيشها، مقدرين تجربة هذه المغامرة المرعبة والمُلهِمَة بكاملها.

facebook.com/ketabme

بالنسبة للأميركيين اللاتينيين، لا يمكن أن يكون التحدي أكثر وضوحاً أو أكثر إلحاحاً. يجب علينا أن نحوّل بلداننا إلى شعوبٍ تواكب عصرها، دون مزيد من الجوع أو العنف، بالحرية والعمل، لكي يستطيع الجميع تحقيق حياة كريمة عن طريق جهودهم الخاصة. سيكون من الصعب، لكن بالتأكيد ليس من المستحيل، تحقيق الوعود التي تؤمن بها ثقافة الحرية والتي يبدو أنها تشعُّ الآن في كل الاتجاهات حول العالم. لقد أثبتت الأفكارُ الواضحة والحية لهذه الثقافة أنها قابلةٌ للنجاح في أماكن أخرى، وتظل قادرةً على التغلب على همجية التخلف في كل مكان في العالم.

facebook.com/ketabme

نورمان ماكراي

تراجع الحكومات

نورمان ماكراي هو نائب رئيس التحرير السابق لـ(الإيكونوميست)، ومؤلف كتاب (تقرير ٢٠٢٥: تاريخ موجز للمستقبل ١٩٧٥ ـ ٢٠٢٥). في هذه المقالة المقتبسة عن ملاحظات له عرضها في مؤتمر في مدينة المكسيك عام ١٩٩٢ برعاية معهد كيتو ومؤسسة سنترو دي إنفستغيشيونز صوبري لا ليبرا إيمبريسا، يعرض ماكراي وجهة نظرٍ متفائلة حول المستقبل الحر والمزدهر الذي ستجعلُه الأسواق والتكنولوجيا ممكناً في القرن الحادي والعشرين.

قصتي المفضلة التي أرويها تعقيباً على كل المتنبئين بأحداث المستقبل، خصوصاً في المؤتمرات التي تُعقد في القارة الأميركية، تخص سياسياً كندياً قال ذات مرة بأن كندا كما يراها تواجه

facebook.com/ketabme

مستقبلاً غير محدود، لأنها ستجمع بين الكفاءة الأميركية والنظام الحكومي البريطاني، والثقافة الفرنسية.

إلا أن الأبالِسة المساكينَ في كندا حصلوا، مؤقتاً، عندما أصبح ذلك السياسي رئيساً للوزراء، على كفاءةٍ بريطانية، ونظام حكم فرنسي، وثقافةٍ أميركية! التنبؤات المحددة التي أقدمها الآن قد تكونُ عرضة لهامش الخطأ البيكويكي[1] ذاته.

في عام ١٩٨١، كنتُ عاكفاً على وضع كتابٍ (تم نشره عام ١٩٨٤) أُطلق عليه في بريطانيا (تقرير ٢٠٢٤: تاريخ موجز للمستقبل ١٩٧٤ ـ ٢٠٢٤). وفي السنة التالية صدرت الطبعة الأميركية بعنوان (تقرير ٢٠٢٥: تاريخ موجز للمستقبل ١٩٧٥ ـ ٢٠٢٥)، ثم صدرت الطبعة الفرنسية بعنوان (تقرير ٢٠٢٦). في عصر الطابعة الكمبيوترية هذه الأيام، من السهل إدخالُ تعديلٍ هامشي على تاريخ المستقبل مع مرور الزمن!

لحسن الحظ أن الفكرة الأساسية للعقد الأول قد ثبتت صحتُها في جميع الطبعات. فقد جاء في الكتاب عام ١٩٨١ أن الشيوعية لن تبقى بعد نهاية عقد ثمانينيات القرن العشرين. وفي كل الطبعات كان الاتحاد السوفياتي قد تجزأ، بحلول عام ١٩٩٢ إلى كونفيدراليةٍ من ١٧ بلداً وريثاً كانت كلها تحاول اتباع السياسات الثاتشرية أو الريغانية المعقولة، رغم أنها لم تنجح في ذلك في بداية الأمر. تسمية «كونفيدرالية» ورقم ١٧ ثبت خطأُهما، لكنك لا تستطيع الفوز

---

(١) نسبة إلى مستر بيكويك، بطل رواية تشارلز ديكنز (مغامرات مستر بيكويك).

facebook.com/ketabme

بكل شيء. في إحدى طبعات الكتابَ انهار جدار برلين في هيليغ ناخت عشية عيد الميلاد عام ١٩٨٩. وحيث إن ذلك حدث في التاريخ الحقيقي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، فإن التنبؤات المتفائلة التي أعرضها الآن بخصوص قضايا أخرى ـ بما في ذلك النهاية القادمة للسياسيين ـ قد تثبتُ، وفق ذلك المقياس، بأنها متشائمةً بمقدار نحو ستة أسابيع.

في عقد الثمانينيات، كان من الواضح أن الشيء الذي سيختفي، الآن حيث الاتحاد السوفياتي أصبح بلداً مثقفاً حقاً، سيكون هو الوحشُ غير المعقول المسمى شيوعية. خلال العقود الثلاثة القادمة، أو نحو ذلك، بدءاً من هذه التسعينيات، سيكون الوحش غير المعقول الذي سيختفي في المجتمعات المثقفة، هو ما يسمى حكومة. في ثمانينيات القرن التاسع عشر، استوعبت حكومةُ غلادستون، التي كان يفترض أنها حكومة ليبرالية يسارية جداً، ٦ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي لبريطانيا في مجال الإنفاق الحكومي، في وقتٍ كانت تهيمن فيه على خُمس مساحة الكرة الأرضية في نطاق الإمبراطورية البريطانية. بحلول نهاية ثمانينيات القرن العشرين، استوعبت حكومةُ ثاتشر، التي يُفترض أنها حكومة محافظة يمينية، ٤٤ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي في مجال الإنفاق الحكومي. كلكم تستطيعون الاستشهاد بسخافاتٍ مماثلة في بلدانكم، والتي لا تستطيع حقاً البقاء الآن ونحن نشهدُ تأثير الإنفاق الحكومي على صناعة الصلب في أومسك[٢]. ما إن نصبح مثقفين ـ والذي قد يعني عندما نكون قد نقلنا الثقافة من النظام الذي أنشأ صناعة

(٢) عاصمة أومسك أوبلاست جنوب غرب روسيا.

facebook.com/ketabme

الصلب في أومسك إلى نظام السوق أو نظام القسائم ـ فإننا، نحن الناس، لن نسمح للسياسيين بمواصلة إنفاق ذلك القدر من المال من أجل مصلحتنا. كان ذلك التغيير مؤكداً فعلاً قبل أن يتم تسريعُ احتمالاته بفعل ثورة النقل الثالثة والأعظم.

تعود ثورة النقل الأولى إلى اختراع (وات) للآلة البخارية في ثمانينيات القرن الثامن عشر. وفي الوقت الذي انتشرت فيه السكك الحديدية عبر بريطانيا بعد ذلك، حذر دوق ويلينغتون، من واترلو، قائلاً: «سادتي اللوردات، إن هذه الأحصنة الحديدية ستُمكّنُ الطبقات العاملة من الحركة». كان ذلك فطنةً بالغة من جانب ذلك الرجل. فقبل ذلك، لم يكن الرجل البريطاني العادي يتحرك لأبعد من ستة أميال عن موطن ولادته، ولذلك كان لا يعرف إذا كان هناك من هو أهم من الشخصية المحلية أو الدوق.

السكك الحديدية خلقت الأميركيتين وقامت بدورٍ في كل الأشياء المزعجة الأخرى، لكنني سعيدٌ بذلك. ثورة المواصلات الثانية بدأت صدفةً في ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما اخترع رجلان ألمانيان، هما ديملر وبينز، واللذان أعتقدُ أنهما لم يلتقيا بتاتاً، محرك الاحتراق الداخلي، ثم قام هنري فورد بوضع الحضارة على عجلات. غيَّر ذلك كلَّ حياتنا حتى جاءت هذه الثورة الثالثة والأعظم للنقل والتي بدأت، للمصادفة، في ثمانينيات القرن العشرين.

ثورة النقل الثالثة هي ثورة الاتصالات متضافرةً مع الكمبيوتر. التغيير الجوهري الذي جلبته هذه الثورة هو أن أغلبية من يقومون بأعمال ذهنية لن يتعين عليهم بعد اليوم أن يعيشوا قرب أماكن عملهم.

facebook.com/ketabme

سيكون بوسعهم التحديق في شاشات الكمبيوتر والاتصال من خلالها من داخل بيوتهم في أماكن جميلة حول العالم دون أن تعتمد كُلفة الاتصال على المسافة. «العاملون ذهنياً» ستعني في بداية الأمر معظم صناع القرارات ـ الذين يحركون الأشياء حول العالم بضغطة زر على لوحة المفاتيح، وهي ليست مجرد أشياء مثل تعليماتٍ وأوامرِ شراءٍ في السوق، بل رؤوسَ أموال ومعلومات وتصاميم اختراعات وحسابات وتحليلات، وخبرة عملية. في وقت ما خلال القرن القادم، ستعني كلمة «عاملون ذهنياً» معظم العاملين في المناطق الغنية. إذا كان السياسيون يحاولون تنصيب أنفسهم رؤساء علينا أو فرض ضرائب عالية أكثر مما ينبغي، فإن العاملين ذهنياً سيذهبون ويجرون اتصالاتهم من تاهيتي. البلدانُ التي تختار أن يكون فيها ضرائب عالية أكثر مما ينبغي أو الكثير من الأنظمة المزعجة، لن يبقى فيها من السكان سوى الدمى.

الحياة في عشرينيات القرن الحادي والعشرين

أمارسُ منذ بعض الوقت مداعبة عقلي بتصور بعض الأنماط الاجتماعية المحتملة خلال عشرينيات القرنِ الحادي والعشرين، وقد غيرتُ بعض مفاهيمي الأصلية تغييراً طفيفاً يكفي لجعلي أصبح مؤمناً بها بشكلٍ أو بآخر. وهكذا فسأبدأ الآن. سأبدأ أعوام العشرينيات من القرن الحادي والعشرين مع عائلة سأدعوها ماكغونيغل. هذا اسمٌ اسكتلندي، وتصوري الأصلي هو أن العائلة موجودة في اسكتلندا، بالرغم من أنها قد تكون عائلة غوميز في كاليفورنيا أو أكابولكو. لكنكم ستكونون أكثر قدرة مني على تأمل مدى ضآلة الفروق التي ستكون في ذلك الوقت بين أذهانٍ متحركة مثل تلك التي لعائلة غوميز والماكغونيغلات، وآمل أنكم تدركون أن

facebook.com/ketabme

أسوأ التنبؤات في بداية ثورةِ نقل هي تلك التي تأتي من الذين يجمعهم سرير ثقافي واحد مع المتحفظين. في عام ١٩٠٣ قالت شركة مرسيدس في غمرة جوٍّ من الإثارة بأنها كانت تدركُ بأنه لن يكون هناك أبداً مليون سيارة في العالم. السببُ في ذلك هو أنه لم يكن من المعقول أن يكون هناك مليون عامل ماهر يمكن تدريبهم كسائقين.

على كل حال، فإن عائلة ماكغونيغل التي تصورتُها في عام ٢٠٢٠ هي عائلة نووية نمطية مكونةٌ من أبٍ وأم وطفلين في سنوات مراهقتهما الأولى. علماءُ الاجتماع اليساريون يقولون بأن من المقدر للعائلة النووية أن تختفي. هذا ليس هو السببُ الوحيد للافتراض بأن العائلة النووية ستعود بصورةٍ مثيرة في سائر أنحاء العالم. هناك سببٌ آخر، وهو أن الأب والأم سيعملان على الأرجح من داخل المنزل في عصر الاتصالات، تماماً مثلما كانوا يعملون في بداية القرن العشرين عندما كان ما يزيدُ على ٧٠ بالمائة من العائلات في أميركا الشمالية ينشأون في المزارع وكان على الأطفال أن يعملوا. هذه وصفةٌ لأسرٍ نووية أكثر ترابطاً، وأيضاً للخوفِ من الأمراض الجنسية المريعة والدورة الهيغلية بين الطهارة والشهوة، وأشياء كثيرة أخرى.

في عام ٢٠٢٠، كانت السيدة ماكغونيغل تشغل وظيفة بحثٍ تسويقي تتقاضى فيها دخلاً جيداً. كانت تجلس خلف كمبيوترها في قريتها في اسكتلندا تحللُ الأرقام من نقاطِ تدقيقٍ كمبيوترية في جميع أنحاء العالم، وتقدم المشورة لمؤسسات أعمال صغيرة، وبعضُها كبيرة، حول ما هي وأين هي فرص السوق من أجل إعادة بناء المخزونات في الوقت المناسب. أحسب أن ماكغونيغل الأب هو الأدنى وضعاً نظراً لعدم توفر الكثير من الفرص للعمل الفوري في

facebook.com/ketabme

تعبئة واحدة من قواعد المعلومات الدولية التنافسية العديدة. تبعاً لذلك، يتوفر لدى السيد ماكغونيغل المزيد من الوقت لممارسة عمل كأبٍ لابنيه المراهقَين. أضع أسرة ماكغونيغل عام ٢٠٢٠ في مجتمع في اسكتلندا يتركز بشكل خاص حول ملعبٍ للغولف ومدرسة قروية شهيرة، لأني أعرف مجتمعاً كهذا. مدرسة القرية لم تبدأ بعد العمل من خلال نظام قاعدة المعلومات التعليمية المناسبة لكل تلميذ بمفرده، لكنها في عام ٢٠٢٠ ستكون كذلك.

أعتقد أن هذه الشريحة من المجتمعات في اسكتلندا أو كاليفورنيا أو المكسيك ستكون في عام ٢٠٢٠ قد اختارت بصورة معتادة تماماً حكومتها المحلية عن طريق شركةِ تأمين، ربما كانت قد تأسست كشركةٍ هولندية، ثم تحولت دوليةً كلياً. ستكونُ هناك الكثير من شركات التأمين التي تقدم عروضاً على الأسس التالية تقريباً: سنأخذ منكم نسبة كذا وكذا ضرائب ممتلكات وضرائب عامة ونحقق ربحاً من ذلك، وفي المقابل نقدم لكم (أ) خدمات بيئية تحصل على درجة أ ب من وكالات مراقبة البيئة التي تختارونَها ونختارُها، زائداً (ب) معدلات جريمة لن تتجاوز نسبة كذا وكذا، زائداً (ج) خدمات متنوعة أخرى قابلة للتقييم. إذا لم يُحقق الأداء المستوى المنشود، فسيتعين على شركة التأمين أن تُعيد جزءاً من ضرائب الممتلكات المفروضة. فيما إذا فشلت إدارة بوش في خفض مستوى الجرائم المرتبطة بالمخدرات، تكون مضطرةً لإعادة بعض ضرائبكم المهدورة!

في عام ٢٠٢١، واجهت عائلة ماكغونيغل مشكلة لأن الابن الأكبر ارتكب جنحةَ قطعِ طريقٍ أو إيذاء. تبعاً لذلك، قررت شركة التأمين الهولندية فرض ضريبة إضافية على ضريبة الممتلكات التي تدفعها

facebook.com/ketabme

أسرة ماكغونيغل، وهذه الشركة الهولندية لا تُبقي جرائم كهذه طي الكتمان كما تفعل شركات تأمينٍ أخرى. لذلك تشعر أسرة ماكغونيغل بالرغبة في الرحيل من ذلك المكان، وتتصل بإحدى قواعد المعلومات التي تعرض آلاف الأنواع من أساليب المعيشة حول العالم.

أساليبُ المعيشة هذه تتراوح من أساليب صارمةٍ باهظة التكاليف إلى تجمعاتٍ هيبية عامة. المعيشةُ الصارمة قد تكون في فندقٍ باهظ التكلفة. وإذا كان لقارئٍ أن يحتفل بأنبائي السارة عام ٢٠٢٠ بالوقوف مرحاً في قاعة الطعام في فندقٍ ما، ثم الجري عارياً بين الطاولات، فأتوقع أن تشير عليه إدارة الفندق بشيء من الدبلوماسية بأن يغادر في اليوم التالي، بالرغم من أن هذا الطلب لم يكن ديموقراطياً لأن أغلبية الحضور أحبوا ذلك المشهد. على الطرف الآخر، قد تكون هناك بعض الجماعات من دعاة السلام النباتيين الملتحين الذين يتجولون بدراجاتهم الهوائية حول سيارات فاخرة ويتداولون ماريغوانا مجانية ويمارسون الحب بحرية. إذا كان بعض الناس يريدون أن يعيشوا على هذا النحو أو ذاك بعيداً عني، فإني لست معنياً بمنعهم من ذلك، رغم أني شخصياً أفضل السماح بدخول مجتمعات كتلك بعد سن معينة، ربما بعد أن يكون الناس قد اجتازوا مرحلة التحول من مراهقين إلى بشر عاديين.

بين هذين الطرفين النقيضين، ستكون هناك بدائل كثيرة من المجتمعات التابعة لشركات تأمين، بل وحتى مجتمعات شاذة، تفضل انتخاب سياسيين محليين. بوسع عائلة ماكغونيغل أن تختار، وربما تنتقل إلى نيوزيلندا أو ريو ديجانيرو أو إلى ما سيكون عندذاك الجزر الإندونيسية الاستوائية الممتعة التي يبلغ عددها ١٣,٠٠٠

facebook.com/ketabme

جزيرة. يمكن للأم والأب مواصلة عملهما الحالي من هناك، ولن يكون هناك حتى أي مضايقة لهما من جانب المدارس، لأنه سيكون بوسع الأولاد التعلم عن طريق أنظمة التعليم بواسطة الاتصالات. ستكون هناك مشكلة صغيرة بالطبع، وهي أن المجتمعات الجذابة كثيراً لن تكون راغبة بانضمام مزيد من الناس لها، ولذلك فسيكون هناك نوع من رسوم الانتقال، حيث تعلن شركة التأمين الهولندية بسرور «هناك ثلاث عائلات جديدة ترغب في الانضمام إلى مجتمعنا وهي تعرض دفع رسوم اشتراك مقدارها كذا، مما يخفض من ضريبة الملكية عليكم ويزيد من أرباحنا». هناك مجتمعات أخرى ستكون راغبة بالتأكيد في انضمام أعضاء جدد لها لأنها لن تكون قابلة للبقاء بحجمها الحالي.

التجارة الحرة والازدهار في المستقبل

لعلكم ستسألون فيما لو كان هناك، إضافةً للحكم المحلي من جانب شركات التأمين أو ما شابه ذلك، مزيدٌ من الحكم المركزي لتحقيق بعض الأغراض، خصوصاً مثل إعادة توزيع الدخل من الأثرياء إلى بعض الفقراء. نعم، بالطبع، وأنا أخشى أن أبدو مُكرِّراً للموعظة الشهيرة لكاهنٍ اسكتلندي: «خامس عشر، أيها الأصدقاء، نصل هنا إلى مشكلة كبيرة جداً. دعونا نواجهها بحزم مباشرة ونستمر». حالياً، أشعر بأن من الواجب علي أن أتحدث بطريقة أكثر مباشرةً عن منطقة تجارةٍ حرة للأميركيتين، وكيف يمكنكم مواءمتها بأفضل صورة مع الخيارات الرائعة من أساليب العيش مستقبلاً.

أنا أحدُ الداعمين المتحمسين لمنطقة تجارة حرة للأميركيتين ـ منطقة كبرى تمتد من خليج هدسن إلى القرن في نهاية أميركا الجنوبية،

facebook.com/ketabme

ومن وايكون في شمال غرب كندا وحتى شبه جزيرة يوكاتان في أميركا الوسطى. هناك ما ينبغي لكم أن تتعلموه من مجتمعنا الأوروبي، خصوصاً الدروس السلبية. الدرس الأول هو «بحق السماء، لا تؤلفوا جهازاً تنسيقياً من البيروقراطيين مثل لجنة بروكسل، أو برلماناً للأميركيتين، أو منظمات جوفاء من هذا القبيل». نقومُ بإنشاء منطقة تجارة حرة في أوروبا الغربية ثم نؤلف لجنة بروكسل لتحويلها إلى حمائية فاسدة. السياسةُ الزراعية المشتركة لبروكسل هي دفعُ خمسة أضعاف السعر العالمي للمزارعين في البلدان الغنية ومنع واردات الغذاء الأرخص ثمناً الواردة من بلدان فقيرة أكثر كفاءة في الإنتاج. وبهذا نعوقُ تطوير الزراعة في المناطق الفقيرة التي يشكل فيها نقصُ التغذية التهديد الرئيسي للصحة، بينما نُراكِمُ جبالاً من الغذاء في مناطق تمثّل فيها البدانةُ التهديد الرئيسي للصحة.

ينبغي أن يكون توجهكم داخل الأميركيتين هو نحو التجارة الحرة في كل شيء. عليكم محاولة إلغاء حواجز التعرفة بالرغم من أن الإلغاء سيصعب ضبطه في بداية الأمر. وعلى النقيض من النموذج الأوروبي، فإني لا أعتقد أنه ينبغي أن تكون لكم تعرفة خارجية مشتركة إزاء العالم الخارجي (أي، لا أعتقد أن التعرفة المكسيكية أو الحواجز الأخرى ضد السلع اليابانية أو التايوانية ينبغي أن تكون مشابهة تماماً لتعرفة الولايات المتحدة). خبرتُنا في السوق الأوروبية هي أن تعرفةً خارجية مشتركة تنتج أسوأ ضغوط الحماية ضد السلع الأميركية وسلع بلدانٍ أخرى، وهي ضغوطٌ يجري إبلاغها عادة إلى بروكسل باللغة الفرنسية. أعتقد في الواقع أنه قد يكون من المعقول بالنسبة لبعض البلدان أن تكون ضمن منطقة التجارة الحرة للأميركيتين، بينما تبقى لها بصورة فردية علاقةُ تجارةٍ حرة مع سائر بلدان العالم بما في

facebook.com/ketabme

ذلك تشريعات «تشجيع إغراقٍ» معقولة. إذا كان هناك مخبولٌ في بلدٍ ما يدعم صادراتها من مواد معينة، فستكون هناك دائماً تقريباً أشياء فائضة، ولذلك يتعين على البلدان النامية تجنب إنتاج هذه الصناعات، ويمكنها أن تحصل لمواطنيها على سلعٍ جيدة ساعد دافعو الضرائب من المعتوهين الأجانب على توفيرها.

أعلم أن بعض ذوي العقليات القديمة سيسألون، «ما هو الهدف من منطقة تجارة حرة للأميركيتين إذا كان هناك بلدان أخرى ستتمتع باتفاقيات تجارة حرة مع بعض أجزاء هذه الكتلة الأميركية؟». أعتقد أن مثل هؤلاء لا يدركون كلياً مستقبل شركات الأعمال الناجحة. لن يكون هناك في المستقبل شركات ذات قاعدة وطنية، ولن يكون لها خطوط إنتاج لمدد طويلة في أماكن مستقرة. بالنسبة لي، أجد أن المثال الأفضل على التجارة في المستقبل سيكون مؤسسة بيع الملابس الأميركية التي يطلق عليها (المحدودة)، مع أني على يقين بإمكانية تحسين هذا النموذج. في كل مساء، تجمع (المحدودة) من متاجرها عبر الولايات المتحدة كشوف الكمبيوتر بالملابس التي تم بيعها في ذلك اليوم. كشوفاتُ الكمبيوتر هذه تصبح بمثابة أمر عمل لمشاغل الخياطة في آسيا في اليوم التالي. وبعد أربعة أيام، تغادر طائرة شحن تابعة لبوينغ هونغ كونغ وعلى متنها ملابس تعوض المخزون الذي تم بيعه في متاجر (المحدودة). هذا هو النمط الذي ستكون عليه صناعة الغد وهناك عوامل ضخمة عديدة توشك على الإسراع به.

هونغ كونغ ثانية، وثالثة، وعديدة

الهند والصين الشاسعتان توشكان على الدخول في ذلك النوع من المقاولات الفرعية. إذا كانت هونغ كونغ وتايوان قد أدهشتاكم،

facebook.com/ketabme

فأنتم لم تروا شيئاً بعد. نحن في أوروبا الغربية يمكننا رؤية العالم الشيوعي السابق المثقف إلى الشرق منا. أجرُ عاملٍ رفيعِ المهارة في تشيكوسلوفاكيا اليوم يعادل ١/١٥ من معدل أجرِ عاملٍ ألماني، والذي هو غالباً عاملٌ وافد أقلُّ ثقافةً من العامل التشيكوسلوفاكي. بالطبع، ستتحرك صناعة السيارات الألمانية برمتها إلى الشرق. وأنا على يقين من أنه بوجود منطقة تجارة حرة في الأميركيتين، فإن بعض المكسيكيين يأملون أن تنتقل ديترويت إلى العاصمة مكسيكو. أعانكم الله؛ هل رأيتم ديترويت أخيراً؟ صناعةُ السيارات في المستقبل ستُصنع أجزاؤها في مناطق مختلفة عديدة. في بناية جنرال موتورز في ديترويت، يجلس المخططون التنفيذيون في مكاتبهم فوق خطوط الإنتاج ويمررون تحليلات معقدة فيما بينهم يدوياً، بينما يُصدر نظراؤهم في شركة تويوتا في اليابان أوامر الإنتاج لأي بقعة في العالم ببضع نقرات على أزرار كمبيوتراتهم.

قد ترون أنتم في أميركا اللاتينية أن بعض هذا الكلام يعتبر أخباراً سيئة. لن تكون لديكم نية في النزول إلى مستوى المعيشة في الصين أو حتى في العالم الشيوعي السابق. لكنني أعتقد أنكم تستهينون بمدى الامتيازات التي ستتمتعون بها إذا ما ساعدت منطقة التجارة الحرة في أميركا على إقرار استخدام اللغتين الإنكليزية والإسبانية لغتين عالميتين للتجارة. وربما كنتم أيضاً تستهينون بسرعة التغيير. يقول صانعٌ ياباني ينتج آلاتٍ لصناعة الأدوات بأنه، بالمقارنة مع ثمانينيات القرن العشرين، فإن مصنعاً لإنتاج القطع في بلدٍ نامٍ يحتاج فقط إلى نحو خُمس المساحة ونحو سُدس عدد العمال، لكن مع التزام أكبر بمواعيد الإنتاج ومرونةٍ أكبر بكثير في الصناعة لأن خطوط الإنتاج العاملة لن تدوم لمدة طويلة. أميركا اللاتينية، مقارنة بالصين أو براغ، ستكون ذات فائدة للشركات الأميركية.

facebook.com/ketabme

أوافق على أن عادات الشركات الأميركية لها سلبيةٌ واحدة مصحوبة بإيجابيات عديدة. التجربةُ الأكثر نجاحاً في اليابان توحي بأن هناك مهنةً واحدة يبلغ عدد العاملين فيها في الولايات المتحدة ٢٠ ضعفاً مما ينبغي أن يكون عليه العدد في بلدٍ متحضر. يوصي الزعيم المحبوب لثورة الفلاحين في مسرحية شكسبير (هنري السادس) بأن يتم «قتل جميع المحامين». هذا الإصلاحُ الاجتماعي المعقول ليس من الضروري تنفيذه بحرفيته، لكن الولايات المتحدة تعجّ بالمحامين، مثلما كانت أستراليا تعج بالأرانب. عليكم ألا تسمحوا بوقوع منطقة التجارة الأميركية الحرة ضحية لتلك البلوى.

لا بد أنكم تلاحظون أني قد افترضتُ بأن منطقة تجارة حرة ستسمح بحركةٍ حرة للسلع ورؤوس الأموال والمعلومات، لكن ليس، فيما أخشى، حرية الحركة للناس. أعتقد أن تدفق الناس سيكون مُسيطراً عليه من قبل حكوماتٍ محلية، وهي لسوء الحظ، تقوم بذلك بكفاءةٍ أكبر من الحكومات الوطنية التي لا يفلح حراس حدودها في القيام بذلك. هناك أيضاً المشكلة المتمثلة في أن خطوط الإنتاج لن تدوم لمدد طويلة، هنا اليوم، وغداً في الهند، وهكذا فإن الناس الذين يقومون بأعمال يدوية سيفقدون وظائفهم بصورة أكثر تكراراً. إلا أنه سيكون هناك ما يخفف وطأةَ ذلك؛ ستكون الأعمال في أميركا اللاتينية في وضع مناسب تماماً للاستفادة من أبحاث السوق التي يقوم بها أشخاص مثل السيدة ماكغونيغل الذين يحددون ما الذي تحتاج له المخازن الأميركية فوراً وأين. وأعتقد أن المصانع الجديدة وأماكن العمل الأخرى ستكون قادرة على تحويل المنتجات بسرعة أكبر. وكملاذٍ أخير، أعتقدُ أيضاً أن الناس سيكونون أكثر قدرة على الحركة. فإذا اجتاحت البطالةُ بعض المناطق، يعكف الناس على دراسة قواعد المعلومات ليتعرفوا على

facebook.com/ketabme

المناطق التي توجد فيها وظائف؛ وستكون إعادة التدرب من خلال التعليم باستخدام كمبيوترٍ أكثر سرعة.

إيجاد عمل للحكومات المركزية

السؤال الأخير هو: ما هي الوظيفة التي ستبقى للحكومة المركزية أو الدولية؟ أعتقد أنه سيكون هناك وظيفتان لها: (أ) الدفاع، و(ب) ما نطلقُ عليه في بريطانيا إعادةَ توزيع، والذي تطلقون عليه في أميركا، والغيظُ يستبدّ بكم، رعايةً اجتماعية.

بالنسبة للدفاع، ذكرتُ في كتابي (تقرير ٢٠٢٤) أن التسعينيات يُطلق عليها عقد (الزوارق المسلحة)، حيث القوة العظمى الوحيدة، الولايات المتحدة، (مدعومة بالاتحاد السوفياتي السابق) تطلق الصواريخ التقليدية عبر نوافذ الأفراد من مسافة ٥٠٠ ميل لقتل طغاةٍ في العالم الثالث أو الإرهابيين الذين يساندونهم، خصوصاً عندما يكونون على وشك تطوير أسلحة نووية. شيءٌ من ذلك ضروري مع صدّام حسين، وربما قبل ذلك مع كوريا الشمالية، وربما مع قوات حفظ سلام في بعض أجزاء الاتحاد السوفياتي إذا دبت الفوضى في حالة التفكك فيها مع وجود كل هذه الرؤوس النووية فيها وعلماء القوة النووية العاطلين من العمل، يبحثون عمن يستأجرهم بأسعارٍ مخفوضة. في كتابي ذاك، بيّنت أنه ستعلو في العقد القادم صرخاتُ احتجاج لكون الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق سيقومان بجزء كبير من دور شُرطة العالم، ولذلك (وأنا أقتبسُ هنا) «فسيبرز طلبٌ على تدويل دَورِ الزوارق المسلحة دون أن يعرف أحدٌ في بداية الأمر ما قد يعنيه ذلك». أتصورُ أنه بحلول عام ٢٠٢٤ سيكون أقربَ ما يتبقى شبيهاً بجيشٍ أو أسطولٍ

facebook.com/ketabme

أو سلاحِ جو في أي مكان هو قوةُ طوارئ يُدفع لها مقابل عقودٍ على أدائها من قبل هيئةِ أممٍ متحدة طالها الكثير من الإصلاح.

وقد أطلقتُ بعض التنبؤات الشقيَّة الأخرى حول مسألة الدفاع، ولا زلتُ (بشكل عام) أؤيدها. فيما الإنفاق العسكري بلغ عام ١٩٨٤ نحو ٥ بالمائة من الناتج الإجمالي العالمي، فإني أعتقد أن هذه النسبة ستبلغ في عام ٢٠٢٤ فقط نحو ٠,٠١ بالمائة. ينبغي لنا بعد اليوم أن نحصل على الأسلحة من أرخص الأسواق. نشاطُ اليابان في إنتاج الإلكترونيات الاستهلاكية، لا في الإلكترونيات الدفاعية، جعل الإلكترونيات الاستهلاكية أقل وأقل سعراً، فيما أصبحت الإلكترونيات الدفاعية أغلى وأغلى سعراً، وغالباً دون تشغيلها فعلاً. الجنودُ الذين سيعملون في قوات الطوارئ سيأتون من شعوب يحب أهلها العمل في السلك العسكري مثل الغوركا والقبائل الأخرى ذات النزعة القتالية في الهند. انقراضُ الجيوش الوطنية، وسأقتبس هنا مرةً أخرى «لن يحدث نتيجة لأي مؤتمرٍ دولي كبير، بل سيحدث لأن امتلاك جيوش وطنية سيكون غير اقتصادي لدرجة السفه». أخشى أنني أوجه نقداً بشكل خاص لبعض حكومات أميركا اللاتينية التي تبدو لي أنها تحتفظ بجيوش كبيرة بنظام التجنيد الإجباري بغرض قتال شعوبها بصورة رئيسية.

نتحولُ إلى إعادة التوزيع. أعتقد أن العالم سيحتاج لنوع من المرجعية النقدية للتعاملات الدولية ـ ربما الدولار أو بديلٍ ما للدولار في منطقة تجارة حرة للأميركيتين، ووحدة نقد أوروبية في جماعة أوروبية تزدادُ اتساعاً، وربما حقوق سحب خاصة على صندوق النقد الدولي إذا سعدنا بأن نصبح دوليين. لست أقول بأن العملات المحلية يجب أن تكون مرتبطة بسعر ثابت مقابل تلك المرجعيات؛ بل آمل

facebook.com/ketabme

وأعتقد أنها ستكون مُعوِّقة. لكني أعتقد أنه يتعين علينا أن نضع نهاية لتقديم المساعدات من حكومات البلدان الغنية إلى حكومات البلدان الفقيرة؛ فأحد أسباب فقر الأخيرة هو أن حكوماتها تنفق الكثير من دخلها القومي أصلاً.

آمل أن تكون مساعدات صندوق النقد الدولي كما يلي: **أولاً**، إذا كانت البلدان الفقيرة تتبنّى سياساتٍ ستحقق فعلاً نمواً غير تضخمي، وإذا كانت ستكون مسؤولة فقط من حيثُ حقيقة أن هذه السياسات ستحولُها مبدئياً إلى عجزٍ خارجي، فعندها أستطيع أن أتوقع إيجاد حقوق سحب خاصة لهذه البلدان. البعض يقولون بأن خلق ائتمان كهذا عمداً سيكون سبباً لتضخم كبير. وفي تقرير ٢٠٢٤، قلتُ متفائلاً بأنه في سنة واحدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤ أدى إيجاد ائتمانٍ جديد من جانب صندوق النقد الدولي إلى زيادة عرض النقد في العالم بأكثر من ٠,٢ بالمائة، وأعترف بأني سأقبل هذا المستوى من التضخم.

ثانياً، وهو الأهم، أتصور العمل بعقودِ أداءٍ حول العالم. في الوقت الحاضر، إذا استطاع فريقٌ طبي إبقاء مليونيرٍ من تكساس عمره ٨٧ عاماً على قيد الحياة لثلاثة أسابيع أخرى، فإن هذا الفريق سيتقاضى ٥٠,٠٠٠ دولار من تأمينه الكارثي. إذا استطاع فريقٌ خفض نسبة الوفيات في مناطق فقيرة مثل أفريقيا عن طريق استخدام إمكانات طبية رخيصة، وربما تعمل بالكمبيوتر، وذلك بتغيير أنظمة التغذية والماء الصالح للشرب، فليس هناك آليةُ سوقٍ تسمح لهذا الفريق بكسب سنتٍ واحد. أعتقد أننا نسير باتجاه عقود الأداء التي ستكون لها فائدة كبيرة أيضاً من حيث إبقاء السياسيين في البلدان الفقيرة بعيداً عن التدخل في هذا الشأن. لا أعتقدُ أن من الممكن

facebook.com/ketabme

عرض تلك العقود من جانب مؤسساتٍ تقوم على مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد. الأغلب أنها ستقوم على أنظمة دولارٍ واحد لصوتٍ واحد، والذي هو إلى حد ما واقع حال صندوق النقد الدولي. بوسعي رؤية النظام يسير باتجاه عقود لزيادة القدرة على الكسب في أفقر مناطق العالم إلى ما فوق الحد الأدنى للاحتياجات الإنسانية. لكن إذا كنا سندخلُ في نظام رعايةٍ اجتماعية دولياً من هذا النوع، فسيكون من المهم لنا أن نتذكر البحث الجديد حول الفقر. فبالرغم مما يقال من أن ١٤ بالمائة من سكان الولايات المتحدة هم تحت خط الفقر، فإن الأميركي يخاطر بأقل من نسبة ١ بالمائة للبقاء فقيراً لمدة طويلة شريطة أن يقوم هو أو هي بثلاثة أشياء: إنهاء الدراسة الثانوية، الزواج والبقاء بحالة زواج، والاستمرار في عمل واحد لمدة سنة واحدة على الأقل حتى لو كان يتقاضى الحد الأدنى للأجور فقط خلال هذه المدة. في الهجمات التي نشنها على الفقر حول العالم، أعتقد أن علينا العمل بموجب عقود أداءٍ تلتزم بهذه الشروط.

أحبُّ دائماً أن أنهي مواعظي بقصةٍ غير وعظية. عندما قام الرئيس ديغول بزيارته الرسمية إلى أميركا اللاتينية في ستينيات القرن العشرين على متن بارجة فرنسية، يُقال بأنه وقف إلى جانب الأدميرال في الوقت الذي كانت البارجةُ تدخل فيه الميناء الرئيسي للإكوادور وسأله: «هل تعرف اسم رئيس هذا البلد الصغير؟»، فأجاب الأدميرال بأنه لا يعرف، لكن هناك في البحرية شاباً يعرف هذه الأشياء. وهكذا تم إرسال البرقية التالية: «من رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الكابتن هنري دوبوا، رسالة رئاسية عاجلة: (هل تعرف اسم رئيس الإكوادور؟) التوقيع ديغول». كان الكابتن مضطرباً للغاية فرد بما يشبه الغمغمةَ بكلمةٍ واحدةٍ جامعةٍ مانعةٍ: «نعم». الرسالة

facebook.com/ketabme

التالية كانت أكثر شبهاً بالأسلوب الديغولي الذي نعرفه نحن الصحافيين: «نعم ماذا أيها الأبله؟». وبينما كانوا يقتربون من منصة الاستقبال على الشاطئ، جاء الرد الثاني من الموظف المرعوب: «نعم يا سيدي الجنرال». أعتقد أن علينا التوقف عن القول «نعم يا سيدي الجنرال»، ويسعدني (أننا) نشق الطريق مثل نيزكٍ نحو ذلك الهدف بالذات.

facebook.com/ketabme

مايكل بروز

الحكومة الأبوية عفا عليها الزمن

مايكل بروز هو مراسل (الفايننشال تايمز) اللندنية في واشنطن. وهو في هذه المقالة المستندة إلى ملاحظات أبداها في معهد الشؤون الاقتصادية ونُشرت في جريدة (الإندبندنت) يصف رحلته الفكرية الخاصة من أبوية الدولة-إلى الليبرتارية. وهو يرى أن القضية التي تفصل الليبرتاري عن الأبوي ليست هي الفضيلة أو الرحمة أو المجتمع، وهي كلها قيمٌ قدَّرها الفلاسفة، لكنها مسألةُ الإكراهِ مقابل التعاون الطوعي.

كنت أعتقد قبل عقد من الزمن أنه لا يمكن للمرء أن يكون إنساناً عطوفاً ورحيماً إلا إذا كان يؤمن بحكومةٍ كبيرة. وبالنسبة لي، كما بالنسبة لآخرين عديدين، فقد كانت الحكومةُ والرحمة مترادفتين.

facebook.com/ketabme

كنت قد قبلتُ مقولة أن قوى السوق لها بعض الفائدة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية. غير أني فكرت بأنه يتعين على الحكومة أن تتدخل بطرقٍ لا حصر لها لمنع «فشل السوق». وكنت أعتقد بأن من واجب الحكومة أن تعيد توزيع الموارد على نطاق واسع لضمان العدالة الاجتماعية. باختصار، كنت أؤيد سياسات أصبحت تعرف الآن بسياسات حزب العمال «الجديد».

يخطر لي الآن أن وجهاتَ نظرٍ كهذه كانت طبيعية تماماً بالنسبة لشخص نشأ في دولةِ رفاه. لقد نعمتُ، مثل كثيرين من أبناء جيلي، بتعليم مجاني (في المدرسة والجامعة)، وبرعاية صحية مجانية. وكنت أتوقع إعالة الدولة لي إذا أصبحت عاطلاً من العمل أو حتى لو فقدت الاستمتاع بالعمل. كما كنت أتطلع إلى دخل تقاعدي من الدولة.

ثم بدأت أشك في هذا النوع من الرعاية الأبوية لسببين: لأن العالم بدأ يتغير في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ولأني وقعت تحت تأثير أفكار جديدة. قد يبدو من دواعي الحيرة بالنسبة لجمهور من المستمعين الإنكليز القول بأن التغيرات في المناخ السياسي قد شجعت الابتعاد عن الأبوية. فحركة السوق الحرة، في نهاية المطاف، بلغت أوجها حوالي عام ١٩٨٧. واليوم تؤكد الحكمةُ التقليدية على أن الثاتشرية قد ركزت كثيراً على الفردية، وليس بما يكفي على المجتمعية.

مع ذلك، ومن منظار أوسع، فإن السوق الحرة قد تعززت كثيراً منذ أواخر الثمانينيات. إن سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق وتفتّح الروح الرأسمالية في الصين وأجزاء كبيرة

facebook.com/ketabme

من العالم الثالث، هما من بين أهم الأحداث السياسية في القرن العشرين. هذا التغيُّر، الذي لم أكن أتوقعه، كان له تأثير عميق على تفكيري.

وبالدرجة نفسها من الأهمية، وفر لي انتقالي من لندن إلى واشنطن عام ١٩٩٠ رؤيةً مختلفة مدهشة للأحداث. لقد فاز بيل كلينتون بانتخابات عام ١٩٩٢ فقط عن طريق تقديم نفسه باعتباره محافظاً إلى حدٍّ ما، ملتزماً «بإنهاء دولة الرعاية كما نعرفها». ثم إنه تحول بحدة نحو اليسار، لكن رد الفعل في انتخابات الكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي كان لافتاً للانتباه. فقد زادت نسبة أصوات الجمهوريين في مجلس النواب بحوالي الثلث مقارنةً بانتخابات نصف الدور الأخيرة عام ١٩٩٠ ـ وهو أكبر تحول منذ أواخر العشرينيات عندما نَعُم الديموقراطيون بموجة مشابهة من التأييد.

إني أرى ذلك دليلاً على أن الثورة المحافظة التي بدأت مع عهد رونالد ريغان تكتسبُ، ولا تفقدُ، زخماً. لقد أطلق نيوت غينغريتش نقاشاً حول دور الحكومة أعمق من أي شيء شهدناه في الثمانينيات. إنه بالتأكيد أعمق من النقاش المحدود الذي جرى في أوروبا حول مستقبل دولة الرعاية الذي يبدو أن الدافع له هو اعتباراتٌ مالية بحتة. ولا يبدو أن هناك شكاً في أن الولايات المتحدة تتحرك الآن باتجاهٍ محافظ/ليبرتاري. السؤال ليس هو هل ستكونُ هناك حكومةٌ أقل، ونقلٌ للسلطة من واشنطن إلى الولايات والحكومات المحلية، بل مدى سرعة حدوث ذلك.

مع ذلك، فإن الولايات المتحدة، ومن منظورٍ هام، إنما تعيد العمل بتقاليدها التي كانت سائدة فيها قبل أزمة الركود الكبير. الثورةُ التي

facebook.com/ketabme

خلقت أميركا كانت رفضاً عاطفياً ومبدئياً للحكومة ـ الحكومة البريطانية. وخلال ٢٠٠ سنة، ظل الأميركيون العاديون يضمرون عدم ثقة بالحكومة ـ أيٍّ حكومة، خلافاً للبريطانيين. أما وقد رأيتُ هذا بنفسي، فقد شعرت بأن قناعاتي الخاصة بشأن دور الدولة قد بدأت بالتحول.

من ناحية فكرية، تأثرتُ بالكُتَّاب «الليبراليين الكلاسيكيين» في القرنين السابع عشر والثامن عشر وبمدرستين فكريتين حديثتين: الاقتصاد «النمساوي» الذي عزز ثقتي بالسوق؛ ونظرية «الخيار العام» في الولايات المتحدة التي أضعفت ثقتي بالحكومة.

النظرية النمساوية تبدأ من افتراضات أكثر قبولاً بكثير من النظرية التقليدية للكلاسيكية الجديدة. ليس من المفترض «فشل» الأسواق لمجرد أنها لا تفي بشروط الكفاءة التي حلم بها الاقتصاديون الرياضيون، بل يُنظرُ إليها بالأحرى باعتبارها عملية اكتشاف ـ وسيلةٌ لاستخدام المعلومات الموزعة على ملايين المشاركين الأفراد، وهذا لا يتوفر، حتى من حيث المبدأ، لأي دائرةٍ مركزية.

الأسواقُ أفضل من الحكومات، على الأقل لثلاثة أسباب جوهرية: فهي تبث المعلومات وتعالجها بسرعة أكبر؛ وهي تعتمد على عددٍ أكبر من متخذي القرارات؛ وهي توفر، من خلال دافع الربح، حافزاً ضمنياً للعاملين فيها على استخدام معلوماتهم بكفاءة للترويج للغايات التي يتطلع لها رفاقهم المواطنون. نظرية الخيار العام، من ناحيتها، تبيِّن بدقة السبب في ترجيح فشل الحكومة على فشل السوق. إنها تذكرنا بأن الأفراد لا يتوقفون عن الاهتمام بمصالحهم عندما يلتحقون بالخدمة العامة. أنا لا أنكر أن الموظفين الحكوميين

facebook.com/ketabme

(شأنهم شأن العاملين في القطاع الخاص) يمكن أن يكونوا إيثاريين أحياناً. لكن لديهم حافزاً قوياً وموازياً لفعلٍ كل ما من شأنه خدمة مسيرتهم الوظيفية؛ تصرفاتهم تتقرر غالباً بعوامل داخلية خاصة بمؤسساتهم.

هؤلاء يكون لديهم عادة حافزٌ لزيادة سلطةِ وهيبة ذراعهم الحكومية، وهذا هو السبب في وجود ميلٍ طبيعي في القطاع العام للتوسع. أياً كان الأمر، فإن توجيه المصلحة الذاتية للموظفين الحكوميين نحو غايات فاضلة سيكون أقل كفاءة مما في حالة العاملين في القطاع الخاص الذين يخضعون للانضباط الذي توفره التنافسية في السوق.

ما هو الدور الذي أعتقد أنه ينبغي للحكومة أن تؤديه إذن؟

النقطة الأولى التي أود التأكيد عليها هي الإشارة إلى مدى انحراف العالم خلال هذا القرن عن المبادئ الليبرالية الكلاسيكية. لقد أدهشني سطر ورد في مراجعة أجراها مارتن تيلور من بنك باركليز لكتاب ويل هاتون (الدولة التي نعيش فيها). لم يكن تيلور معجباً بالطرح العام للسيد هاتون، لكنه سَلَّمَ بأن «كثيراً من الفردية يضر بكثير من الأفراد» أو بمعنىً من هذا القبيل.

أن يعتقد شخصٌ يتحلى بمنطق السيد تيلور بأن بريطانيا تعاني من زيادة الفردية فيها يثير لديَّ فزعاً عميقاً. بالنظر إلى الوراء، يتبين لنا أن سنوات ثاتشر شهدت، في أحسن الأحوال، حركة خفيفة في ذلك الاتجاه: لم يتم ضبط الإنفاق العام؛ ولم تتخلَّ الدولةُ عن أي من وظائفها التقليدية. كيف يمكن لأي إنسان أن يتحدث بجدية عن زيادة الفردية عندما يكون الإنفاق الحكومي (بما في ذلك

facebook.com/ketabme

التحويلات) يزيد بمقدار ٤٣ بالمائة عن الناتج المحلي الإجمالي مقابل أقل من ٤١ بالمائة عام ١٩٧٩، وهي آخرُ سنة للحكومة العمالية؟

هل نحتاجُ فعلاً لدولة بهذا الحجم؟ إذا كنا نريد ذلك، فما الذي نفهمه من القدرة المفترضة للأفراد على العناية بأنفسهم؟ ربما كان جزءٌ صغير من الأفراد في قاعدة مجموعة القدرة/الدخل هم الذين يحتاجون للمساعدة. لكن من السخافة بالتأكيد أن نتصور، كما نفعل عادة، بأن أغلب الناس لا يستطيعون إدارة شؤونهم دون التوكؤ على الدولة كعكاز.

لا أقول بأن على معظم الناس أن يمارسوا مسؤولية أكبر بغرضٍ رئيسي هو توفير أموال الدولة. التكلفة مهمة: عبء الضريبة الذي تفرضه دولة الرعاية يقوّض بوضوح الحوافز ويعوق النمو. ولكن المسألة الحقيقية هي أعمقُ من ذلك. فالأفراد ينبغي لهم أن يتحملوا مسؤولية هذه الواجبات الأساسية لأن من شأن ذلك جعلهم أقوى وأفضل، وعلى المدى البعيد بشراً أكثر سعادة. الحُجة الأقوى ضد الاعتماد على الحكومة هي أنه يشُلُّ قدرة الأفراد على التطوير الذاتي لأنفسهم.

هذا يثير ما قد يمكن اعتباره السؤال الأساسي: ما حجمُ الدولة التي ينبغي لليبراليين الكلاسيكيين دعمها؟ سأفترض، لأغراض الجدل، أن هناك مبرراً لوجود دولة في الحدود الدنيا لحماية الأفراد من التهديدات الداخلية والخارجية على حياتهم وممتلكاتهم ودعم حقوق التعاقد. السؤال بعد ذلك هو كيف يمكن تبرير دولة بحجم يزيد على الحد الأدنى؟ الإجابةُ التقليدية تكون عادة بطريقتين: الدولة

facebook.com/ketabme

ضرورية لتوفير «المصالح العامة» ولكي تعيد توزيع الموارد من الأغنياء إلى الفقراء.

تبرير «المصالح العامة» في الدفاع عن الحكومة أضعف بكثير مما يُفترض عادة. التعريف التقليدي للمصلحة العامة هو أنها غير قابلة للاستثناء وأنه يتم توفيرها بصورة مشتركة. غيرُ قابلةٍ للاستثناء يعني أن من غير الممكن منع الذين لا يدفعون من الاستفادة من المصلحة العامة. وما يتم توفيره بصورة مشتركة هو أن أي استهلاك من المصلحة العامة لا يحدد ما هو متوفرٌ لك. ويمكن ضربُ مثالٍ على مصلحةٍ عامةٍ حقيقيةٍ بفاعلية الردع التي يؤمنها الدفاع الوطني.

معظم ما يطلق عليه إنفاقاً عاماً لا يتم من أجل خدمات ينطبق عليها هذا التعريف الفني للمصلحة العامة: التعليم لا ينطبق عليه هذا المعيار، ولا التقاعد، ولا العناية الصحية. أعتقد أننا نستهين إلى حد كبير بقدرة الأفراد على توفير مصلحة جماعية من خلال تعاون طوعي: فقدان الثقة بالعمل الطوعي هو أحد الموروثات المُرّة للحكومة الكبيرة.

هذا يُبقي إعادة التوزيع مبرراً حقيقياً للدول الكبيرة الحجم هذه الأيام. ما السبب في قوة وجهة النظر هذه؟ هناك سبب واحد للأسف، وهو أن كثيراً من الناس يكونون مدفوعين بالحسد. إذا كان لديكم شك في ذلك، فما عليكم سوى تأمل الضجة حول رواتب المديرين التنفيذيين في بريطانيا. في الولايات المتحدة، لا بلبلة كهذه لأن الناس لم يعتادوا الإحساس بكثير من السخط بسبب حظوظ الآخرين، مع أن التفاوت في الرواتب والثروات هو أكبر مما في بريطانيا.

facebook.com/ketabme

الحسد تُلهِبه شعبيةُ نظرية العدالة في التوزيع أو «الكعكة». طبقاً لهذه النظرية، فإن الدخل أو الثروة يفترض أن يكون موجوداً هناك، أي أن يتم توليده بقدرة سحرية من لا شيء. لكن نظرية عدالةٍ «دينامية» هي بالتأكيد أكثرُ واقعيةً. وكما أشار روبرت نوزيك، فإن الأشياء والاستحقاقات يظهران إلى حيز الوجود في الوقت نفسه؛ فبدون استحقاقات لن تكون هناك أشياء. حجم الكعكة لا يُحدّد مسبقاً. لا أحد يخطط التوزيع الذي يتم بفعل قوى السوق. ليست هناك معلومات إرشادية. لذلك، وكما قال فريدرك فون هايك، فليس هناك معنى أبداً للتفكير بتوزيعٍ ما بأنه عادل أو غير عادل. هناك توزيعٌ فقط.

هل يتعين عليّ، إذن، أن ألخّص العقيدة الفردانية أو الليبرتارية التي أؤمن بها الآن؟

الاعتقاد الأساسي هو أننا كأفراد، في جميع الأحوال تقريباً، الأقدر على الحكم على ما يجعلنا سعداء. لذلك، ينبغي أن نكون أحراراً لأقصى درجة ممكنة لكي نقرر خياراتنا بأنفسنا. القيودُ ضروريةٌ، كما أكد جون ستيوارت ميل، وذلك فقط لمنعنا من إيذاء الآخرين أو التجاوز على حقوقهم.

السماحُ للأفراد بتقرير أكبر قدر ممكن من الخيارات لأنفسهم ليس معناه الجشع أو المادية. لا يهمني إن كان الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع. ما يهمني هو نمط النشاط الذي يعكس الخيارات الحرة للناس.

أن يكون المرءُ ليبرتارياً لا يعني أن يفتقد الفضيلة أو الرحمة، بل

facebook.com/ketabme

الإدراك بأن الخيز صفةٌ في الأفراد لا الحكومات. علوُّ الصوت الذي يطالب به بعض الناس بفرض ضرائب أعلى على آخرين ليس مقياساً لمدى نزعة الخير في نفوسهم. المقياسُ الوحيد الجدير بالتصديق لنزعة الخير هو استعدادنا الطوعي لإعطاء مالٍ للآخرين. أعتقد أن مجتمعاً ليبرتارياً يستطيع حفز نمو أخلاقي لدى الأفراد، ومعه إحساسٌ حقيقي بالرأفة تجاه الأقل حظاً.

الفرديةُ، كما أفهمها، لا تتعارض مع المجتمعية. أنا أحب النوادي والجمعيات والمشاريع التعاونية من كل جنس ولون. ينبغي أن يكون هناك جمعيات بالعدد والتنوع اللذين يريدهما الناس، والشرط الوحيد هي أن تكون اختيارية. هنا نصادف ما قد يكون الفرق الجوهري بين الليبرتاري والأبوي. الليبرتاري يعتقد بحماسة في التعاون الطوعي (خصوصاً ذلك الذي يأتي عن طريق تعاملات السوق). الأبوي يؤمن بالإكراه، وفي جمع الضرائب بالقوة، والإدارة الجماعية للموارد بواسطة من يُفترض بأنهم النخبة المستنيرة. الليبرتاري يريد جعل الكثيرين يتخذون قراراتهم بأنفسهم؛ والأبوي يريد أن يتخذ قليلون القرارات المتعلقة بكثيرين.

لم يعد هناك شك في الأذهان بأن الفلسفة الأولى هي الأفضل: العمل الطوعي أفضل من الإكراه. الليبرتارية ستعمل على دعم الاقتصاد، وتعزيز الأخلاقية الشخصية، وخلق مزيد من الحرية الفردية. لذلك، فإني أجد صعوبة في فهم السبب في أن يرغب أحدٌ في فهم الحالة الأبوية الراهنة.

facebook.com/ketabme

facebook.com/ketabme

بيتر كيه. بيتش

«الدمار الخلاق» وعصر الابتكار

بيتر بيتش هو زميل مساعد في معهد هدسون ومدير مشروع الإتصالات في مركز التنافسية. وهو في هذا المقال المأخوذ عن كتابه (عصر الابتكار) الصادر عام ١٩٩٦ يؤكد بأن رؤية هايك للنظام التلقائي وتأكيد شومبيتر على «الدمار الخلاق» لعملية السوق هما حتى أكثر صلةً بعصر الابتكار من صلتهما بعصر الصناعة.

غيرت التطورات الثورية في الكمبيوتر وتقنيات الألياف البصرية بصورة جذرية الطريقة التي نعالج ونرسل بها المعلومات اليوم. وقد أدى ذلك لوعي جديد بالمعلومات من حيث أهميتها المركزية للنشاط الاقتصادي، وخلقَ اعتقاداً واسع النطاق بأن العالم قد دخل في «عصر معلوماتٍ» جديد. وفي الوقت الذي يتكيف فيه

facebook.com/ketabme

المستهلكون وقطاعات الأعمال مع الفرص التي أوجدتها هذه التقنيات الرقمية الجديدة، فإنها تقوم بتحويل شامل للاقتصاد. وقد وصف آلفين وهايدي توفلر هذه التطورات باعتبارها «الموجه الثالثة» للتغيير، وتقارَن من حيث أهميتها بتحول الإنسان للزراعة قبل ٨٠٠٠ عام («الموجة الأولى»)، والثورة الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر («الموجة الثانية»).

ويتنبأ الزوجان توفلر بأن وسائل الإنتاج والتوزيع والتسويق والترويج والاتصال ستصبح «أقل مركزية» لأن الثورة الرقمية تقلل من أهمية الاقتصادات كبيرة الحجم وتخفض تكلفة الطرق المتنوعة واللامركزية في العمل.

ورغم أن التحولات الاجتماعية التي تحدث عميقةٌ ومدفوعة باكتساب المعرفة، فسيكون من الخطأ النظر إليها بوصفها ظاهرة منفصلة، أو متوقعة، أو تحدث لمرة واحدة. الواقع أن السمة المميزة لهذا العصر الجديد ستكون هي التغير المتواصل والسريع. وهكذا، فإن عصر المعلومات سيطلق عليه المصطلح الأنسب وهو «عصر الابتكار». عصر التغيير الجديد سيكون بصورة متزايدة معقداً وغير مؤكد، وسيكون ديناميا وغير قابل للتنبؤ، وسيصبح التحليل الاقتصادي «الثابت» أقل فائدةً. وسيتطلب فهمُ هذا العصر والتعايش معه منا أن نتفهم الديناميات والتعقيدات المستجدة.

في النصف الأول من القرن العشرين، قدم اقتصاديان وُلد كلاهما في النمسا، هما فريدرك هايك وجوزيف شومبيتر إطاراً من هذا النوع للتحليل. تحليلات هايك وشومبيتر، المعترف منذ أمدٍ طويل بصحة رؤيتها لتفاعلات السوق وميزتها النسبية على الاشتراكية

facebook.com/ketabme

والتخطيط المركزي، هي اليوم حتى أكثر صلة بالاقتصاد العالمي الذي يتزايد تعقيداً وسرعة في التغيير. هايك وشومبيتر هما نبيّا عصر الابتكار، ونفاذ بصيرتهما يشكل أساساً لفهم اقتصادنا في المستقبل ودور الحكومة فيه. هناك حاجة لمقاربة جديدة في التنظيم الاقتصادي تقوم على مبدأ عمل السوق، وينطبق هذا بشكل خاص على الاتصالات ـ النصف المنظَّم من الثورة الرقمية.

النظام التلقائي لهايك

اشتهر هايك بكتابه الكلاسيكي (الطريق إلى الرِّق) الصادر عام ١٩٤٤، الذي حذر فيه من أن فقدان الحرية الاقتصادية يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان الحرية المدنية أيضاً. بيد أن أهم أعماله قد تركز على طبيعة الأسواق وعملها كما بيّن في كتابه (دستور الحرية) ومقالات فلسفية أخرى تتصل بذلك. في هذه الأعمال، أوضح هايك كيف أن المؤسسات الإنسانية النشطة مثل الأسواق تتطور تلقائياً دون الاستعانة بأي تخطيط ظاهر. ويؤمن هايك في الواقع بأن الأسواق تعمل بدرجة أفضل بكثير من «الاقتصادات المخططة»، لأنها «تستفيد من معارف ومهارات كل أفراد المجتمع بدرجة أكبر بكثير مما قد يكون ممكناً في أي نظام أوجده التوجيه المركزي».

وطبقاً لهايك، فإن أحد أفضل الأمثلة التي توضح هذه الظاهرة، هو آلية الأسعار. فقد طورت النظرية الاقتصادية نظاماً للمعادلات يثير الإعجاب يبين كيفية تحديد الأسعار بناءً على الرغبات والموارد ومعرفة جميع المشاركين في السوق. لكن هايك يعتقد بأنه سيكون من السخف التفكير بأنه قد يكون بوسع أي إنسان التأكد دائماً من كل المعلومات الضرورية لاستخدام تلك المعادلات الرياضية

facebook.com/ketabme

للتوصل إلى وضع رقم دقيق للأسعار. ويحذر من أن:

> الغرض من تلك المعلومات هو فقط وصف الطبيعة العامة للنظام الذي سيشكل نفسه. وحيث إن هذا النظام يقتضي ضمناً وجود علاقات معينة بين العناصر، وإن بالإمكان التأكد من وجود أو غياب علاقاتٍ كهذه، فإن من الممكن إثبات زيف تنبؤ كهذا، وبذلك تكون النظرية قابلة للتجربة. لكننا سنكون قادرين دائماً على التنبؤ فقط بالملامح العامة للنظام لا بتفاصيله.

وفي سياق تأكيده على التعقيد الهائل الذي يكمن تحت نظام السوق، فإن هايك ينصح صانعي السياسة الحكومية بأن يكونوا حذرين عند محاولة إعادة تصميم ذلك النظام. ويقول: «لقد حان الوقت... لأن نأخذ جهلنا بجدية أكبر».

الدمار الخلاق لشومبيتر

أدرك شومبيتر، مثله مثل هايك، تعقيد العملية الاقتصادية، وكان يؤمن بأن الرأسمالية أفضل من الاشتراكية، وكان مرتاباً من عبث هيئات التنظيم. وفي عام ١٩٤٢، نشر من موقعه أستاذاً للاقتصاد في جامعة هارفرد كتابه (الرأسمالية، والاشتراكية، والديموقراطية) الذي جمع فيه خلاصة أربعة عقود من النشاط الفكري. وقد وصف في ذلك الكتاب عملية السوق بأنها عمليةٌ عضوية تحتاج لوقت كبير لكي تكشف العناصر المنفصلة فيها عن ملامحها الحقيقية وتأثيراتها النهائية. إلا أن الخاصية المميزة والمدخل لفهم الوظائف والفوائد الأساسية للسوق بالنسبة لشومبيتر هما ديناميةُ السوق:

facebook.com/ketabme

> المحركُ الأساسي الذي يدير الآلة الرأسمالية ويبقيها عاملةً يأتي عن طريق السلع الاستهلاكية الجديدة، والأساليب الجديدة في الإنتاج أو النقل، والأسواق الجديدة، والأشكال الجديدة من المنظومة الصناعية التي تخلقها الاستثمارات الرأسمالية... عملية الجينات الصناعية ذاتها ـ إذا جاز لي استخدام هذا المصطلح البيولوجي ـ التي تعملُ باستمرار على تثوير الهيكل الاقتصادي من الداخل، وتدمر باستمرار الهيكل السابق، وتخلق باستمرار هيكلاً جديداً، عملية الدمار الخلاق هذه هي الحقيقة الأساسية في مسألة الرأسمالية.

الدمارُ الخلاق الذي يتحدث عنه شومبيتر لا يساعد على وجودٍ ساكنٍ للمشاركين فيه. فالأعمال التجارية يدفعها تنافسٌ محموم لنيلِ «الجوائز المثيرة»، مع أن معظمها لا يحصل في نهاية المطاف سوى على جوائز تعويضية متواضعة. الدمار الخلاق الناتج هو الذي «يزيد على المدى البعيد الإنتاج ويخفض الأسعار»، لكنه «تنافسٌ يسيطر على تكلفةٍ حاسمة أو ميزةٍ نوعية، والذي لا يمتد فقط إلى هوامش أرباحٍ أو إنتاجِ المؤسسات القائمة بل إلى أُسسها ومقومات وجودها». كان شومبيتر يعتقد بأن فوائد هذه الابتكارات المتعاقبة كبيرة بدرجة تجعلها أكبر حتى من البطء الاقتصادي الذي يخلقه الاحتكار. خفض التكاليف الناجم عن استخدام الآلات الزراعية ومصانع الحديد والطائرات يُقزِّم الخسائر الثابتة التي قد تنشأ عن كون الصناعات التي تنتج هذه الأعاجيب الحديثة لا تفي بمتطلبات المنافسة التامة. إضافة لذلك، فإن طبيعة معظم الاحتكارات تعمل لخفض الخسائر التي تنبأ بها النموذج الاحتكاري الثابت:

> لعله بالكاد من الضروري الإشارة إلى أن تنافساً من النوع

facebook.com/ketabme

> الذي نفكر فيه الآن لا يعملُ فقط أثناء وجوده، بل عندما يكون مجردَ تهديدٍ ماثلٍ دائماً: إنه يعاقِب قبل أن يهاجِم.

الواقع أن شومبيتر كان يعتقد بأن عدم التقيد بشروط المنافسة الصحيحة قد يفيد في حالات كثيرة المستهلكين، ولذلك يتعين على هيئات التنظيم ممارسة عناية كبيرة عند محاولة معالجتها.

ظروف جديدة ملزمة

على الرغم من أن هايك وشومبيتر اسمان مألوفان في صرح الاقتصاد، فإن أفكارهما نادراً ما نالت القيمة التي تستحقها. ربما كان من الممكن فهم ذلك لأن آراءهما تثير مسألة فائدة الكثير من تحليلات الكفاءة الثابتة التي تُعتبر الموضوع الرئيسي للكتب الاقتصادية الأكاديمية. مع ذلك، فقد أقر كلا الرجلين منذ أمد طويل بأهمية المعرفة في عمل النظام الاقتصادي. والتطورات الاقتصادية الحديثة الآن تجعل آراءهما أكثر إلزاماً كل يوم.

عولمةُ الأسواق أضافت بعداً جديداً لبيئة أعمالٍ معقدةٍ أصلاً. وانهيارُ الشيوعية في بلدان الكتلة السوفياتية، وخفضُ الضرائب والتعرفات والعوائق الأخرى على الاستثمار في العديد مما يطلق عليها بلداناً نامية، تعدُ بإحداث زياداتٍ كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي في هذه المناطق. خفضُ العوائق التجارية أدى إلى توسع الأسواق وزاد في مجالات التخصص وحدّة المنافسة. ويمكن الاستشهاد بمثالين بهذا الصدد يترددان كثيراً الآن، وهما أن الأسواق المالية أصبحت دون حدود وأن قوة العمل أصبحت معولمة.

وبالمثل، ازدادت درجة عدم اليقين مع تسارع خطى الابتكارات

facebook.com/ketabme

على جبهة واسعة من المجالات التكنولوجية. الاقتصاد يبيّن لنا أن تسارع التغيرات يزيد من عدم اليقين، لأن التغيرات الكبيرة تحتاج من المستخدمين لمزيد من الوقت لفهم كل الفرص التي يخلقها هذا التغيير فهماً تاماً. التغيرات المثيرة في الأسعار ومستويات الجودة التي تنشأ عن الابتكارات ستؤدي إلى ردود فعلٍ غير متوقعة ومتأخرة في الوقت الذي يتعلم فيه أصحاب الأعمال والمستهلكون كيفية استغلال هذه التغيرات والتكيف معها. وعلى سبيل المثال، فقد تم استخدام الكمبيوترات في بادئ الأمر وسيلة أفضل لطباعة الرسائل؛ ولم تستخدم إلا في وقت لاحق لتسهيل تقليص هياكل الشركات عندما ألغت «شبكيةُ مكانِ العمل» الحاجةَ إلى الوسطاء.

يمكننا، على سبيل المثال، أن نتوقع في مجال معالجة المعلومات الرقمية فقط تقدماً كبيراً مستمراً في مجالات الموصِلات والإلكترونيات البصرية، والمعالجة الموازية، والخزن، ووحدات البرمجة الكمبيوترية، و«برامج الكمبيوتر»، وتمييز النطق، والتكنولوجيا اللاسلكية، والبدالات، وتقنيات الضغط الإلكتروني. مثلُ هذا المدى الواسع من التغيرات في ميدان تقنيات متنافسة ومتكاملة يُتوقع له أن يخلق تفاعلات عديدة غير متوقعة. إضافة لذلك، فإن التأثير المعوق الذي قد يكون لقاعدة متأصلة في شركة كبيرة على حافزها للتجديد سيصبح أقلَّ أهمية مع تسارع خطوات التغيير التكنولوجي.

كذلك فإن التغيير التكنولوجي قد رفع أيضاً من أهمية فكرة شومبيتر بشأن الدمار الخلاق. الإطاحةُ بالكتلة الحديدية الكبيرة لجهاز آي. بي. إم. للكمبيوتر على يد الكمبيوتر الشخصي هي مثالٌ مدهش عن الدمار الخلاق. في السنوات الخمس التي تلت عام ١٩٨٧، فقدت آي. بي. إم. ثلثي قيمتها السوقية ـ أكثر من ٧٠ بليون

facebook.com/ketabme

دولار. أصبح هناك رأسمال سوقي لشركات مايكروسوفت، ولوتس، ونوفل، وآبل، وكومباك، وديل، وإنتل، يزيد على ٨٠ بليون دولار، أما الفوائد التي تحققت للمستهلكين والمستخدمين في قطاع الأعمال من الكمبيوتر الشخصي فلا يمكن حصرها. إضافة لذلك، فإن بيئة الدمار الخلاق مستمرة. وقد أوضح آندرو غروفز، الرئيس التنفيذي للشركة الرائدة إنتل استراتيجيته التنافسية في ملاحظة موجزة: «لن يبقى سوى شديدي الوسواس»!

الابتكار اللاماركياني

الطبيعة الإلزامية لوجهات نظر هايك وشومبيتر في عصر الإبتكار تبدو بوضوح في مقارنة مايكل روثتشايلد للاقتصاد الحديث بنظام بيئي. ففي كتابه (علم التبيؤ) يطور روثتشايلد مقارنةً بين الأنظمة البيولوجية والنشاط الاقتصادي. ورغم أنه لا يشير إلى هايك بوضوح، فإنه يرى الإقتصادات وأنظمة التكيف البيئي كأنظمة معقدة وتلقائية ليست من تصميم أحد. وينتقد روثتشايلد طرق التحليل الإقتصادي الحديث لأنها تتجاهل فعلياً دور النمو والتغيير في الاقتصاد. وهو يرى أن الاقتصادات الحديثة تنظر إلى الاقتصاد كآلة يمكن شرح عملها من قبل ميكانيكيات إسحق نيوتن، في حين أن الاقتصادات في الواقع هي أقرب إلى الشبه بأنظمة التكيف البيئي التي توضحها بصورة أفضل مفاهيم تشارلز داروين في التطور والاختيار الطبيعي. الآلاتُ لا تتغير أو تنمو من تلقاء نفسها، في حين أن الاقتصاد هو في حالة مستمرة من التغير ويتكيف باستمرار بتأثير عوامل داخلية وخارجية.

إلا أنه، وكما يعترف روثتشايلد، فإن مقارنة أنظمة التبيؤ لا تتضمن

facebook.com/ketabme

أحد الملامح الهامة للتغير الاقتصادي: ففيما الدقائق العضوية في نظام تبيؤ تتغير من خلال تحولات جينية نادرة نسبياً، فإن المشاركين في الاقتصاد قد يتغيرون من خلال جهودهم الخاصة. وبهذا الصدد، **فإن الاقتصادات تناسب وجهة نظر جان بابتست لامارك «الخاطئة» بشأن التطور البيولوجي**. لامارك وضع نظرية مفادها أن الحيوانات تنقل خواصها المكتسبة إلى نسلها. ويرى، على سبيل المثال، أن الزرافة قد طورت عنقاً طويلة لأن الزرافات التي كان يتعين عليها «مَدّ» أعناقها للوصول إلى أغصانٍ أعلى نقلت هذه السمات إلى نسلها.

هذا الأسلوب في التغيير يعمل على الإسراع في تقدم معدل النمو الاقتصادي لسببين هامين. **الأول** أن الأسلوب اللاماركياني لا يحتاج لانتظار حدوث تحولات جينية مفيدة. وكما أدرك كل من هايك وشومبيتر، فإن السوق ترعى تغيراً مفيداً كهذا، وتعمل بسرعة على نشر تأثيره في سائر مناحي الاقتصاد من خلال تعاملات طوعية تسعى للربح. غالباً ما سيكون تأثيرٌ كهذا هو ببساطة فكرة لها مزايا ما يُطلق عليه الاقتصاديون «السلعة العامة». هذا يعني أنه ما إن يتم تعلُّمُ فكرةٍ ما، فإن نقلها لا يكلف كثيراً، وستكون مجانيةً فعلاً للآخرين. كثيرٌ من الابتكارات ـ مثل متاجر السوبرماركت، وسيارات النقل الصغيرة، وآلات الفاكس، والهواتف اللاسلكية ـ تم نسخها بسرعة بتكلفةٍ قليلة جداً، أو لا تكلفةَ على الإطلاق، باستخدام تقنيات موجودة. **ثانياً**، وكما يلاحظ روثتشايلد، فإن التغير الاقتصادي ينشأ إلى حد كبير عن معلومات مسجلة موجودة الآن خارج الحمض النووي البشري. نموُّ هذه «المجموعة» من المعلومات، خلافاً لنظامِ تبيؤ، ليس محدوداً بالضرورة بعدد معين من الكروموسومات. بل هي تستطيع فعلياً النمو بسرعة هائلة نتيجةً

facebook.com/ketabme

للتخصص المتزايد والتفاعلات المفيدة بين مجموعات فرعية من المعارف التي يُرجَّح أن تحدث بصورة أكثر تكراراً مع اتساع حجم المعلومات.

دواعي التواضع

يُلزمنا هذا التحليل بأن ندرك أن التنبؤ بما سيحدث في عصر الابتكار، فضلاً عن تنظيمه، يجب أن يكون مصحوباً بالتواضع. التعقيدُ وعدم اليقين المتزايدان في الاقتصاد يجعلان مهمةً صعبةً أساساً أكثرَ صعوبة. الصعوبةُ التي يواجهها اليوم مختص في شؤون المستقبل يمكن إيضاحها عن طريق تخيل تخطيط بياني بسيط (خط مستقيم) يبين تقدم القدرة التكنولوجية بين اليوم والمستقبل. البعدان المستخدمان هما الزمن (م) والقدرة التكنولوجية (ق). التعقيد المتزايد، من ناحية، يجعل من الصعب بصورة متزايدة التنبؤ بمنحنى هذا الخط، لأننا لا نعرف أيّ الوسائل التكنولوجية بالذات ستصبح هي الأكثر تطوراً، أو ما هو التحسن الحقيقي الذي سينشأ عنها. من ناحية أخرى، فقد أصبح من الأكثر احتمالاً أن يتغير الوضع التكنولوجي الراهن (عامل ق) بسرعة كبيرة.

شومبيتر يحذرنا من أن هناك احتمالاً أكثر من أي وقتٍ مضى لحدوث تغير صاعق في الصيغة أو الشكل. تبعاً لذلك، فإن التنبؤ بأن الوضع الراهن سيستمر يفتقر إلى الحكمة. هذا برهانٌ على التزايد السريع في معدلات النمو الاقتصادي. ففي مطلع القرن العشرين، كان البلد الذي يبلغ فيه معدل النمو ٤ بالمائة سنوياً يُعدّ بلداً عالي النمو، أما الآن، فالوضع الطبيعي يدور حول ١٠ بالمائة. لقد احتاجت بريطانيا منذ عام ١٧٨٠ إلى ٦٠ عاماً لمضاعفة

facebook.com/ketabme

إنتاجها للفرد الواحد. واعتباراً من ١٨٨٠، حققت اليابان هذا الإنجاز خلال ٣٤ عاماً. أما كوريا فقد حققت ذلك ابتداءً من عام ١٩٦٦ خلال ١١ عاماً.

هايك، بدوره، يحذرنا من التصور بأننا «نعرف» أكثر مما يمكننا معرفته. التحليلات المبسطة أو المستندة إلى «بطولات» ستكون بصورة مؤكدة تقريباً ساذجة. غالباً ما تحجب عمليات السوق حقيقة وجود كمية هائلة من الاحتمالات والمقايضات. ولعل تحليل روبرت فوغل للتأثير الإجمالي للسكك الحديدية الأميركية يوضح هذه النقطة. فقد وجد فوغل أنه حتى السكك الحديدية لم تكن حيويةً للنمو الاقتصادي الذي حدث خلال القرن التاسع عشر. رغم النمو السريع للسكك الحديدية، وهيمنة النقل البري الداخلي في نهاية المطاف، والاستخدام الهائل لرأس المال، فإنها لم تسهم إسهاماً غامراً في الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد. (القنوات والأشكال الأخرى من النقل المائي وفرت غالباً وسائل بديلة فعالة للنقل خلال هذه الفترة). النمو الاقتصادي كان نتيجة لابتكارات عديدة تطورت خلال عدة قرون وتم تطبيقها على طيف واسع من العمليات الاقتصادية.

عمل هيئات التنظيم في عصر الابتكارات

ينبغي أن تغير زيادة التعقيدات وتسارع التطورات التكنولوجية من مقاربتنا لمسألة التنظيم. **أولاً**، ينبغي أن تُعطي شبكةُ العلاقات الهائلة التي تُعتبر الأساس الآن «للنظام التلقائي» لصانعي القرار وقفةً للتأمل في الوقت الذي يسعون فيه «لتحسين» عمل السوق. ينطبق هذا بشكل خاص على الحالات العديدة عندما يكون القصد من تنظيم كهذا هو حماية الوضع الراهن من التغيرات التكنولوجية. ستكون

facebook.com/ketabme

المكتسبات الكبيرة في الكفاءة الناجمة عن الابتكار أكثر انتشاراً على الأرجح وحتى أكثر صعوبة في تتبعها مما كانت عليه الحال في الماضي، بالرغم من أن الخسارة الناتجة من تبديل الوظائف ستكون ملموسة ومباشرة. ستزداد الجاذبية السياسية على المدى القصير للاستسلام لهذا الإغراء، لكن يجب علينا أن ندرك أن تكلفة حماية الوضع الراهن من التغير التكنولوجي ستزداد حتى بدرجة أكبر.

ثانياً، كلما ازدادت السرعة المحتملة للابتكار، ازدادت أهمية الاعتبارات الدينامية، وكلما أصبح هناك حاجة لمزيد من العناية لضمان أن التنظيمات المصممة لمعالجة الاعتبارات المتعلقة بالكفاءة لا تؤدي إلى النتيجة غير المقصودة وهي إعاقة الابتكار. وفي ذلك يقول شومبيتر:

إن نظاماً ما، أيّ نظام، اقتصادياً أو غير ذلك، يستخدمُ في أي لحظة من الزمن إمكاناته بأفضل صورة ممكنة قد يصبح مع ذلك بمرور الزمن أقل أهمية من نظام لا يستخدم إمكاناته بهذا الشكل في أي وقت، لأن فشل الأخير في استخدام من هذا النوع قد يكون شرطاً لمستوى أو لسرعة الأداء على المدى البعيد...

الخاتمة

اختيارُ إطارٍ تنظيمي يعترف بالطبيعة المعقدة والدينامية لاقتصادنا بدلاً من إطارٍ يقوم على سياسة تنظيمية تطفليةٍ «ثابتة»، هو من الأمور الحاسمة في المستقبل. هذا الاختيار مهم على وجه الخصوص في قطاع الاتصالات. وكما كان هايك وشومبيتر سيعرفان، فإن ثروة أمتنا... ومواطنيها... تبقى في مهب الريح.

facebook.com/ketabme

لين سكارليت

التبيؤ الثوري

لين سكارليت هي نائبة الرئيس للأبحاث في مؤسسة (ريزن) في لوس أنجلوس. وفي هذا المقال المقتبس عن مجلة (ريزن)، تقدم لنا رؤيةً ليبرتارية حول موضوعٍ شديدِ الأهمية للمستقبل: حماية البيئة. وهي إذ تستعين بكل الأفكار الواردة في هذا الكتاب، تشيرُ إلى أهمية حقوق الملكية، والأعراف العامة، والمعرفة التي لا تخضع للمركزية، والمنافسة، وعمليات السوق في حماية البيئة.

حلت الذكرى الخامسة والعشرون ليوم الأرض ومضت في العام الماضي دون كثير من الاحتفال ودون مطالبة عامة بمزيد من قوانين حماية البيئة. وقد حاول الكونغرس الجمهوري الجديد، وفشل غالباً، في إقرار إصلاحاتٍ مصممة لتخفيف الأعباء عن أنظمة البيئة. في

facebook.com/ketabme

الكواليس وفي المنتديات العامة، أجرت مدارس الفكر للإصلاح البيئي أبحاثاً ونقاشاتٍ متنوعة، وقد تحدثوا عن تحليلات فائدةِ التكلفة وتعويض «المقبوضات»، وانتشار الانبعاثات الغازية، والحالة البيئية التي تحقق مصلحة الجميع. كذلك اختلفوا حول أشياء كثيرة، من بينها مبادئ أساسية. لكن كان هناك إجماعٌ عام حول فكرتين: أن الأهداف البيئية هامة، وأن الهيكل الحالي للأنظمة ليس بذلك القدر من الجودة.

السياسة البيئية أخذت تنضج أخيراً، لكن لا بد لنا لتحقيق تحسنٍ حقيقي، بدلاً من الترقيع هنا وهناك، من أن نفهم أولاً من أين تأتي المطالبة بأنظمة بيئية وأين مكمن الخطأ فيها. كذلك نحتاج لرؤيةٍ إلى الكيفية التي يمكن بواسطتها وضع سياسة بيئية على مسارها الصحيح ـ أي إلى المبادئ والمفاهيم العامة التي قد توجه حركة بيئية جديدة.

البيئية ليست، كما يصفها نقادها أحياناً ببساطة، أيديولوجيةً للعصر الجديد يجري فرضُها على جمهور لا يريدها. الحركةُ البيئية لها عناصر أيديولوجية هامة، لكن المطالبةَ بهواءٍ وماء أنقى أو بالحفاظ على البرية وأنواع الحياة فيها لا تختلف عن المطالبة بأي سلعةٍ عامة أخرى. ومع ارتفاع مستويات المعيشة، فإن الناس يريدون شراء المزيد من «السلع» البيئية. التلوث موجودٌ منذ أن كان هناك نشاط بشري على هذه الأرض، لكننا أصبحنا أثرياء فقط في الآونة الأخيرة لدرجة تجعلنا نقلق بشأنه.

ويجد دون كورسي، أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو، وهو يستعرض الوضع البيئي في بلدان العالم، علاقةً واضحة بين زيادة

facebook.com/ketabme

الثروة، مُقاسةً بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبين دعم حماية البيئة. كلما زاد الدخل زادت حصة الإنفاق للسيطرة على التلوث ـ وهي ظاهرةٌ يرصدها كورسي في أكثر البلدان الصناعية تقدماً. كذلك فإن مساحة الأرض التي يجري وضعُها تحت الحماية تزداد بازدياد الناتج المحلي الإجمالي. مجموعاتُ الخضر قد تشجب النمو الاقتصادي، لكن هذا النمو نفسه هو الذي يجعل الحماية البيئية ممكنة وشعبية.

ويشير عمل كورسي إلى حقيقة ينساها الناسُ غالباً في المناقشات العامة: وهي أن «البيئة» ليست إما شيئاً جيداً، أو غير جيدٍ على الإطلاق، بل هي كتلةٌ من الأشياء الجيدة المختلفة. وهو في أبحاثه يسأل الناس عن مدى ما هم مستعدون لإنفاقه للمحافظة على أنواع الكائنات الحية المختلفة، والإجاباتُ متنوعةٌ للغاية: حيواناتٌ مثل النسر الأميركي، والدب المرقط تأتي دائماً في رأس القائمة، بينما لا تكاد تكون هناك قيمة تذكر للعناكب والخنافس والأفاعي والحلزونيات. التكاليفُ المختلفة للهيئات التنظيمية في العالم تعكس هذا الاختلاف: وفي حسابات كورسي أن المبلغ الذي يتم إنفاقه للمحافظة على حيوانٍ واحد من نمور فلوريدا يصل إلى ٤,٨ ملايين دولار مقارنة بما لا يزيد عن ١,١٧ دولار لأفعى الغابة الحلزونية المرقطة.

المناورات السياسية قد تؤدي إلى نتائج مختلفة كهذه، لكن القانون لا يعترف فعلياً بمثل هذه الفروق أو المقايضات الضمنية التي تعنيها. القوانينُ تعلن عن حماية الأنواع الحية كسلعة مطلقة مثل سائر سلع البيئة العامة.

facebook.com/ketabme

الفكر البيئي في مراحله الأولى ـ الذي لا يزال مؤثراً حتى اليوم ـ لم يعترف بالقيم البيئية باعتبارها بعض سلع من بين سلع كثيرة أخرى، بل بالأحرى جعلها الأهم: الأرضُ أولاً! ويصف مسؤولٌ في هيئة التنظيم في كاليفورنيا السياسة المائية في ولايته على النحو التالي: «لو لم تكن الطبيعة الأم قد وضعت الماء في الأرض، لكان يتعين عليك إخراجه ـ كل شيء ـ وهذا هو الهدف. وقد دَفَعنا ذلك إلى محاولات دائبة وواسعة النطاق لتنظيف البيئة».

هذه النظرة المطلقة توحي بأحد الأخطاء التي وقعت فيها السياسة البيئية. فهي لم تدرك أن جودة الحياة تكمن في السعي من أجل قيم متعددة. الناس يسعون لإيجاد المأوى، والغذاء، والصحة، والأمن، والتعليم، والعدالة، والصداقة، والحرية، والراحة الشخصية، إضافة لحماية البيئة. بل إنهم يسعون أحياناً لأهداف بيئية عديدة، وأحياناً متنافسة. وهم لا يتفقون على الكيفية التي يستخدمون بها مواردهم (ووقتهم) لتحقيق هذه الأهداف العديدة. وغالباً ما يكون من الصعب على أشخاص من الخارج ـ بل على الأفراد أنفسهم ـ أن يعرفوا مسبقاً كيف يمكنهم اختيار المفاضلة بين قيم مختلفة.

القيم المتنافسة ليست شيئاً مقصوراً على مجال البيئة. الواقع أن الناس يقومون بمفاضلات كهذه كل يوم. وهم أيضاً يتعاملون مع لغز آخر في السياسة البيئية: «مشكلة المعرفة».

مشاكل البيئة، تتضمن في أحد جوانبها، قضايا المعرفة «العامة»، وهي المعرفة العلمية للحقائق الثابتة عبر الزمان والمكان. في بعض الحالات، تكون المعرفة العامة مسألة فهم حقائق ثابتة: درجة غليان الماء مثلاً، أو أنماط ترابط العناصر الكيماوية. وفي حالات أخرى،

facebook.com/ketabme

تكون هذه المعرفة العامة مسألة بحث ونقاشات علمية مستمرة. المعرفةُ العامة تتضمن قضايا جدلية قائمة مثل الأخطار الصحية لمختلف المواد وتأثير غاز الكلوروفلوروكاربون على طبقة الأوزون. كثيرٌ من النقاش المتعلق بالبيئة يتركز على قضايا المعرفة العامة، وهي مسائل مهمة، لكنها ليست القصة بكاملها.

المشاكل البيئية وحل المشاكل ينطويان غالباً على معارف «محددة» ـ معرفة الزمان والمكان والخبرة التي وصفها فريدرك هايك الحائز على جائزة نوبل في مقاله «استخدام المعرفة في المجتمع». هذه المعلومات تختلف باختلاف الظروف والمكان، وقد تتغير بمرور الزمن. المعرفة «المحددة» غير مركزية ـ فهي قد تكون موجودة في أرضية مصنع، أو في موقع مؤسسة مالية كبيرة، أو في مزرعة معينة.

إن تأثير وجود مكب نفايات في صحراء يختلف عن تأثير تلك الموجودة في مستنقعات فلوريدا. وقذف المياه العادمة في مجرىً مائي واسع سريع التدفق يختلف عن التخلص من النفايات في غدير من المياه. واستخدام طبقتين من الطلاء سيكون له تأثير يختلف عن طبقة واحدة فقط. استخدامُ الموارد والتخلص من النفايات في حالة فوط صحية قماشية وفوط مستهلكة سيعتمد على الكمية المستخدمة منها كل يوم، وما هي أنواع أنظمة المواد المستهلكة المتوفرة، وأين توجد هذه الأنظمة. كذلك التأثيرات البيئية ليست هي وحدها المعرفة المحددة الهامة ذات الصلة بالقضايا البيئية ـ المفاضلةُ بين سلعٍ بيئية وسلعٍ أخرى قد تختلف بين حالة وأخرى. هذا النوع من التفاصيل غير موجودٍ في عقول المسؤولين في واشنطن. مع ذلك، فإن هذا النوع من المعلومات هو الذي له علاقة في أغلب الأحيان بفهم المشاكل البيئية والطرق المحتملة لمعالجتها. مرةً أخرى، ليس

facebook.com/ketabme

هناك شيءٌ فريد في القضايا البيئية بشأن مسألة المعرفة. إنها جانبٌ أساسي من حياة البشر، شيء يتعامل معه الناس طيلة الوقت.

إذا كان هناك، على سبيل المثال، رجل محب للحياة في الهواء الطلق، ويرغب في تجهيز نفسه لرحلة تسلق جبلي، فقد يحتاج لشراء جاكيتة خاصة (من بين لوازم عديدة أخرى). تقريرُ ما سيشتريه يقتضي إجراء مفاضلات: هو، أولاً، يخصص موارده المالية لشراء جاكيت، بدلاً من شيءٍ آخر، ويخصص وقته لتسلق الجبال. ثم إن عليه أن يقرر المواصفات التي يريدها: مقدار العزل، مدى المتانة، ما نوع الجيوب أو الطاقية، وما إلى ذلك ـ وهو طوال الوقت يتذكر المفاضلة المستمرة بين النقود التي ينفقها لشراء الجاكيت، والنقود التي قد يستطيع إنفاقها على شيءٍ آخر. وهو ينظر إلى العلامات التجارية والشهرة، ويعرف نوع سياسات الإعادة وخدمات الزبائن التي تعمل بموجبها الشركة الصانعة للجاكيتات.

الرجل متسلقُ الجبال لديه معرفةٌ محددة، فهو يعرف ما هي الجبال التي يريد تسلقها، وفي أي وقت من السنة. وهو يعرف فيما إذا كان متسلقاً عارضاً أم أنه متسلقٌ محترف، ويعرف فيما إذا كان يحتاج لمساعدة كبيرة من موظف المبيعات أم فقط أفضل سعر ممكن، وهو يعرف حجمه ولونه المفضل. صانع الجاكيتات بدوره لديه معرفة محددة: عن الإمدادات، وعن المفاضلة بين التصاميم والتكاليف وعن طرق التوزيع وأنماط الطلب المتغيرة. لا جهة مركزية تقرر سياسات جاكيتات واحدة لكل متسلقي الجبال في الولايات المتحدة.

لكن خلف كل هذه الاعتبارات تكمن طائفة من الأعراف

facebook.com/ketabme

والمؤسسات الاجتماعية والتجارية، من النظام التجاري الموحد وقانون المسؤولية عن الإنتاج إلى الأحجام القياسية، والمجلات المتخصصة، ومتاجر اللوازم الرياضية. التغلبُ على مشاكل المعرفة والقيم ليس سهلاً ولا هو مجانيّ حتى في الأسواق البالغة التطور. الشركاتُ تنفق ملايين الدولارات على التسويق في محاولة منها لفهم احتياجات المستهلكين والتعامل معها أفضل. وهي في ذلك تستمد معلوماتها من المعارف العامة ـ مثلاً من البحث العلمي عن وظيفة أو خواص المواد التي تصنع منها الجاكيتات. وهم يرتدون الجاكيتات لاختبارها وتعديلها وفقاً للمعلومات الدائمة التي تقدمها الجهات المورّدة لهم. وهم يستجيبون للأوضاع غير المتوقعة: موجةُ بردٍ تزيد من الطلب على الجاكيتات، أو سحّابٌ أعاد المورّد تصميمه، أو تغييرٌ مفاجئ في الموضة. وهم يتلقّون خلال ذلك كله معلومات راجعة مستمرة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة من المستهلكين والموردين.

بالنسبة للسلع «العادية» مثل الجاكيتات، لدينا مئات السنين من تطور التقاليد التي تساهم في نجاح الأسواق ومعالجة مشاكل القيم والمعرفة. بعض هذه التقاليد تشمل سياسات حكومية والكثير منها لا علاقة لها بذلك.

السلع البيئية تطرح تحديات خاصة نظراً لخواص هذه السلع، لكن مواجهة هذه التحديات كانت صعبة دون ضرورة لذلك. السياسةُ البيئية ظلت تتشكل منذ زمن طويل من قبل أشخاص كانوا يطالبون بأن تكون للقيم البيئية الأولويةُ على كل الاعتبارات الأخرى، والذين كانوا يفترضون أن النخبة التنظيمية لديها كل المعارف الضرورية. وبدلاً من اكتشاف كيفية إتقان أو إيجاد تقاليد تسمح

facebook.com/ketabme

بتطور وازدهار سوقٍ للسلع البيئية، فقد دأبوا على معارضة الأسواق وتدميرها. لم ينظروا إلى الأسواق باعتبارها عمليات للتعامل مع القيم وإيصال المعرفة، بل كرمزٍ للخِسَّةِ التجارية والجشع. هذه المقاربة الأخلاقية أخذت تبهت أخيراً، وبوسعنا الآن أن نفحص أنواع المؤسسات التي تتطلبها مختلف السلع البيئية ـ لإكتشاف رؤية بيئية جديدة.

طيلة عشرين عاماً ظل أكثر المدافعين الفعالين عن «بيئة السوق الحر» يأتون من المدرسة الفكرية لاقتصاديات الموارد الجديدة. هؤلاء الاقتصاديون، الذين كان معظمهم في غرب الولايات المتحدة، يركزون على السلع البيئية الأكثر سهولة في الاندماج في المؤسسات التقليدية لحقوق الملكية ـ وربما ليس مصادفة ـ في أقدم مجالات السياسة البيئية في الولايات المتحدة التي تعود لعصر التقدم. وكانت الفرضية التي انطلقوا منها هي أن الأفراد معنيون في الغالب بمصالحهم الذاتية. ثم تستكشفُ اقتصاديات الموارد الجديدة بعد ذلك كيف تُشكِّل الجهات المالكة المختلفة ومؤسسات صنع القرار الحوافزَ الضرورية للإدارة.

ويقول الاقتصاديان ريتشارد ستراوب، وجون بادين، مُلَخصين أطروحتهما، بأن «الملاّك الحقيقيين أو المحتملين لديهم حوافزُ لاستخدام مواردهم بكفاءة». الملاكُ يتمتعون بثمار الاستثمار الكفؤ للموارد وإدارة العقارات عن طريق عائدات مجزية على استثماراتهم والمحافظة على قيمة عقاراتهم بمرور الوقت.

تنشأ المشاكل البيئية في هذا النموذج، عندما لا تكون المواردُ مملوكة. هذه هي «مأساة المشاعية» الشهيرة، حيث الموارد مملوكة من

facebook.com/ketabme

الجميع، وهي بالتالي ليست مملوكة فعلياً لأحد، لأن بالإمكان استخدامها دون تمييز من قبل أي شخص. كل شخص لديه حافز ليستهلك أكثر ما يمكن بأسرع ما يمكن، بدلاً من المحافظة على الموارد وحمايتها لاستخدامها مستقبلاً. وطبقاً لهذه النظرية، فإن المؤسسات أو التقاليد، لا الناس السيئون، هي أصل المشاكل البيئية.

ويقول ستراوب وبادين بأن «الأشخاص أنفسهم الذين قضوا تقريباً على قطعان الجاموس لا يشكلون تهديداً لقطعان الأبقار الأكثر قيمة التي تجري تربيتها في المناطق الغربية. ففي تلك الحالة، أدت حقوق الملكية الأكثر وضوحاً إلى تكاثر قطعان الأبقار، فيما تشوش حقوق الملكية، إن لم يكن غيابها تماماً في حالة قطعان الجاموس، قدْ أدى إلى القضاء عليها تقريباً».

أفكار هؤلاء الاقتصاديين، لدى ترجمتها إلى سياسات، تشجع على إجراء تجارب في مجال خلق الأسواق. ويصف الكاتب المختص في شؤون البيئة، توم وولف، برنامج «مزارع من أجل الحياة البرية» في كولورادو الذي يستعير أفكاراً من اقتصاديي الموارد الجديدة. ففي جبال سانغري دي كريستو، تتنافس الظباء مع قطعان الماشية على الأعلاف في الأراضي المملوكة وغير المملوكة. ويذكر وولف بأن التحدي هو «معرفةُ المزارعين للكيفية التي يمكنهم بها الاستفادة من الظباء». الصيادون يُبدون استعداداً لدفع ما يصل إلى ٨٠٠٠ دولار للحصول على رخصةٍ لصيد ظباء لأغراض تذكارية. لكن أصحاب الأملاك لم يتمكنوا قبل إقرار كولورادو لبرنامجها لتربية الحيوانات البرية من المشاركة في العائدات المحتملة من بيع رخص الصيد. كانت الظباءُ إذن، مقارنة بمزارع الماشية، مجرد كائنات مؤذية.

facebook.com/ketabme

وبموجب برنامج تربية الحيوانات البرية، فإن حكومة الولاية ما زالت «تمتلك» الحياة البرية، لكن كبار أصحاب المزارع يمكنهم أن يبيعوا عن طريق المزاد، بأي سعر يتحمله السوق، عدداً محدداً من رخص الصيد تضمنُ صيدَ ظباءٍ لأغراض التذكارات. وهكذا فإن البرنامج قد خصخص جزئياً، من ناحيةٍ عملية، حقوق صيد الظباء. ويقوم أصحاب المزارع المشاركون حالياً بإدارة أراضيهم لتوفير بيئة مناسبة للظباء. وهم أيضاً يوفرون حماية مشددة ضد الاعتداء على صغار الظباء.

إحدى فوائد «خصخصة» قرارات الموارد واستخدام الأراضي عن طريق الترتيبات المتنوعة لحقوق الملكية هي أن هذه الترتيبات تُقلل الحاجة إلى موافقات إجماعية. فأهدافٌ مثل الحفاظ على الحياة البرية يمكن السعي من أجلها عن طريق شراء أراضٍ خاصة لا تحتاج لموافقة أغلبية الأصوات، خلافاً للنشاطات التي تتم في مجالات المحافظة على الأراضي العامة.

قرَنَ اقتصاديو الموارد الجديدة عملهم بعمل الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل جيمس بيوكانن، والاقتصادي غوردون تيوللوك حول «نظرية الخيار العام»، وأصبح بوسعهم تفسير بعض حالات الانحراف التي تظهر أحياناً في إدارة الأراضي العامة. فدائرة الغابات الأميركية لديها حوافز بموجب القانون تشجعها على السماح بقطع كميات كبيرة من الأشجار حتى لو كانت تكلفة قطعها تزيد على واردات دائرة الغابات من ذلك. ويرى ستراوب وبادين أنه بالنظر إلى أن المسؤولين الحكوميين لا حقوق لهم في الموارد التي يديرونها، فإنهم «حتى عندما يكونون مدربين تدريباً عالياً ولديهم الكفاءة وحسن النية، فإن المعلومات والحوافز التي يواجهونها لا تشجع على

facebook.com/ketabme

إدارة كفوءة أو حساسة للموارد».

بيد أن معظم القضايا البيئية ليست بهذه البساطة تماماً. الحوافز والمصلحة الذاتية موجودة دائماً، لكنها ليست كل شيء.

الأسواق تعمل من أجل إنتاج جاكيتات وبيعها، وبقدرٍ أقل، من أجل الظباء، لأن هذه السلع لها مواصفات خاصة تجعل التعاملات سهلة نسبياً. يمكن بوضوح تحديدُ من يملك ماذا، وتحديدُ البائعين والمشترين وتوصيل جميع المعلومات الضرورية لإنجاز التعاملات. نتيجة لذلك، فإن السوق يقوم بدور استكشافي لمعالجة مشاكل المعرفة والقيمة ـ ولتشجيع التحسن بمرور الوقت، مثل إنتاج أنواعٍ أفضل من الجاكيتات أو أعلاف محسنة للظباء.

لكن الأشياء، في حالات أخرى، ليست محددة بمثل هذا الوضوح. هناك اختلافات: سلعٌ يصعب تقسيمها، أطراف عديدة للغاية أو مبعثرة بصورة يصعب تحديدها، معلومات حيوية لا يمكن التشارك بها بسهولة أو معرفتها بسهولة، حدودُ ملكية غير واضحة تماماً، ولا بد من تطوير أعرافٍ للتعامل مع حالات صعبة كهذه.

أحدُ هذه الأعراف هو القانون العام. مقاربةُ القانون العام تطرح السؤال «ماذا يحدث عندما يتعارض مجالُ نشاط شخصٍ ما مع مجالِ نشاط شخصٍ آخر؟». النتيجة هي تركيزٌ على مفاهيم المسؤولية والإزعاج والتعديات؛ ودور المحاكم في تقييم الأضرار والفوائد؛ ودورها في حل النزاعات عن طريق إيضاح مدى الحقوق المتداخلة المختلفة. لا تنحصر حالات الغموض هذه بعدد قليل من مشاكل تلوث الهواء (والحقيقة أن القانون العام قد لا يعمل جيداً

facebook.com/ketabme

في مسألة تلوث الهواء). في أي مكانٍ يتجمع فيه الناس، تنشأُ نزاعات حول المناظر والروائح والاعتداءات المادية التي تشمل كل شيء بدءاً من دخان المصانع إلى البيوت البشعة إلى سقوط أوراق شجرِ شخصٍ على حديقة جاره. وهي أيضاً تشمل إزعاجات كبيرة محتملة مثل انبعاثات غازات سامة أو تصريف للنفايات في أحواض المياه ومجاريها.

إطارُ القانون العام يوفر وسيلة لمزيد من إيضاح الحقوق والتحديد الدقيق لما هو مقصود بتعبير «استمتاع واستخدام» الإنسان لأملاكه، وهو بالتالي آليةٌ لحل النزاعات ووسيلة لاكتشاف مدى الحقوق وحدودها على حد سواء.

لنتأمل في وضع بناية سكنية فيها وحدةُ تكييفِ هواء تسبب إزعاجاً لأحد الجيران. عندما يُطلب من محكمة توجيه أمرٍ قضائي بهذا الخصوص، وهو إحدى أدوات القانون العام، فإنها قد تؤكد على حقوق الجار، وتفرض على صاحب الشقة التخلص من الإزعاج الصادر عن جهاز التكييف ــ إلا إذا وافق الجار على ترتيبات أخرى. أو قد تعطي حقوقاً لصاحب الشقة وتعلن أن على الجار تحمّل الإزعاج إلا إذا استطاع التفاهم مع صاحب الشقة. في النزاعات الحقيقية، يوفر الأمر القضائي عادة توازناً بين المصلحتين. وبهذا الصدد، يقول كورسي، أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو: «الواقع أن قانون الإزعاج يميل لاستخدام قاعدة تبدو كأنها عمليةٌ توافقية: صاحب الشقة يمكنه التسبب بإزعاجٍ يصل إلى درجة معينة دون أن يحتج عليه أحد، وإذا تجاوز هذه الدرجة، فإن العائلة المجاورة قد تحصل على أمر من المحكمة يأمر صاحب الشقة بخفض الإزعاج إلى الحد الذي تم السماح به».

facebook.com/ketabme

وقد طور رونالد كوز، الحاصل على جائزة نوبل، في «نظرية كوز» الشهيرة، الأساس النظري لهذا النوع من العرف. وقال بأنه في عالم خالٍ من الخلافات، حيث لا «تكلفة للتعاملات»، ليس من المهم لأي طرفٍ تُعطى الحقوق، لأن كلا الطرفين يمكنهما دائماً التوصل إلى اتفاق. (هذه الحسابات تغطي فقط مسألة ما إذا كانت هناك نشاطاتٌ ستقام، ولا تغطي المسائل المتعلقة بالعدالة، حيث هناك أهميةٌ لتوزيع الحقوق). إذا كان جهاز التكييف لديك يصدر ضجيجاً ضمن حدودٍ لك الحق فيها، فإن بوسعي أن أدفع لك مقابل منع هذا الإزعاج؛ أما، من جهة أخرى، فإذا لم يكن لديك حق في تشغيل مكيف يُصدر أي ضجيج دون إذن مني، فإن بوسعك أن تدفع لي مقابل السماح لك بذلك. لكن المشاكل تحدث في العالم الحقيقي لأن التعاملات ليست مجانية والطريقة التي يتم بها تحديد الحقوق تؤثر على تكلفة التوصل إلى اتفاق. وهكذا، فإن المؤسسات الاجتماعية، مثل المحاكم، تتدخل وتحدد حقوقاً لتقليل النزاعات وزيادة الثروة، ولو نظرياً على الأقل.

تقاليدُ القانون العام تتضمن عملية اكتشاف توضح وتحدد الحقوق والالتزامات في تلك المجالات الضبابية حيث تتداخل مجموعات مختلفة من الحقوق. القانون العام يميل لأن يتبع حالة سابقة، والحالة السابقة لا يمكن التأثير عليها إلا من قبل أطراف عادية يأتون إلى المحاكم بقضايا تختلف اختلافاً بسيطاً عنها من حيث ظروف مختلفة أو حجج جديدة. وكلما ازداد تحسن القانون في تعظيم مصلحة الأطراف إلى حدودها القصوى في نوعٍ معين من القضايا، فإن عدد القضايا التي سيتم رفعها في المحاكم سيصبح أقل. نتيجة لذلك، فإن القانون العام يميل إلى الاستقرار على قواعد كفاءة معقولة ـ قواعد تجعل قيمة الكعكة أكبر. بعد ذلك، تعمد الأطراف

facebook.com/ketabme

العادية إلى المساومة «في ظل» القانون المستقر متقاسمين كعكةً أكبر من تلك التي كانوا سيتقاسمونها بموجب قواعد لم يجر اختبارها بمرور الزمن.

وقد كتب الاقتصاديان بروس ياندل وروجر مينرز أن القانون العام «يواصل التطور. وأن تغير الأفضليات والفهم الأفضل لمشاكل التلوث يدخلان باستمرار في ساحة القانون». والقانون العام، خلافاً للقوانين الأساسية، يأخذ في الحسبان الظروف المعينة في حالات محددة.

يمكن للقانون العام أن يعمل للتوسط في النزاعات التي تنشأ بين أطراف محترمة معروفة لكن ياندل ومينرز يسلّمان بأن «من الصعب تخيل كيف يمكن للقانون العام أن يعالج مشكلة السيطرة على انبعاث الغازات في المناطق الحضرية، ومشاكل طبقة الأوزون، ومشكلة الاحتباس الحراري، إلى أن يستقر الرأي العلمي حول هذه المشاكل». من الأصعب بكثير، في حالات كهذه، تحديد «مُلَوِّثٍ» بصورة قطعية تماماً و«مُدَّعٍ» بصورة قطعية تماماً. إما أن معظم الناس سيصنفون في كلتا الفئتَين في الوقت نفسه، أو أن تكلفة تقسيم السلعة البيئية ـ هواء نظيف، وطبقة أوزون لا تتعرض للانتهاك، إلخ ـ ستكون عالية جداً (وأحياناً لا حدود لها).

مع ذلك، تبقى مشاكل المعرفة والقيمة، وكذلك يبقى الطلب على السلع البيئية. الوسيلةُ التي يلجأ إليها الإصلاحيون في مجال البيئة هي تطوير رؤية لمؤسسات متطورة تسمح لمختلف أنواع المؤسسات بمعالجة مختلف أنواع القضايا والقيام بذلك على مستوى صنع القرار المناسب. ومن المفيد التفكير بهذا التحدي باعتباره نتيجة لأسئلة

facebook.com/ketabme

متداخلة، شجرة قراراتٍ ترتكزُ على خواص السلع البيئية المحددة المعنية.

المطلوبُ أحياناً ليس هو وضع قواعد سياسية، بل مؤسسات عملٍ متناسبة مع أحجام قياسية ومعارض تجارية خارجية للمعدات. في هذه الحالات، تكون السلع البيئية قابلة للقسمة، والحقوق قابلة للتحديد، ونكون في المجال العادي للأسواق حيث يُكافأ المستثمرون على إيجاد طرقٍ للتعامل مع مشاكل المعرفة والقيمة بصورة فعالة. هنا تكون القضية الوحيدة هي السماح بمرور الزمن لكي تتطور المؤسسات تلقائياً.

تواجه أسواق بعض السلع التي جرت صناعتها من خلال التدوير معوقاتٍ لأن البائعين والمشترين يفتقرون أحياناً للمعلومات عن حالة العرض والطلب القائمة، ولأنه ليس هناك ضمان بأن تكون الجودة موحدة. هذه المشاكل تشبه المشاكل التي كانت تواجهها العديد من السلع في القرن التاسع عشر. إحدى وسائل معالجة ذلك هي الأخذ بخبرة مزارعي الذرة قبل قرن من الزمان: إيجاد عملية منسقة للتجارة في المواد المدورة. ولعل وضع قائمة إلكترونية أخيراً ببعض المواد المدورة لدى مجلس تجارة شيكاغو يشكل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

هذه المقاربة تختلف بصورة ملحوظة عن دعوات نشطاء سياسيين إلى فرض نسبة من التدوير في محتويات السلع المنتجة. هذه النسب الإلزامية المقترحة تتجاهل ببساطة المعلومات المحددة بشأن الظروف الهامة جداً المتعلقة بإعادة استخدام الموارد. على سبيل المثال، يمكن في حالة فرض نسبة عالية من المواد المدورة في منتجات كرتونية

facebook.com/ketabme

إضافة ألياف جديدة (ليست نفايات) لضمان قوة كافية للمادة الكرتونية. والنتيجة هي مُنتجٌ أثقل يستخدم كمية أكبر من الألياف.

إلا أن السلع البيئية لا تكون غالباً قابلة للتجزئة، وتشكل تحدياً للأسواق العادية. في مواجهة حالات «فشل السوق» هذه كان رد الفعل التقليدي من جانب حركة الخضر هو استبدال إكراهِ الحكومة بالاختيار الفردي. مع ذلك، فإن الأنظمة الاستبدادية التي تكتم المعلومات وتفرض هرميةَ قيمةٍ مفردة ليست هي الطريقة الوحيدة لتحقيق أهداف مثل تنقية الهواء. من الممكن خلق مؤسسات قابلة للتطور التي، بالرغم من أنها ليست بتلك البساطة أو الحيادية السياسية للأسواق التقليدية، فإنها تستطيع اكتساب قدر كبير من المعلومات ذات الصلة بالمعرفة والقيم. الأنظمة التقليدية مثل القواعد التكنولوجية واشتراطات استخدام الموارد تتجاهل أمكنة التواجد والطبيعة المتغيرة للمعلومات الضرورية لكل قرارات الإنتاج والاستهلاك. نقيضاً لذلك، فإن مستويات الأداء تسمح للأفراد والشركات بإيجاد الوسيلة الأفضل لتحقيق المستويات المقررة: على سبيل المثال، خفض المستوى الإجمالي لتلوث الهواء إلى حد معين. هذه هي الرؤية المركزية للاقتصاديين الذين عرضوا بوضوح مسألة الأنظمة المختصة بالأسواق مثل خطة الرخص القابلة للتداول التي وردت في تعديلات قانون الهواء النقي لعام ١٩٩٠.

توفر خطط الرخص القابلة للتداول وتعليمات التلوث مرونة للمنتجين (وللمستهلكين في حالة تعليمات انبعاثات عوادم السيارات) ينبغي لها أن تؤدي على المدى البعيد إلى تعاملٍ أكثر كفاءة مع مشاكل التلوث. هذه المقاربات ما زالت تحتاج لتحديد أهداف على أعلى المستويات، ولذلك فهي ما زالت تخضع لضغوط

facebook.com/ketabme

سياسية لا تؤثر على أسواق الجاكيتات. المعلومات العلمية العامة مهمة جداً عند تحديد مواصفات كهذه، وهي أيضاً تثيرُ غالباً الكثير من الخلاف.

لكن مشكلة عدم التجزئة ـ خصوصاً في ما يتعلق بتلوث الهواء ـ يجعل من المحتم تحديد نوع من الأهداف الجماعية. عدد الأطراف المتأثرة يجعل مقاربات القانون العام أو المساومة الطوعية عمليات مرهقة في ضوء تكنولوجيا العصر. عنصر الجاذبية في خطط الرخص القابلة للتداول هو قدرتها المحتملة على إعداد الأسس لوضع «حقوق هواء نقي» قابلة للتطبيق بمرور الزمن. بيد أن المشرعين يحتاجون لتحقيق ذلك إلى وضع حد لمجمل اللغة الحالية التي تصر على أن مقاومة التلوث ليست حقوقاً ـ لغة تجعل الاستثمار في مقاومة كهذه مسألة غير مؤكدة.

الرخص القابلة للتداول وتعليمات التلوث آلياتٌ واعدة. لكن حتى لو أننا قررنا أنها الآليات الملائمة لمعالجة مشاكل بيئية معينة، فسيظل من المحتم علينا أن نعرف من هي الأطراف المتأثرة ـ من الذي يتنفس الهواء مدار البحث ـ وأين بعد ذلك ينبغي تحديد الأهداف. خلال ثلاثة عقود، سلمنا بدون نقاش بفكرة أنه ينبغي أن يكون هناك مقياسٌ بيئيّ واحد للبلاد بكاملها. لكن فهم دور المعرفة والقيم في تحديد السلع البيئية وتسعيرها يوحي بأن المسألة ليست على هذا النحو. فالتأثيرات، بالنسبة لبعض المشاكل، هي تأثيرات محلية تماماً ويمكن تحديدها بدقة، لكن مشاكل بيئية أخرى قد تفرض تأثيرات إقليمية، بل وحتى عالمية. ينبغي أن يساعد المكان المتأثر في تقرير المكان الذي تقع فيه سلطة اتخاذ القرار.

facebook.com/ketabme

إذا كانت معظم المعلومات ذات الصلة ديناميةً ومحددةً بالمكان، فإن القرارات حول مدى النظافة، والمعالجات التي ينبغي استخدامها يجب أن تتم قرب المكان الذي تحدث فيه المشكلة. لأن هذا قد يعني، بالنسبة لمشاكل انبعاث الغازات حوضاً هوائياً محلياً. وبالنسبة للقرارات المتعلقة باختيار أماكن طمر النفايات الخطرة، فإن ذلك قد يعني المساومة بين مالكي الأراضي المجاورين ومالك الموقع الذي يقع عليه الاختيار.

منطقُ استخدام مقارباتٍ غير مركزية في المساومة لمعالجة مشاكل بيئية لا يكمن في أي إيمان غامض بأن الأشياء الصغيرة جميلة دائماً، ولا في الفكرة التي أخذت تبهت الآن بأن كل ما هو جيد ينبغي أن يأتي عن طريق المجتمعات. منطقُ هذه المقاربات يستند بالأحرى إلى فرضيتين: **الأولى** هي أهمية المعلومات غير المركزية في فهم المشاكل البيئية ومعالجتها. **والثانية** هي أهمية إيجاد طرقٍ يتمكن بواسطتها أشخاص حقيقيون متأثرون بنزاعات حقيقية حول الحيز الاجتماعي من القيام بعملهم التوازني الخاص بهم وسط قيمٍ متنافسة.

قبل عدة سنوات، عندما كانت سفينة النفايات (موبرو) تجوب المحيط خارج ميناء (إليب) في نيويورك بحثاً عن مكانٍ تفرغ فيه حمولتها الكريهة، كان مذيعو النشرات المسائية يمتعون مشاهديهم كل ليلة بقصص مشكلة (ليس في حديقتي الخلفية؛ Not In My Back Yard [NIMBY]). لم يعد الناس بصورة متزايدة يريدون أماكن طمر نفايات ـ أو أي منشأة «مزعجة» أخرى قرب أماكن سكناهم. لكن الناس يرغبون في أن يكونوا قادرين على التخلص من نفاياتهم، ولا بد لهذه النفايات من أن توضع في مكانٍ ما.

facebook.com/ketabme

إحدى الوسائل الممكنة لمعالجة هذه الناحية هي القرارات السياسية، لكن قراراتٍ كهذه تتغاضى ببساطة عن هواجس الأفراد المتأثرين بذلك وأولوياتهم. هناك خيار آخر، وهو المساومة بين متعهدي طمر النفايات والمجتمعات المحلية ـ وهو خيار لجأت إليه فعلاً شركات التخلص من النفايات. أحياناً يتم تطوير NIMBY إلى -YIMBY FAP (نعم في حديقتي الخلفية، مقابل الثمن؛ Yes In My Back Yard, For A Price) فتشمل هذه الترتيبات مفاوضات يعرض فيها متعهدو التخلص من النفايات رزمة من الإجراءات الوقائية والمنافع تشمل تعويضات لأصحاب الأراضي المتضررين ـ أو أحياناً تجمعات سكانية متضررة بكاملها... مقابل اختيار مكان لطمر النفايات، وبذلك تتوزع تكلفة مكب النفايات على جميع المستفيدين من هذه الخدمة بدلاً من مالكي أراضي المنطقة المجاورة فقط. (المبدأ نفسه ينطبق في الإصلاحات القانونية الهادفة لدفع «عائدات» حكومية تعويضية لملاّك الأراضي الذين يتحملون تكاليف سياسات مثل حماية المستنقعات. المجتمع بكامله يشتري سلعة بيئية، وينبغي أن يتحمل «المشترون» كافةً قيمة هذه السلعة).

ألقت عمليات المساومة هذه الضوء على عدة ألغاز مهمة في صناعة القرار. **أولاً**، أظهرت استطلاعات آراء مواطني نيويورك أن قبول رزمة المنافع يعتمد على الطريقة التي يتم بها عرض تلك الرزمة. فالمشاركة المبكرة في عمليات المساومة مهمة بالنسبة للمشاركين.

ثانياً، مسألة الإدراك العام للمسألة مهمة. فكما أن الناس قد يرغبون «دون منطق محدد» بشراء سيارات ذات زعانف على المؤخرة، فهم كذلك قد لا يرغبون «ودون منطق محدد» بالعيش قرب مكانٍ لطمر النفايات، حتى لو كان لا يشكل خطراً صحياً عليهم. وفي

facebook.com/ketabme

دراستنا «قليلة جداً، متأخرة جداً؟ منافع المنطقة المجتمعية المستضيفة لمطمر نفايات واختيار موقع للنفايات الصلبة»، لاحظنا، أنا والاقتصادي رودني فورت، بأن «تكلفة الإدراك قد تُعرض كتشويهٍ للواقع أو كعجزٍ من جانب الناس العاديين عن تقييم المشكلة، لكن ردود فعل الأفراد ستكون وفقاً لإدراكهم... تكاليفُ [الإدراك] حقيقية بغض النظر عما إذا كان الإدراك العام يُعدّ صحيحاً أو منطقياً من وجهة نظر صانعي السياسات، والعلماء، والخبراء الفنيين».

المصلحون البيئيون ذوو العقلية التكنوقراطية يخشون من أن الإدراكات العامة ستفرز مطالبات غير منطقية، مما يرفع من تكاليف حل المشاكل البيئية ــ سواء كانت هذه المشاكل تتعلق بإنشاء مواقع لطمر النفايات أو تنظيف مواقع مالية كبيرة. هذه المخاوف لا تبدو مبررة في الظروف التي يواجه فيها المواطنون المخاطر المرتبطة بمنشأة، ويتمتعون مباشرة بالمنافع ــ على شكل تكاليف منخفضة أو تعويضات عالية ــ المرتبطة بمعالجة معينة. المساومةُ نفسُها قد تفيدُ كعملية استكشافية تعطي معلومات أكثر دقة عن المخاطر والمنافع معاً.

الواقع أن المخاوف التي لا أساس لها قد تدفع القرارات على الأغلب نحو «خطر صفر» في عملية اتخاذ قرارات مركزية. هناك، تكون تكاليف القرارات موزعة على السكان كلهم، بينما لا يتمتع بالمنافع الناجمة عن أعمال تنظيفٍ متقنة سوى عددٍ قليل من أولئك الذين يسكنون قرب موقع معين، وبالتالي فإن لدى هؤلاء القلة حوافز لممارسة ضغوط شديدة، بينما لا تكون لدى الكثرة حوافز كهذه ــ والنتيجةُ واضحة. تؤكد هذه الملاحظات الخبرةُ المستفادة من التعامل

facebook.com/ketabme

مع أنظمة هيئة حماية البيئة، والتكلفة العالية جداً لكل سنة إضافية من العمر نتجت من هذه الأنظمة.

التناقضات بين التكلفة العالية لتنظيف مواقع مالية كبيرة التي حدثت ضمن إطار عملٍ تنظيمي من الأعلى إلى الأسفل من جانب هيئة حماية البيئة، وبين الترميمات المحلية التي جرت أخيراً لمواقعٍ صناعية مهجورة من خلال تسويات عن طريق التفاوض توفرُ دليلاً آخر على هذه النقطة. العمليات التي تخلق صلة أوثق بين الذين يدفعون تكاليف النظافة وبين الذين ينعمون بفوائد النظافة توفر قاعدة غير موجودة في المقاربات التقليدية لأسلوب من الأعلى إلى الأسفل. عمليات التنظيف التي تمت على أساس المفاوضات المحلية تم تحقيقها، بصورة عامة، بتكلفة لا تذكر مقارنة بالمواقع الخطرة بيئياً، لكن ليست كل المشاكل البيئية غير القابلة للتجزئة ملائمةً لعمليات التفاوض الجماعية. ففي عالم غير مثالي على الإطلاق، أفضل ما يمكننا عمله أحياناً هو العمل وفقاً لقيودٍ قوميةٍ أو قطريةٍ أو محلية.

ما الذي يميز هذه الظروف؟ إنها تتضمن قدراً كبيراً من الإجماع ـ حتى في أوساط الأطراف الخاضعة للتنظيم ـ بأن التحديدات أو «التعليمات المفروضة» ضد النشاط هي تحديداتٌ أو تعليمات صحيحة. هناك تلك الحالات النادرة جداً التي سيكون فيها الجميع أفضل حالاً إذا ما تم وضع حد للممارسات المضرة بالبيئة، لكن ستبقى هناك دائماً حوافز «للغش» إلا إذا تم فرض تحديدٍ ما بقوة القانون.

معظمُ المشاكل البيئية لا تشترك في هذه الصفات، لكن بعضاً منها تقترب كثيراً من ذلك، كما في حالة استخدام المواد الخطرة

facebook.com/ketabme

وتصريفها، مواد معروفٌ بأنها شديدة السُمِّية، في الهواء أو الماء. لنأخذ في الحسبان مثالين: حالة «صانع القبعات المجنون»، ومشكلة طرح مخلفات عنصر الكادميوم في مجاري المياه في اليابان. مصطلح «صانع القبعات المجنون» جاء من النتائج الشديدة الضرر لاستخدام الزئبق في صناعة قبعات اللباد. وفي خمسينيات القرن العشرين، طرحت عمليات التنجيم في اليابان عنصر الكادميوم في مجاري المياه فتسرب في النهاية إلى المخزونات الغذائية وأدى إلى ظهور مرض (إيتاي إيتاي) أو الألم الشديد، وهو مرضٌ يؤدي إلى فقدان الأملاح المعدنية من العظام. عندما تم اكتشاف مصدر المرض في عام ١٩٦٨، وضعت الحكومة اليابانية مقاييس صارمة للتخلص من نفايات الكادميوم، ومنعت استهلاك الأرز الذي يحوي نسباً من الكادميوم تزيد على حدود معينة.

في كل من هذه الحالات، يمكن لمواصفات محددة في تداول هذه المواد واستخدامها والتخلص منها أن تقلل من الضرر وأن يترافق ذلك مع قيم عامة ذات قاعدة عريضة وخفضٍ لنفقات التعاملات المرتبطة بالمساومة في كل حالة على حدة أو اللجوء إلى المحاكم. الحظر القانوني يؤدي فعلياً إلى قيام كارتل أو نوع من الاتحاد يصبح فيه بمقدور كل منتج إلى هذه الصناعة وقف استخدام الكيماويات الخطرة لأنه يعرف أنَّ منافسيه الآخرين سيوقفون استخدامها أيضاً.

ليس من الضروري أن تظهر مواصفات كهذه نتيجة لقرار حكومي. عندما تصبح مشاكل حادة من هذا النوع معروفة، فإن السوق ذاته يتحرك أحياناً لمنع استخدام المادة السامة المخالفة. فعلى سبيل المثال، بعد أن أصبح واضحاً أن أبخرة عمليات الطلاء بالكروم تؤدي إلى مشاكل صحية خطرة على العمال، فقد أدت تكاليف تعويضات

facebook.com/ketabme

دعاوى العمال إلى توصل الصناعات لإيجاد طرقٍ للسلامة تمنع تصاعد الأبخرة.

وحدث التطور نفسه في أوساط أطباء الأسنان في استخدامهم معجون الزئبق. الحكومة لم تمنع استخدام ذلك المعجون، إلا أن أطباء الأسنان وجدوا طرقاً لتقليل التعرض لأبخرة الزئبق الناتجة خلال عملية تحضير المعجون، وهناك أطباء آخرون تحولوا لاستخدام بدائل أخرى. الجمعيات المهنية، والنقابات المهنية، والمنظمات المهنية وجمعيات المستهلكين يشجعون غالباً على إحداث هذه التغييرات عن طريق مراقبة قضايا السلامة المتعلقة بالأعضاء المنتسبين لها.

مسألةُ ما إذا كان ينبغي إقرارُ مواصفاتٍ محددة سيعتمد على ما إذا كان هناك ضرورة لاتخاذ إجراء؛ مدى وضوح المعلومات حول سبب المشكلة ودرجة الخطر المرتبطة بالمشكلة. عندما لا تكون المشاكل قابلة للتجزئة، والأخطار التي تشكلها مشكلة ما عالية جداً، وأسباب هذه الأخطار مفهومة جيداً، فإن وضع قواعد عامة يشكل حلاً مقبولاً.

من الواضح أن رؤية بيئية تستند إلى مؤسسات متطورة لن تكون مرضية للجميع. فهي تعترف بمقايضة بين القيم، وتقرُّ بكل من ضرورةِ وحدودِ صناعة القرار السياسي ــ وهي مواقفُ تضمن إزعاج كل من البيئيين التقليديين ومتشددي السوق الحر على السواء. إنها لا تعدُ بعالم مثالي، بل مجرد عالم يتحسن ببطء. وهي تواجه بصراحة المشكلة الأساسية إزاء الأنظمة البيئية الحالية: وضع القواعد بطريقةٍ مركزية، ومن الأعلى إلى الأسفل، ليس مناسباً في معالجة مشاكل بيئية في عالمٍ معقدٍ وديناميٍ معظمُ المعلوماتِ ذات الصلة

facebook.com/ketabme

فيه محددةٌ بالموقع وللناس المختلفين فيه أولوياتٌ مختلفةٌ للغاية.

تطبيقُ رؤية كهذه لا يمكن أن تكون مسألة التلويح بعصا تشريعٍ سحرية. لقد أدت ثلاثة عقود من إصدار القوانين إلى خلق طبقاتٍ فوق طبقات من الأنظمة. لكن بوسع الكونغرس أن يبدأ ببعض الإصلاحات الأساسية. ويستكشفُ معهد السياسة البيئية القومية طرقاً لإعداد قانونٍ مفرد يتم بموجبه النقل على مراحل لمعظم القرارات البيئية إلى الولايات. هذه الفكرة تستحق المتابعة، فنقل القوانين والأنظمة إلى الولايات لا يصل إلى درجة كافية، لأن المطلوب في نهاية المطاف هو مزيدٌ من اللامركزية للمجتمعات المحلية وخصخصة القرارات البيئية كلما كان ذلك مجدياً. لكن نقل القوانين للولايات بداية جيدة لأي أجندةٍ إصلاحية.

على نحوٍ مماثل، يتعين على الكونغرس أن يحول دون احتمالية تولي هيئة حماية البيئة مسؤولية التوقيع على برامج الحماية البيئية للولايات والحكومات المحلية. فبموجب قانون الهواء النظيف، على سبيل المثال، يضع الكونغرس مواصفات انبعاث الغازات ثم تُفوَّض إلى الولايات مسؤولية تطوير خطط التنفيذ فيها. وتقوم هيئة حماية البيئة، مستخدمةً نماذج كمبيوترية ومعايير أخرى، بتقييم هذه الخطط لتقرير ما إذا كانت تلتزم بالقانون الفيدرالي. وتحصل الولايات على «نقاط تميز» كاملة في مجال خفض الانبعاثات عندما تبين نماذج الكمبيوتر في هيئة حماية البيئة أن برنامج ولايةٍ ما قد حقق بمرور الزمن بعض الانخفاض المقدر في التلوث. لكن هذا يعني أن افتراضات هيئة حماية البيئة حول كل شيء من النمو السكاني إلى أنماط التنقل، لا المستويات الفعلية للتلوث، هي التي تقرر النتيجة. هذه العملية تمنع إجراء تجارب، وهي ترغم الولايات على استخدام

facebook.com/ketabme

التقنيات أو البرامج التي تعتقد هيئة حماية البيئة أنها ستنجح ـ وإن كانت لم تُثْبت نجاحها بالضرورة. إلغاء عملية التصديق المحتملة من قبل هيئة حماية البيئة سيعطي الولايات الحرية في تصميم البرامج التي تعتقد بأنها ستحقق خفض انبعاثات الغازات، وتقييم هذه البرامج وتعديلها على أساس معلومات واقعية حقيقية.

وفوق كل شيء، هناك حاجة لتحولٍ جوهري من مقاربةٍ تنظيمية وعقابية بصورة رئيسية إلى مقاربةٍ تؤكد على المساومة، وتحسين تدفق المعلومات، وحوافز للإدارة. ومقترحات مجلس النواب في عام ١٩٩٥ بشأن تعويض الإيرادات ضروريةٌ لإعادة تصحيح معادلة الحوافز.

تحويلُ السياسة البيئية باتجاه مزيدٍ من المساومة سيتطلب، على الأرجح، إجراء تجارب واتخاذ إجراءات عديدة متنوعة. لكن من الممكن البدء بمراجعة المقاربات لتعزيز المحافظة على البيئة. المقاربات الحالية جعلت هناك غموضاً كثيراً في التفريق بين ما هو مقصودٌ وما هو عرضي؛ الخط الفاصل بين الحالات المدنية والجنائية ليس واضحاً تماماً دائماً؛ وقواعدُ الاستدلال حول العقوبات التي ينبغي فرضُها لا علاقة منطقية لها تذكر بمدى تأثير الجرائم المزعومة.

في مراجعة تأملية جرت أخيراً، رأى عدد من كبار رجال الأعمال والنواب الذين قادوا جهود الإصلاحات التنظيمية عام ١٩٩٥ في الكونغرس الرابع بعد المائة، أن رؤيتهم الإصلاحية كانت هي الرؤية الصحيحة. وقد توصلوا إلى الاستنتاج بأن الرسالة التي أوحت بها هي فقط التي لم تكن ملائمة. هذا التقديرُ الذاتي سخيّ للغاية!

facebook.com/ketabme

رسالتُهم لم تكن ملائمة لأن رؤيتهم لم تكن نتيجة لدراسة جيدة. بعض أجزاء تلك الرؤية ـ مثل الحاجة لتصحيح الحوافز الخاصة من خلال تعويض الإيرادات ـ أصابت الهدف تماماً. لكن القوانين التي تتطلب تحليل المنفعة ـ التكلفة وتقييماً للمخاطر قد استهدفت عَرضاً فقط ـ تكاليف عالية وأهدافاً غير صحيحة ـ دون النظر إلى المشكلة الأكثر أهمية. المتطلعون للإصلاح تبنّوا صورة مطابقة لخصومهم التكنوقراطيين، مقاربة من الأعلى إلى الأسفل دون التفكير بشكلٍ جاد في كيفية ضمان حماية البيئة في عالمٍ تُقدَّر فيه عالياً قيمة السلع البيئية.

بيد أن الحركة باتجاه الإصلاح لن تختفي. وعلى المدى البعيد، فإن إخفاقات العام الماضي قد توفر فرصة هامة: مناسبة للتأمل الجاد ليس فقط في سياسات التنظيم البيئي، بل في الأساليب البديلة أو التقليدية. لدينا الفرصة لوضع الأمور في نصابها هذه المرة، لكن فقط إذا كنا مصممين على الاستثمار في تطوير رؤيةٍ دينامية.

facebook.com/ketabme

جون بيري بارلو

مستقبل الحكومة

يُدير جون بيري بارلو مزرعة للمواشي، وهو شاعرٌ غنائي سابق لفرقة (الموتى الممتنين) ومؤسسٌ مشارك لمؤسسة التخوم الإلكترونية. وهو يتناولُ في هذا المقال أحد الأسئلةِ الرئيسية حول السياسة في الأعوام القليلة المقبلة: كيف سيؤثرُ عصر المعلومات على السياسة والحكومة؟ وهو، كالعديد من الليبرتاريين، يرى أنه لما كانت المعلوماتُ تشكل مصدرَ قوة للأفراد، فإن عدداً أقل من الناس سيكون لديهم استعدادٌ للصبر على حكوماتٍ إكراهية.

لا يزال هناك مصانع على هذا الكوكب، لكن عصر الصناعة ولّى. ولا يزال هناك إعجابٌ بثمار المنطق، لكن عصر المنطق ولّى. لم نعد حداثيين ولا حتى ما بعد حداثيين. نحن الآنَ قبل شيءٍ ما آخر.

facebook.com/ketabme

معظمُ تخميناتنا حول تاريخ المستقبل ستبدو سخيفةً بالنسبة لأحفادنا. الأكثرُ يقظةً منا يعرفون شيئاً واحداً بصورة مؤكدة: أن هناك تغييراً هائلاً ومتسارعاً يجري الآن. وفيما معظم هذا التغيير مدفوعٌ بتقنية رقمية، فإن تأثيره سيكون أكبر بكثير من مجرد الطريقة التي نُجري بها اتصالاتنا عن بعد. سيقتحم هذا التغيير هوياتنا، وسيبتر أعضاء أجسادنا، وسيمزق علاقة كل قوة مستقرة سعينا للجوء إليها خلال المئتي عامٍ الماضية.

لقد تطورت كل المؤسسات الكبرى تقريباً ـ سواء كانت شركاتٍ أو دولاً قطرية، أو نقابات مهنية ـ بطريقةٍ لولبية متصاعدة مع تقدم الصناعة. وكما أنها نشأت لخدمة الثورة الصناعية، فإنها ستتهاوى وهي تزول، وستُطْلَق عليها رصاصةُ الرحمة من شبكاتٍ ضخمة من معلومات تتحرك بسرعة هائلة ستجعلها غير ذات صلة. هناك العديد من الحكومات الفيدرالية التي أخذت فعلاً تنتفض نتيجة معلومات البيانات وأصبحت غير قادرة بصورة متزايدة على إقناع دافعي الضرائب الذين يؤيدونها بأنهم يحصلون على أي شيء يتناسب مع المبالغ التي يدفعونها. أعتقد أن من غير المحتمل بقاء حكومةٍ فيدرالية على هذا الكوكب بعد خمسين عاماً.

وماذا سيأتي بعد ذلك؟ فوضى عاصفة؟ استبداديةٌ ساحقة؟ لا هذه ولا تلك؟ كلتاهما؟ لا أحد يعرف. إلا أنه، وكما استطاع توماس جيفرسون، وجيمس ماديسون، وتوماس باين، وجان جاك روسو ورفاقهم في بداية عصر الصناعة تصوُّر مستقبل الحكومات دون أن يعرفوا ما الذي سيتم حكمه في نهاية المطاف، فإن لدينا، كما كان لديهم، رقعة بيضاء من القماش لننقش عليها عنوان الدورة الجديدة لتوالي العصور. وقد دخلنا، مثلهم، في سياق اجتماعي جديد لم

facebook.com/ketabme

تتجذر فيه نباتات السلطة القديمة والمتشابكة، وليس لها تبعاً لذلك حق أخلاقي أو عملي في السيادة. في ذلك العصر، كان السياق هو العالم الجديد. أما بالنسبة لنا فهو التخوم الجديدة لعصر الفضاء المعلوماتي، الذي هو حتى أكثر لا محدوديةً في مخاطره وفرصة من المساحات الشاسعة غير المكتشفة في قارة أميركا الشمالية.

من الصعب أن تُسلِّم البيئة الإلكترونية نفسها لأغراضِ حكومةٍ مفروضة أو لأساليبها. من الصعب تطبيق نظام معقول على أناسٍ يمكن لنشاطاتهم أن تتم في نطاق أي منطقة سيادية على هذا الكوكب، والذين يمكن إخفاء نشاطاتهم بسهولة بالغة. من الصعب تصور ديموقراطية لا تعريف واضحاً فيها للذات. من الصعب إسكات الناس الذين لديهم تحت تصرفهم وسيلةٌ يمكنهم بها نقل أفكارهم لبقية البشرية دون كشف مكان وجودهم.

نحن ننظر إلى حلمِ حريةٍ كان سيملأ جيفرسون بالبهجة والخوف على السواء. وقد حان الوقت لتوجيه السؤال الذي كان سيسأله: إذا كانت الأساليب القديمة للحكومات لن تستطيع النجاح في البعد الفعلي، فكيف سيتسنى لسكان الفضاء المعلوماتي أن «يؤسسوا حكومة جديدة يقيمون أسسها على مبادئ وينظمون سلطتها بصورةٍ تجعلها تبدو لهم بأنها ستؤدي على الأرجح إلى تحقيق السلامة والسعادة لهم» كما جاء في خطاب جيفرسون في إعلان الاستقلال؟

يمكننا أن نكون واثقين بدرجة معقولة بأنه لن يكون من السهل فرض نظامٍ على أي شيء زلقٍ مثل كيانٍ سياسي حقيقي. سيكون بوسع أي حكومةٍ فرضُ إجراءات لمنع مواقع الجنس والتحريض على

facebook.com/ketabme

الإنترنت، لكن يمكن لهذه الأشكال من التعبير أن تزدهر بسهولة في أي بقعة على الأرض تكون فيها محبةُ الحرية أقوى من الخوف من المجهول. ورغم أن هذا الوضع لم يعد كذلك في أميركا، فإني على ثقة بأنه سيكون هناك دائماً ملاذاتٌ لأشياء حرة راديكالية على الشبكة.

أتطلع لرؤية أكبر نهضةٍ في المدينة ـ الدولة منذ، لنقل، عصر النهضة. هذه المراكز العصبية المفتوحة للمعلومات التي يجري تَشكُّلها فعلاً في الشبكة ـ في نيويورك وهونغ كونغ وبرلين وأمستردام ولوس أنجلوس ووادي السيليكون ـ أخذت في إبداء نوع من الاستقلال الذاتي عن السلطات الدنيوية التي يفترض أنها تقع في نطاقها. لكن ماذا عن الشبكة نفسها؟ أعتقد أن الحياة العامة ستكون بريةً إلى حدٍّ ما دائماً هناك. سيكون بوسع الناس إقامة جدران من التشفير يمكنهم خلفها إجراء اختبارات جتماعية لا نهاية لها، لكن لن يكون بالإمكان السيطرة على فضاء المعلومات عن طريق الأسلوب القديم في فرض الإرادة.

عوضاً عن ذلك، ستكون هناك حاكميةٌ لفضاء المعلومات ـ الثقافة، القواعد الأخلاقية، وفهمٌ للمصالح المتبادلة. في بيئة يمكن فيها نقل التخيلات فعلياً عبر الأسلاك بين الناس، ستكون التجارب المشتركة شائعةً على الأرجح. على الأقل، هذا هو ما آمل أن يتحقق.

لأن هناك شيئاً واحداً واضحاً لي، نحن عند نهاية العالم الذي كنا نعرفه. سيكون لأحفادنا نظامٌ يتم بطريقة لا يمكننا تخيُّلها؛ وينبغي أن يكون إرثنا لهم نافذة فعلية مفتوحة على كل الاحتمالات التي قد يجربونها. لنكن أسلافاً عظماء لهم كما كان جيفرسون

facebook.com/ketabme

وماديسون بالنسبة لنا. لنترك لهم الحرية، وسيكون بوسعهم أن يقرروا كمية الحرية التي سيحافظون عليها إذا كانت لديهم شجاعةٌ كافية.

facebook.com/ketabme

facebook.com/ketabme

توم جي. بالمر

أدب الحرية

توفر السلسلة التي بين أيديكم دراسة موجزة للفكر الليبرتاري، لكن لا يمكن أن تعبر مجموعة واحدة من المقالات بما يكفي عن ثراء الليبرتارية أو سلسلة المشاكل التي يمكن أن يطبق المرء عليها الرؤى الليبرتارية بطرق تنويرية وعملية. تتضمن هذه السلسلة عدداً من الأعمال المرموقة في التقاليد الليبرتارية، سواء جاءت على شكل نصوص مقتطفة أو كاملة. وهذا الدليلُ الموجز هو ملحقٌ تكميلي للنصوص، وموجهٌ لأولئك الذين يرغبون في استكشاف المزيد عن أُسسِ الليبرتارية ومضامينها وآفاقها. (لم أُدرج هنا بصورة عامة الأعمال التي وردت أجزاء منها في هذه السلسلة، مع أن تلك التي

(*) نائب الرئيس وكبير الزملاء في معهد كيتو بواشنطن العاصمة، ورئيس الذراع الأكاديمي للمعهد: (جامعة كيتو). بالمر حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة أكسفورد.

facebook.com/ketabme

تم فقط اقتطاف أجزاء صغيرة منها تستحق الرجوع إليها بكاملها). وإضافة للأعمال المكتوبة من وجهة نظر ليبرتارية أو التي أسهمت في تطوير الليبرتارية، فقد أضفتُ بعض الأعمال المعاصرة والكلاسيكية المنتقدة للمقاربة الليبرتارية بدءاً من نقد أفلاطون للتنظيم الاجتماعي الطوعي إلى الانتقادات المحافظة والاشتراكية والديموقراطية الاجتماعية المعاصرة. الليبرتارية مركزيةٌ فعلياً بالنسبة لكل النقاشات المثيرة الدائرة حالياً حول النظرية الأخلاقية والعلم السياسي والاقتصاد والتاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى، إضافة لمركزيتها بالنسبة للصراعات السياسية الفعلية حول العالم، ومن المهم لنا أن نراها، ليس فقط كما يراها مؤيدوها، بل من وجهة نظر منتقديها أيضاً.

يمكن تنظيمُ عرضٍ بقائمة معينة من الكتب كهذه بطرقٍ عديدة (زمنية/تاريخية، حسب الموضوع، أو بالمدارس الفكرية، أو البلدان)، ولكل من هذه الطرق مزاياها. وقد نظمتُ هذا الدليل بحيث يستطيع القارئ استعراض مقدمات عامة عن الموضوع ثم البحث عن المواضيع الأكثر تحديداً. تبعاً لذلك، فقد نظمتُ المادة في ثماني فئات: (أ) الأعمال العامة، المعاصرة أو الحديثة نسبياً حول الليبرتارية؛ (ب) تاريخ الحضارة من منظور ليبرتاري؛ (ج) الحقوق الفردية الأساسية؛ (د) النظام التلقائي؛ (هـ) الأسواق الحرة والمؤسسات الطوعية؛ (و) العدالة والنظام السياسي؛ (ز) العنف والدولة؛ و(ح) الأعمال الكلاسيكية والمعاصرة الناقدة مباشرة لليبرتارية. تقسيمُ العناوين على هذه الصورة تم بطريقةٍ كيفية إلى حد ما، وذلك لأن العديد من الأفكار التي جرى التطرق إليها هنا تسند بعضها بصورة متبادلة، ولذلك فإنها ستكون قد وردت على نحوٍ ما في الكتاب أو المقال نفسه. وأختتم هذا الدليل بنقاد

facebook.com/ketabme

الليبرتارية لكي أتيح للقارئ فرصة الاطلاع على القضايا من وجهتَي نظرٍ على الأقل، ولتأملِ بعض المشاكل الصعبة، ولأن يقرر بنفسه أيّ الآراء أكثر إقناعاً. ليس من المحتمل أن يجد المرء جميع الإجابات في وجهة نظر واحدة، أو حتى أن تتضمن جميع الأسئلة المفيدة والهامة، وليس من المحتمل لليبرتارية أن تنمو وتزدهر وأن تجعل من الممكن قيام عالم أفضل وأكثر حرية وسلماً ورخاء وعدلاً إلا من خلال الحوار مع وجهات النظر الأخرى ـ من خلال النقد والتفكير الجاد.

القراءُ الذين يحاولون العثور على إجابةٍ واحدة مسؤولة وشاملة سيخيب ظنهم على الأرجح، لأن جميع الكُتّاب الواردة أسماؤهم هنا لا يتفقون على جميع الأسئلة، والعديد من أكثر الأعمال تشويقاً تمت كتابتها كانتقاداتٍ لكتّاب ليبرتاريين أو ليبراليين كلاسيكيين آخرين. الاتفاقُ العريض على قيمةِ وأهمية الحقوق الأساسية للإنسان في الحياة والحرية والملكية هي السمةُ الأساسية للمقاربة الليبرتارية، لكن الليبرتارية تبقى مجالاً نابضاً بالحياة والإثارة بالنسبة للمفكرين والمبدعين وليست مجرد مجموعة من الإجابات التامة. ولعل أكثر ما هو ملحوظٌ بشأن الليبرتارية الحديثة هو الطريقةُ التي تنير بها العالم أخلاقياً وعلمياً على السواء. الأسسُ الأخلاقية للسلام والتعاون الطوعي تم جمعها معاً مع فهم عميق للنظام التلقائي الذي تحقق عن طريق تعاون طوعي كهذا، وفهم عميق للطرق التي يمكن للتدخل الإكراهي عن طريقها أن ينشر الاضطراب في العالم ويثير سلسلة من العواقب غير المقصودة.

وهذا الدليل ينطوي بالضرورة على بعض الغرابة ـ ويعكسُ قراءتي الخاصة والاهتماماتِ التي وجهتني عبر السنين ـ وهو بالتأكيد ليس

facebook.com/ketabme

كاملاً. وإني أتوقعُ حتماً اعتراضاتٍ من القراء الذين سيشكون من أن هناك أعمالاً تم استثناؤها هي أفضلُ، وأكثرُ أهميةً، أو أكثر «ليبرتارية»، من أعمال تم تضمينها في هذه السلسلة. ولا عذر لي عن غياب أعمال هامة سوى ضيق المساحة، أما بالنسبة للاحتجاج على إدراج أعمالٍ قد يعترض عليها البعضُ بحجة أنها ليست نصوصاً ليبرتارية «كاملة الدسم»، فإني أرد بكلمات الراحل هنري هازلت، المحرر الاقتصادي السابق في (النيويورك تايمز) وكاتب العمود في (النيوزويك) ومؤلف الكتاب الأكثر انتشاراً (الاقتصاد في درسٍ واحد)، حيث يقول في استعراضه الخاص به لأدبيات الليبرتارية بعنوان (مكتبة الإنسان الحر) [برنستون، نيوجيرسي: فان نوستراند، ١٩٥٦]:

> في محاولة للإجابة مسبقاً على أكبر قدر ممكن من اعتراضاتٍ كهذه، يتعين علي القول هنا بأن إدراج كتابٍ في هذا العرض للمؤلفات لا يعني بالتأكيد أني أقرُّ أنا نفسي بكل مبدأ أو جملة وردت في ذلك الكتاب أو أني أعتقد بأن كل رأيٍ مطروح فيه يشكل جزءاً من التقاليد الليبرتارية أو الفردية. ما يعنيه إدراجُ كتابٍ ما هو أن هذا الكتاب يسهم في رأيي... بصورة متوازنةٍ عموماً إسهاماً حقيقياً أو نظرياً في فلسفة الفردية، وأن بعض القراء على الأقل سيستخلصون منه فهماً أوفى لتلك الفلسفة (ص ٧ ـ ٨).

ولأن هذا العرض الذي أُقدمه لأدبيات الليبرتارية أصغر بكثير من عرض هازلت الذي استعرض فيه ٥٥٠ كتاباً، فقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلتني أستخدم معياراً أكثر دقة في الاختيار، ولم أُدرج الانتقادات العديدة للاستبدادية التي ظهرت في تصنيفات

facebook.com/ketabme

١٩٥٦ عندما كانت الدولة الاستبدادية تشكل خطراً ماثلاً على الحرية. الأجزاء التي اخترتُها، والمستمدة كلياً من نصوص متوفرة باللغة الإنكليزية، أبعد بكثير من أن تكون شاملة، لكن الذين يرغبون في مزيد من القراءة والبحث سيجدون أن كل كتاب أو مقالة سيقودهم دائماً إلى مصادر أخرى.

أ ــ كتابات عامة حول الليبرتارية:

أحدُ أكثر الكتاب الليبرتاريين غزارةً في الإنتاج في هذا القرن (القرن العشرين) هو دون شك الراحل موراي روثبارد، الذي تراوحت كتاباته بين مجالِ تخصصه الأكاديمي ــ الاقتصاد ــ إلى العلوم السياسية، والأخلاق، والتاريخ، والشؤون الدولية، وغيرها كثير. وقد حول انتباههُ في سبعينيات القرن العشرين إلى كتابةِ «بيان» الليبرتارية، الذي ظهر في طبعتين تحت عنوان (نحو حرية جديدة: بيانُ الليبرتارية) [الطبعة الثانية؛ نيويورك: ماكميلان، ١٩٧٩]. هذا الكتاب يوفر عرضاً عاماً لرؤية الليبرتارية للعالم، بالرغم من أن الأجزاء المتعلقة بقضايا السياسة العامة وبالحركة الليبرتارية المنظمة قد تقادم عليها الزمن الآن.

وكان روثبارد قد نشر في خمسينيات القرن العشرين وستينياته عدة كتب ومقالات عارض فيها شرعية الدولة (التي يشار إليها بالإنكليزية الأميركية باعتبارها «حكومة»، رغم أن هذا يعني استحالة «حكومة طوعية» التي كان روثبارد يفضلها). وقد وجد الفيلسوف الشهير روبرت نوزيك في أطروحات روثبارد حُججاً قوية ضد شرعية الدولة ودفعه الموقف المتحدي من جانب روثبارد إلى وضع كتابه الممتاز الذي حقق نجاحاً هائلاً والذي دافع فيه عن دولةٍ

facebook.com/ketabme

محدودة للغاية بعنوان (الفوضى، والدولة، واليوتوبيا) [نيويورك: منشورات بيسك، ١٩٧٤]. ورغم أن كتاب نوزيك لم يكن «عملاً ليبرتارياً عاماً» بالمعنى الدقيق، فإنه قد حظي بقبول واسع في الأوساط الأكاديمية، التي أخذت تعتمدهُ للطلاب باعتباره «كتاب» الليبرتارية، دون اعتبارٍ كثير للتقليد الأوسع للفكر والثقافة الليبرتاريين التي تحددت في إطارهما صيغة العمل الذي وضعه نوزيك.

بدأ نوزيك مشروعه بالافتراض المحدد، الذي بيّنه في الجملة الأولى من كتاب (الفوضى، والدولة، واليوتوبيا)، الذي ينص على أن «للأفراد حقوقاً، وأن هناك أشياء لا يمكن لشخصٍ أو مجموعة فرضها عليهم (دون انتهاك تلك الحقوق)»، وهو افتراضٌ يشارك فيه روثبارد ليبرتاريون آخرون، ثم حاول الإجابة عن السؤال الذي يقول «ما هي الفُسحة التي تتركها الحقوق الفردية للدولة؟»، بقوله بأن دولة محدودةً للغاية مكرسة لحماية حقوق الأفراد هي دولةٌ شرعية ومتسقة مع الحقوق الفردية. وفي إطار دفاعه عن الدولة المحدودة (بصرامة)، طرح نوزيك العديد من الأفكار الاستفزازية في كتابه البارع والمدهش، وقدم نقداً مباشراً وقوياً لدفاع جون راولز في كتابه الذي كان قد نُشر أخيراً وحظي بتقدير واسع النطاق، عن دولة الرعاية الاجتماعية المتبنية لإعادة التوزيع، بعنوان (نظرية العدالة) [كامبردج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفرد، ١٩٧١]. وبسبب ملاحظات نوزيك حول راولز، والتأثير الاستثنائي لأفكاره، حظي كتابه باهتمام جدي للغاية من جانب الفلاسفة الأكاديميين والمنظرين السياسيين، الذين لم يكن كثيرٌ منهم قد قرأوا مواد ليبرتارية معاصرة (أو ليبرالية كلاسيكية) ورأوا أن هذا الكتاب هو الشرحُ الوحيد المتوفر عن الليبرتارية. وحيث إن نوزيك كان يكتب للدفاع عن فكرة الدولة المحدودة ولم يبرر افتراضَه الأولي بأن للأفراد حقوقاً،

facebook.com/ketabme

فقد أدى ذلك ببعض الأكاديميين إلى الاستخفاف بالليبرتارية باعتبارها «دون أساس» كما قال البروفيسور توماس ناجيل. بيد أنه في ضوء قراءة النص الواضح للغرض من الكتاب، فإن هذا النقد كان خاطئ التوجُّه، أو أنه كان ينبغي توجيهه لكتابٍ آخر يحاول طرح جدلية أخرى. (أخذ فلاسفة معاصرون آخرون على عاتقهم مهمة تبرير الادعاء القوي بأن للأفراد حقوقاً، وسأقدم بعضاً منهم بعد قليل).

ولا بد لقائمة كتاباتٍ «عامة» حول الليبرتارية من أن تتضمن المقالات الواسعة الانتشار للمؤلفة ـ الفيلسوفة ذات الكتب الأكثر مبيعاً آين راند. ويمكن الاطلاع على بعض أفضل أعمالها، إلى جانب مقالاتٍ لثلاثةٍ من المتعاونين معها (العالم النفساني ناثانيل براندين، والمؤرخ روبرت هيسين، ورئيس الاحتياطي الفيدرالي آلن غرينسبان) في المجموعة المعنونة (الرأسمالية: الأنموذج المجهول) [نيويورك: المكتبة الأميركية الجديدة، ١٩٩٦]. تمثل مقالات راند، بلغتها النابضة والدراماتيكية، محاولةً لوضع توليفةٍ لفكرها السياسي. وخلافاً لمعظم كتبها الأخرى التي تتناول نظرياتها في الثقافة الشعبية، والفنون، والأخلاق الشخصية، والحقائق الميتافيزيقية، ونظرية المعرفة، والمواضيع الأخرى العديدة التي ركزت عليها فكرها الألمعي، فإن المقالات في هذا الكتاب هي أكثر التزاماً بمواضيع سياسية وليبرتارية. تأثرت راند بقوة في تطوير فلسفتها السياسية بالكتّاب الليبرتاريين الأميركيين إيزابيل باترسون وروز وايلدر لين، إضافة للاقتصادي من المدرسة النمساوية لودفيغ فون ميزس. (ينبغي ملاحظة أن الأسلوب الدراماتيكي لراند ـ وهذه ناحية مهمة بالنسبة لفنان ـ قد أدى أحياناً إلى تبسيطٍ مبالغ فيه، مثل وصفها «للشركات الكبيرة» باعتبارها «الأقلية الأميركية المضطهدة»؛ وقد أدت بها جهودها

facebook.com/ketabme

للدفاع عن أصحاب الأعمال من ذلك النوع من إلقاء اللوم عليهم على طريقة إلقاء اللوم على اليهود في ألمانيا الوطنية الاشتراكية أو على «البرجوازيين» في بلدها الأصلي روسيا، إلى الاستخفاف بالسعي الذي يقوم به كثيرون في «قطاع الأعمال» للحصول على معاملات تفضيلية من الدولة وتقييد نشاطات منافسيهم. وهي لا تشعر إزاء أصحاب الأعمال هؤلاء الساعين للحصول على معاملة تفضيلية سوى بالازدراء). وثمة خاصية ملحوظة حول مقاربة راند يميزها عن العديد من الأفكار السابقة ـ وهذا بالتأكيد من الملامح البارزة للمقالات في هذه السلسلة ـ وهي أنها طرحت دفاعاً أخلاقياً محدداً عن نظامٍ اقتصادي يقوم على أسسِ تعاونٍ وتبادل طوعي؛ ليست المسألة أنَّ الناس لم يكونوا «جيدين بما فيه الكفاية» للعيش في نظام اشتراكي، بل أن النظام الاشتراكي لم يكن جيداً بما فيه الكفاية لحياة الناس.

هناك مفكران نمساويان أسْهَما في الفكر الليبرتاري الحديث هما لودفيغ فون ميزس وفريدرك هايك، وكلاهما مدافعان بارعان عن التقاليد الليبرالية القديمة ضد التهديد الجديد للاستبدادية في القرن العشرين. وقد نشر ميزس فلسفته السياسية الإيجابية في كتابه (الليبرالية) في ألمانيا عام ١٩١٧ [كانزاس سيتي، ميسوري: شيد، أندروز وماكميل ١٩٧٨].

أما هايك، الذي نال جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٤، فقد طرح آراءه في القضايا السياسية في عددٍ من الكتب. وتكشف هذه الكتب بمجملها عن تطور تدريجي في فكره السياسي، وتشمل كتابه الواسع التأثير (الطريق إلى الرِّق) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٤٤] الذي مثل دون شك إحدى نقاط التحول

facebook.com/ketabme

الفكري والسياسي في القرن العشرين؛ وكتابه (دستور الحرية) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٦٠]، وكتابه الواقع في ثلاثة مجلدات (القانون، والتشريع، والحرية) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٧٣، ١٩٧٦، ١٩٧٩]. وهناك اقتصادي آخر حاصل على جائزة نوبل حظيت مؤلفاته بتأثير واسع في أوساط الحركة الليبرتارية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ميلتون فريدمان، الذي وضع بالتعاون مع زوجته روز فريدمان، كتابات بارعة حول فقدان الحرية بسبب تنامي سلطة الدولة. وقد كان كتاب ميلتون فريدمان (الرأسمالية والحرية) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٦٢] ريادياً، كما أن كتاب ميلتون وروز فريدمان (حر في الاختيار) [نيويورك: هاركورت بريس جوفانوفيتش، ١٩٨٠] قد عرَّف الملايين بالأفكار الليبرتارية خصوصاً من خلال المسلسل التلفزيوني المرتبط بالكتاب.

ويعرض كتاب العالم السياسي نورمان باري المعنون (حول الليبرتارية والليبرالية الكلاسيكية) [نيويورك: سانت مارتن، ١٩٨٧] نظرة إجمالية على الفكر الليبرتاري، مُرَكِّزاً بصورة رئيسية على كُتّاب القرن العشرين. ويمكن العثور على محاولة لإقامة الليبرتارية على أسس متينة والدفاع عنها ضد انتقاداتٍ متنوعة في كتاب البروفيسور جان نارفيسون (الفكرة الليبرتارية) [فيلادلفيا: مطبعة جامعة تمبل، ١٩٨٩]. وهناك محاولة جادة لوضع الليبرتارية (أو الليبرالية الكلاسيكية الشاملة) على أسسٍ من الحقائق الجيدةِ الصياغة، في كتاب الاقتصادي أنتوني دي جاساي (الاختيار، والتعاقد، والقبول: طرح جديد لليبرالية) [لندن: معهد الشؤون الاقتصادية، ١٩٩١]. وقدم أستاذ القانون ريتشارد إيبستين دفاعاً بارزاً عن مقاربةٍ ليبرتارية عريضة تشمل ما يراه انحرافاتٍ قابلة

facebook.com/ketabme

للدفاع عنها ولكنها محدودة للغاية عن الليبرتارية الصارمة وذلك في كتابه (قواعد بسيطة لعالمٍ معقد) [كامبردج: ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفرد، ١٩٩٥].

هناك كتب أخرى تتضمن مقتطفات من الفكر الليبرتاري إضافة لهذه السلسلة، لكن معظمها ليس له المدى الواسع أو الأبعاد التاريخية للسلسلة الذي بين أيديكم. ولعل من أفضلها، والتي تحوي مقالات نُشرت خلال العقود القليلة الماضية، ثلاثة كتب حرّرها الفيلسوف تيبور ماكان، وهو لاجئ هنغاري فارٌّ من الشيوعية كان متأثراً أيضاً بآين راند. هذه الكتب مفيدة، وكمصادر لمقالات قصيرة حول قضايا تتناول الأخلاق، والتاريخ، والاقتصاد، والعلاقات الدولية، والسياسة العامة من وجهة نظر ليبرتارية. المجموعة التي حررها ماكان تضم (البديل الليبرتاري) [شيكاغو: نيلسون هول، ١٩٧٣]؛ و(كتاب الليبرتاريا) [لانهام، ماديسون: رومان وليتيلفيلد، ١٩٨٢]؛ وبتحرير مشترك مع دوغلاس بي. راسموسين (الحرية للقرن الحادي والعشرين) [لانهام، ماديسون: رومان وليتيلفيلد، ١٩٩٥].

ولا يمكنني أن أختتم هذا الفصل دون أن أذكر كتاباً مفضلاً لدي وهو (الحرية ضد السلطة: مقالات بقلم روي إيه. تشايلدز الابن، تحرير جون كندي تايلور) [سان فرانسيسكو: فوكس وايلكس، ١٩٩٤]، وهو يضم مجموعة مقالات بقلم المفكر الراحل روي إيه. تشايلدز الابن، تشمل مختارات من مقالاته الثقافية ومقالاته الذائعة الانتشار ومقالات صحافية وكلمات ومقابلات. تشايلدز، المثقف دون تحصيلٍ أكاديمي والمفكر المستقل الذي لم يدرس في الجامعة، مارس تأثيراً هائلاً على جيلٍ من المفكرين الليبرتاريين أصبح العديد

facebook.com/ketabme

منهم الآن أساتذة مشهورين، وأدامَ عن طريق المراسلة علاقات ثقافية واسعة مع أكاديميين وفنانين وموسيقيين ورجال أعمال وصحافيين وسياسيين بارزين. (كان واحداً من ألمع وأبرز الشخصيات التي قابلتها في حياتي وما زال ملهماً لي وللعديد من الليبرتاريين الآخرين). وقد قدم للكتاب الطبيب النفساني المشهور توماس سزاسز.

الكتاب الأحدث بالطبع، بتاريخ كتابة هذا العرض، الذي يتناول الحقائق الأساسية العامة حول الفكر الليبرتاري هو (الليبرتارية: مدخل تمهيدي) [نيويورك: المطبعة الحرة، ١٩٩٧]، تأليف ديفيد بوز، نائب الرئيس التنفيذي لمعهد كيتو، وكتاب (ماذا يعني أن يكون المرء ليبرتارياً: تفسير شخصي) [نيويورك: منشورات برودواي، ١٩٩٧]، تأليف عالم الاجتماع تشارلز موراي.

ب ــ تاريخ الحضارة من منظور ليبرتاري:

إحدى طرق فهم تاريخ الحضارة الحديثة هي اعتبارها صراعاً دائماً بين الحرية والسلطة. بهذه الطريقة فهم الحضارة المؤرخ جون إيميريتش إدوارد دالبرغ ــ آكتون، المعروف باللورد آكتون. هناك طبعات عديدة متوفرة من كتاباته إضافة إلى عدد من السير الممتازة. المفارقة الظاهرية هي أن آكتون لم يؤلف كتاباً في حياته وبالذات بسبب ثقافته الواسعة والتي لا نظير لها (فقد قرأ وكتب شروحاً لعشرات الآلاف من الكتب خلال حياته وكان ملماً بطلاقة بعدد مذهل من اللغات). وقد وقع ضحية لخطأ السماح بأن يكون الأفضل عدواً للجيد، لأنه عرف دائماً أنه كان هناك الكثير دائماً مما يمكن تعلمه قبل تدوين آرائه على الورق. تبعاً لذلك فقد عُرف

facebook.com/ketabme

التاريخ العظيم للحرية الذي خطط له باعتباره «النص التاريخي الأعظم الذي لم يكتب قط»، لكن مجموعات مقالاته ومقابلاته تبلغ عدة مجلدات. ومن أكثر ما يستحق الإشادة من بين أعماله مقالاتُه عن «القومية»، و«تاريخ الحرية في العصور القديمة»، و«تاريخ الحرية في المسيحية»، و«محاضرته الافتتاحية عن دراسة التاريخ»، وكلها متوفرة في طبعة صدرت أخيراً حررها جيه. روفوس فِيرز بعنوان (كتابات مختارة للورد آكتون، المجلد الأول: مقالات في تاريخ الحرية) [إنديانابوليس: الكلاسيكيات الليبرالية، ١٩٨٥]. آكتون هو الذي لخص دراسته لآلاف السنين من التاريخ في العبارات التالية التي أصبحت مشهورة الآن: «تميل السلطة للإفساد، أما السلطة المطلقة فهي فسادٌ مطلق».

ويمكن العثور على تناول شامل للتاريخ باعتباره صراعاً بين الحرية والسلطة في كتابات عالم الاجتماع ألكساندر رستو، الذي عارض الاشتراكيين الوطنيين في ألمانيا ثم ذهب إلى المنفى عندما دمر هتلر آخر بقايا الليبرتارية في القارة الأوروبية. وخلال منفاه، حاول رستو فهم الكيفية التي يمكن بها للفظاعة الجماعية أن تبرز في بلدٍ متحضر مثل ألمانيا، وكانت النتيجة عملاً ضخماً في النظرية الاجتماعية قام ابنه دانكوارت رستو باختصاره وتحريره ونشره باللغة الإنكليزية تحت عنوان (الحرية والهيمنة: نقدٌ تاريخي للحضارة) [نيوجيرسي: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٨٠].

هناك مقاربة أخرى تستند إلى أسس مختلفة تماماً عن تلك التي تستند إليها مقاربات آكتون أو رستو (رغم أن مؤلفها أثر على كليهما) يمكننا أن نجدها في كتابات المؤرخ القانوني الألماني في القرن التاسع عشر أوتو فون غايرك، الذي ميز بين مبادئ الارتباط

facebook.com/ketabme

(Genossenschaft) وهيمنة السيادة (Herrschaft)، والذي كان يرى أن لكليهما تأثيراً في تشكيل العلاقات الاجتماعية الحديثة. وهناك مجموعة جيدة من المختارات من أعماله في كتاب (المجتمعية في منظورها التاريخي)، تحرير أنتوني بلاك [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٠].

في كل الأعمال المشار إليها أعلاه، تم التمييز بين المجتمع والدولة التي هي نتاجٌ للعنف، والإخضاع والهيمنة. الليبرتاريون يرون إنجازاتٍ مثل سيادة القانون، والحقوق الفردية، والتسامح، والسلام انتصاراتٍ تحققت في كفاح طويل ضد السلطة، وأن مؤسساتٍ مثل حكومة تمثيلية، وفصل السلطات، والمساواة أمام القانون، والمحاكم المستقلة إنما هي وسائل لإخضاع الدولةِ نفسها ـ الجهاز المنَظَّم للفوضى والهيمنة ـ لحكمِ القانون.

وكما أن هناك تاريخاً للدول (الواقع أن الكثير مما يراه معظم الناس «تاريخاً» إنما هو مجرد تدوين زمني للسلطة، الملوك والملكات، البلاطات والانقلابات، والحروب والفتوحات) فإن هناك أيضاً تاريخاً للمجتمع المدني، وللسوق، وللملكية والقانون، وللعمل المنتج والتبادل التجاري، وللتعاون الطوعي. يمكن البدء من نقطة جيدة وهي تاريخ إحياء الحضارة التجارية في أوروبا بعد الفتوحات البربرية، والتي يمكننا أن نجدها في كتاب هنري بايرين، الذي يجدر بالذكر أنه أكثر كتبه جاذبية وتشويقاً، (مدن القرون الوسطى: أصولها ونمو التجارة، ١٩٢٥) [برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٤]. وهناك دراسات متعددة لنشوء المجتمعات التجارية ونموّها، وأبرز اثنتين منها هما كتاب روبرت إس. لوبيز (الثورة التجارية في العصور الوسطى، ٩٥٠ ـ ١٣٥٠) [كامبردج: مطبعة جامعة

facebook.com/ketabme

كامبردج، ١٩٧٦]، والكتاب الذي حرّره جون بريور وروي بورتر (الاستهلاك وعالم السلع) [لندن: روتلدج، ١٩٩٦]. ويمكن العثور على معالجة متطورة وسَلِسة لنشوء «الرأسمالية» في كتاب ناتان روزنبرغ وإل. إي بريدزل الابن (كيف نمت الثروة في الغرب) [نيويورك: منشورات بيسك، ١٩٨٦].

كذلك يمكن العثور على تفسيرات مماثلة حول نشوء المجتمع المدني في كتاب إي. إل. جونز (المعجزة الأوروبية) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨١] الذي يعزو مصدر التقدم الاقتصادي والقانوني في أوروبا إلى التشظية الشديدة للسلطة في تلك القارة، وكتاب هايك الأخير (التصور المهلك: أخطاء الاشتراكية) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٨٨] والذي يعرض فيه سرداً شاملاً لظهور حضارة الحرية. أحد الملامح الرئيسية لهذه القصص دور تشظية السلطة في تطوير الحرية الحديثة. التشظيةُ السياسية والحضارةُ التجارية (مع أشكال متحركة من الثروة، كما يؤكد بنجامين كونستانت في مقالته في هذه السلسلة) تخفضُ من تكلفة الفرد للخروج من وضعٍ سياسي قمعي. إذ لأن بوسع الناس الفرار من نظامٍ سياسي ما إلى نظامٍ سياسي آخر، فإن على الحكام والحكام المحتملين أن يتنافسوا فيما بينهم لحشد قاعدة لهم من دافعي الضرائب أو المحافظة على قاعدتهم الموجودة. إضافة لذلك، فإن السلطة السياسية في أوروبا نادراً ما كانت موحدةً في منطقة واحدة، بل كانت هناك مشاركةٌ فيها (ونزاعٌ حولها!) من جانب الكنيسة والسلطات المدنية ـ خلافاً لما كانت عليه الحال في مناطق أخرى في العالم حيث كان الملك يستحوذ إما على لقب الرئيس الديني أو الإله/الآلهة نفسها، وهو أمر لا يمكن تصوره من وجهة النظر المسيحية ـ اليهودية للدنيا. وبسبب هذه المنافسة في أوروبا بين

facebook.com/ketabme

الكنيسة والدولة والأنواع المختلفة من السلطات المدنية، فقد أمكن للحرية أن تنمو في «شقوق الاختصاصات القضائية» بين السلطات المختلفة بحيث استطاع الأفراد الإيقاع بين السلطات، ونتج من ذلك عموماً ضمانٌ أكبر لحقوق الأفراد. ويمكن العثور على سرد ممتاز لهذا التاريخ في «التعددية القانونية» و«شقوق الاختصاصات القضائية» في كتاب المؤرخ القانوني هارولد بيرمان (القانون والثورة: تكوين التقاليد القانونية الغربية) [كامبردج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفرد، ١٩٨٣].

ج ــ الحقوق الفردية الأساسية:

ظل مصدر أو تبرير الحقوق دائماً موضوعاً للجدل بين المفكرين الليبرتاريين. وسواء تعين أن يكون للأفراد حقوقٌ بسبب المنفعة الناجمة عنها، أو لاتساقها مع مقتضيات المنطق المحض، أو لكونها حقاً مقدساً، أو لأي سبب آخر، فإن أهمية ذلك في الواقع قد تكون فقط من أجل النقاش حول أمور تتعلق بسياسةٍ معينة. لكنني بدلاً من النظر إلى أنواعٍ مختلفة من المبررات التي تؤدي إلى الاستنتاج نفسه باعتبارها مشكلة، فإني أفضل النظر إليها باعتبارها آلية «أمان»: إذا كانت أنواع عديدة مختلفة من البراهين غير القاطعة تلتقي عند الاستنتاج نفسه، فإن بوسعنا أن نكون أكثر ثقة بصحتها مما لو كان برهانٌ واحد هو الذي أدى إلى ذلك الاستنتاج بينما تؤدي بقية البراهين لاستنتاجاتٍ أخرى.

على أي حال، فإن جدليات «القانون الطبيعي» والجدليات من «المنفعة»، على سبيل المثال، لم تُعتبرا بشكل عام مناقضتين الواحدة للأخرى، لأن المرء لا يتوصل لفهم الطبيعة إلا بصورة غير مباشرة،

facebook.com/ketabme

ومن خلال الخبرة، سواء كان ذلك في العلوم الطبيعية أو في العلوم الأخلاقية، والسمةُ المميزة للمؤسسات أو التقاليد الجيدة هي نتائجها الجيدة أو المنفعة منها. الخاصيةُ التي تتصف بها المقاربة الليبرتارية للحقوق والتي تميزها عن المقاربات الأخرى هي أن الحقوق الأساسية «غير قابلة للنقض»، أي أن الحقوق الأساسية ليست منحاً أو مجرد هبات من السلطة ــ سواء كانت هذه السلطة ملكاً أو برلماناً، مسؤولاً حكومياً أو برلمانياً ــ ولكن لها قوة أخلاقية قبل أي ترتيبات سياسية معينة وبمعزل عنها. الحقوق هي ما يجلبه الأفراد للسياسة لا ما يأخذونه منها. عندما تعمل المجتمعات السياسية بصورة صحيحة، فإن ما يحصل عليه الأفراد من السياسة هو ضمان الحقوق، لكن حقوقهم المشروعة السابقة هي ما يدخلونه في الترتيبات السياسية لتصبح مضمونة. الحقوق غير القابلة للنقض هي إذن حقوق مكتسبة لا يمكن أن تصبح خاضعة «لوصفة»، فهي ليست مقررة من جانب شخصيات في السلطة، مثل وصفات الأطباء للدواء، ولا هي معرضةٌ لأن تُنتزع دون أن يشكل ذلك ظلماً.

يمكن العثورُ على مراجعة تاريخية لأصل نظريات الحقوق الطبيعية في كتاب ريتشارد تاك (نظريات الحقوق الطبيعية: أصلها وتطورها) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٧٩]. (ومع أن معلومات تاك وأفكاره تثير الإعجاب حقاً، فإن من الممكن استكمال الفائدة من هذا الكتاب من مقالٍ كتبه المؤرخ في جامعة كورنيل بريان تيرني بعنوان «تاك حول الحقوق: بعض مشاكل القرون الوسطى»، مجلة **تاريخ الفكر السياسي**، المجلد الرابع، عدد ٣، شتاء ١٩٨٣. وقد أدلى تاك نفسه بروايته في مقالة «النظرية الحديثة للقانون الطبيعي» في الكتاب الذي حرره أنتوني باغدين (لغات النظرية السياسية في المراحل الأولى لأوروبا الحديثة) [كامبردج: مطبعة

facebook.com/ketabme

جامعة كامبردج، ١٩٨٧]. وهناك رواية أخرى لفيلسوف بارز هو فريدْ دي. ميللر الابن في كتابه (الطبيعة والعدالة والحقوق في سياسات أرسطو) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٥]؛ يرى فيه أن جذور نظرية الحقوق الحديثة تعود إلى أرسطو، وأن «نظرية لوك بشأن [قانون الطبيعة] تعود مباشرة إلى نظرية أرسطو في العدالة الطبيعية» وأنه يمكن العثور في كتابات أرسطو على نظرية «الحقوق المستندة إلى الطبيعة».

ومما له أهمية خاصة في تاريخ الليبرتارية تلك الإسهامات التي قدمتها «المدرسة السالامانكية» في إسبانيا، التي حدد أعضاؤها الكثير من أسس النظرية الليبرتارية الحديثة حول النظام الطبيعي والحقوق الفردية. وقد ضمَّن الاقتصادي الأرجنتيني أليخاندرو شوفين عرضاً مجملاً جيداً لهذه المدرسة في كتابه (مسيحيون من أجل الحرية: اقتصاديات المرحلة السكولاستية المتأخرة) [سان فرانسيسكو: مطبعة إغناتيوس، ١٩٨٦].

ركز شوفين بصورة رئيسية على الفهم المتطور للتنظيم الذاتي للسوق الحر الذي حققه السكولاستيون الإسبان، لكن هذا التقدم في علم الاجتماع ارتبط وثيقاً بتطور فكرة الحقوق الأساسية والعامة للأفراد في الفلسفة الأخلاقية والقانونية أيضاً. (الأسواق هي ببساطة ما ينشأ عندما تكون للأفراد حقوق مضمونة، بما في ذلك حق التبادل التجاري). ويعود جزء من الاهتمام بمسألة حقوق الأفراد إلى معاملة الهنود في المناطق التي غزاها الإسبان، والتي أثارت أسئلة عميقة حول حقوق السكان الأصليين.

من بين الكُتّاب الذين أسهم دفاعهم عن حقوق الهنود إسهاماً كبيراً

facebook.com/ketabme

في المفهوم الليبرتاري الحديث للحقوق الأساسية للأفراد، فرانسيسكو دي فيتوريا، الذي كان لمقاله «حول الهنود الأميركيين» تأثير كبير على مُنَظِّري الحقوق الذي جاءوا بعده. هذا المقال موجود في الكتاب الذي حرره أنتوني باغدين وجيرمي لورنس بعنوان (فرانسيسكو دي فيتوريا، كتابات سياسية) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩١]. وقد توصل دي فيتوريا إلى الاستنتاج بأن الهنود لم يكونوا «العبيد الطبيعيين» الذين كتب عنهم أرسطو وأن «البرابرة لهم دون شك أملاك عامة وخاصة حقيقية مثلهم مثل المسيحيين، أي أنه لا يمكن سلب أملاكهم منهم... استناداً إلى أنهم ليسوا سادة حقيقيين». ويستند دي فيتوريا إلى كتابات أحد البابوات ـ المحامين العظام في القرن الثالث عشر وهو إنوسنت الرابع، الذي كان قد أكد على أن حرمان «الكفار» (بمن فيهم اليهود والمسلمون) من حقهم في الحياة أو الحرية أو الملكية كان انتهاكاً للعدالة: «يمكن للكفار التمتع بالسيادة والملكية والحقوق بصورة مشروعة، ودون أن يعد ذلك خطيئةً، لأن هذه الأمور ليست موجودة للمؤمنين فقط، بل لكل مخلوق عاقل كما قلنا». (يمكن العثور على نظريات إنوسنت في المجموعة المميزة التي حررها بريان تيرني بعنوان (أزمة الكنيسة والدولة، ١٠٥٠ ـ ١٣٠٠) [تورنتو، مطبعة جامعة تورنتو، ١٩٨٨] إلى جانب وثائق عديدة أخرى ذات أهمية في تطور الليبرتارية).

وكان من بين الناشطين بشكل خاص في الدفاع عن حقوق الهنود، بارتولومي دي لاس كاساس، الذي دافع عن حقوقهم في مناظرة شهيرة مع خوان غينس دي سيبوليندا عام ١٥٥٠ (تم نشر آراء لاس كاساس فيما بعد في كتاب؛ راجع كتابه (دفاعاً عن الهنود) حوالي سنة ١٥٥٢. [منشورات دي كالب: مطبعة جامعة شمال

facebook.com/ketabme

إيلينوي، ١٩٩٢]، والذي لفت فيه ببلاغة نظر القراء الأوروبيين للفظائع التي تُرتكب بحق السكان الأصليين من جانب الغزاة الأوروبيين (راجع كتابه: سرد موجز لتدمير جزر الهند الغربية ١٥٥٢ [بالتيمور: مطبعة جامعة جون هوبكنز، ١٩٩٢]).

نجح الليبرتاريون الأوائل من المدرسة السالامانكية في إرساء دفاع قوي عن حق كل إنسانٍ في الحياة والملكية والحرية، وكان ذلك حقاً أحد الإنجازات الهامة لحضارتنا. وحتى مع أن مبدأ الحقوق الأساسية للأفراد كان عرضة للانتهاك أكثر مما كان واقعاً في الممارسة خلال سنين عديدة، فقد تم ترسيخ هذا المبدأ الذي أدى فيما بعد لإطلاق حركة تحرير العبيد، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وإلى فرض بعض القيود على الأقل في معاملة العجزة الذين كان قدرهم الموت في سنوات سابقة إذا لم يكن من الممكن الاستفادة منهم بوصفهم عبيداً.

نشأت عن هذه التقاليد وتلك النقاشات فكرة أن على الإنسان لكي يكون كائناً أخلاقياً أن يكون قادراً على تحمل المسؤولية عن تصرفاته، وتمت الإشارة إلى ذلك بعبارة «حق الملكية» أو السيادة على الذات، التي ترتب عليها أن للإنسان حقاً في الوفاء بمسؤولياته على أساس أن كلمة «ينبغي» تعني «يمكن». تم التعبير عن هذه الفكرة باللغة الإنكليزية بعبارة «امتلاك الإنسان لشخصه»، وهي فكرة روجت لها شخصيات مثل داعية المساواة الإنكليزي ريتشارد أوفرتون (راجع مقاله في هذه السلسلة)، والطبيب والفيلسوف والناشط الإنكليزي في مجال الحريات جون لوك (راجع مقالاته في هذه السلسلة). جمع لوك في أُطروحةٍ جذابة طائفةً من الأفكار حول الملكية، والقبول، والتعاقد، وأسس الحكومة المشروعة

facebook.com/ketabme

وحدودها. لا يمكن حصر مدى تأثير لوك على العالم الحديث وعلى الليبرتارية الحديثة. بيد أن هذا التأثير واضحٌ بالطبع بشكل خاص في إعلان الاستقلال الأميركي، الذي بيّن للعالم بأسره معنى الأفكار الليبرتارية. الكتاب الذي جمع فيه لوك هذه المثل الهامة هو (دراستان حول الحكومة)، اشتملت الأولى منهما بصورة رئيسية على دحضٍ جدلية الاستبدادية المطلقة للسيد روبرت فيلمر، بينما احتوت الثانية على مزيد من آراء لوك حول الحرية الفردية والحكومة المحدودة. اللغة لا تزال قابلة للقراءة بصورة ملحوظة، لكن يُنصح بالحصول على إحدى الطبعات المزودة بَحواش للاستعانة بالملاحظات الهامشية لتفسير ما قد يغمض على القراء المعاصرين. (هناك طرح واضح لأفكار لوك يدحض الانتقادات الموجهة لهذه الأفكار ويعرض تطبيقات على مشاكل وقضايا جديدة ـ ليست متسقة دائماً وبصورة كلية مع المقاربات الليبرتارية ـ يقدمه إيه. جون سيمونز في كتابه (نظرية لوك في الحقوق) [برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٢].

خلافاً للتفسيرات التي قدّمها لهذه التطورات مؤرخون اجتماعيون ـ مثل سي. بي. ماكفيرسون الذي ضلَّلَ كتابُه (النظرية السياسية للفردية التملكية) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٢] آلافاً مؤلفة من طلاب الجامعات ـ فإن فكرة الملكية لم تكن حيلة مراوغة لتبرير ثروة برجوازية ناشئة، بل كانت دفاعاً واضحاً أولاً وقبل كل شيء عن جماعات مثل الهنود الأميركيين المهزومين والمنشقّين الدينيين المضطهدين. (التفسير السخيف لفكرة ملكية الشخص لنفسه كحيلة لتبرير «عدم المساواة الرأسمالية» أعادت صياغتها، انطلاقاً من كتلة من الأخطاء التاريخية، أتراكتا إنغرام في أطروحتها المطولة ضد الليبرتارية بعنوان (نظرية سياسية للحقوق)

facebook.com/ketabme

[أكسفورد: منشورات كلاريندون التابعة لمطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٤]. لجهل إنغرام بالسجل التاريخي، فإن عليها أن تعتمد في نهاية المطاف على ما تراه «القبول المبني على الحدس» (ص ٧٥) لفهمها الخاطئ للتاريخ باعتباره جدليةً ضد ملكية الإنسان لشخصه). العلاقة بين فكرة ملكية الإنسان لشخصه (التي يُطلق عليها أحياناً «ملكية الذات») وحرية الضمير يطرحها بوضوح الفيلسوف/ المؤرخ جورج إتش. سميث في دراسته التاريخية «فلسفات التسامح» في كتاب جورج سميث (الإلحاد، وآين راند، وهرطقات أخرى) [بافالو، نيويورك: منشورات بروميثيوس، ١٩٩١].

يمكن تتبع وتفسير تاريخ تطبيق أفكار الملكية على أشياء قابلة للتحويل (الاستخدام الأكثر شيوعاً لمصطلح «ملكية» من قبل الكتاب المعاصرين) في الكتاب المشوق للغاية الذي وضعه الفيلسوف ستيفن باكل بعنوان (القانون الطبيعي ونظرية الملكية: ملاذٌ لهيوم) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩١]. وهناك تحديث صدر أخيراً للنظرية قدمه موراي روثبارد في كتابه (أخلاقيات الحرية) [أتلانتك هاي لاندز، نيوجيرسي: مطبعة هيومنيتيز، ١٩٨٢]، والذي يطبق فيه النظرية على طائفة من المشاكل الملموسة.

يميل الوصف الكلاسيكي للحقوق الفردية الوارد في الأدبيات المشار إليها أعلاه إلى التركيز على قضية مسؤولية الفرد عن تصرفاته أو «ملكية الشخص لذاته»، (وهي قضية عاد إليها فريدرك هايك في الفصل المعنون «المسؤولية والحرية» في كتابه (دستور الحرية). وقد أعادت صياغة الفكرة بطريقة أكثر تحليلاً إلى حد ما (بالتركيز على

facebook.com/ketabme

تحليل المفاهيم أو الجوهر) آين راند والفلاسفة الذين استلهموها. جدليات راند الخاصة بها، المتشظية إلى حدٍّ ما (لأنها مبعثرة في طائفة من مقالاتها المتنوعة) أعاد تركيبها الفيلسوف إيريك ماك في مقالة «العناصر الأخلاقية الأساسية في نظرية راند للحقوق» في الكتاب الذي حرره كلٌّ من دوغلاس جيه. دين يول ودوغلاس بي. راسموزين بعنوان (الفكر الفلسفي لآين راند) [شيكاغو: مطبعة جامعة إيلينوي، ١٩٨٦]. فكرةُ أن الحقوق هي من مقتضياتِ حياة كيانٍ عقلي حي، وهي الفكرة المركزية في فلسفة راند، تم إلقاء مزيد من الضوء عليها في كتاب تيبور ماكان (الأفراد وحقوقهم) [لاسال: إيلينوي: أوبن كورت، ١٩٩١]، وكلاهما يدافعان عن أشكالٍ من «الواقعية الأخلاقية». يؤكد راسموزين ودين يول، وهما يسترشدان بالأخلاقية الأرسطوطالية النيكوماشينية، على أهمية «التوجيه الذاتي» للازدهار الإنساني، وهو موضوع له أيضاً دور في الوصف الفلسفي المختلف نوعاً ما الذي يقدمه الفيلسوف الليبرتاري لورين إي. لوماسكي. في كتابه (الأشخاص، والحقوق، والمجتمع الأخلاقي) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٧]. يؤكد لوماسكي أن البشر «سُعاةٌ نحو مشاريع»، ولهم الحق في اختيار مشاريعهم الخاصة في الحياة ومتابعتها.

وتستمدّ مقاربةٌ مستنيرةٌ أخرى للحقوق من أفكارٍ مبهمة كان إمانويل كانت رائداً لها، وقد بدأ (إذا أردنا تبسيط الأمور قليلاً) بالحقائق المقبولة في الرياضيات والهندسة الإقليدسية والفيزياء النيوتينية، ثم تساءل عما ينبغي أن يكون صحيحاً في هذه العلوم من أجل توليد المعرفة. وعلى نحوٍ مماثل، تساءل العالم الليبرتاري المتخصص في أخلاقيات المهنة الطبية إتش. تريسترام إنغلهارت الابن ما الذي ينبغي أن يكون صحيحاً للنظام التعددي الموسع أو

facebook.com/ketabme

المجتمع المدني لكي يكون موجوداً؛ وقدم نظريةً «لطبقتين» من الأخلاق، القواعد المجردة للمجتمع الحر، والتي تقدم مجرد إطار للتعايش الاجتماعي والتعاون، والعادات المادية والقواعد والمتطلبات التي تفرضها أخلاقيات دينية أو فلسفية أو جماعية، والتي توفر محتوى الحياة الأخلاقية. عرض إنغلهارت هذه النظرية في شكلها العام ثم طبّقها على مشاكل وقضايا حقيقية في أخلاقيات مهنة الطب في كتابه (أسس الأخلاقيات الطبية) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٦]. (مما يلفت الانتباه أن لهذه الجدلية الملتبسة نوعاً من الصلة بجدلية «القاعدة الافتراضية» التي وضعها مفكرون مثل صمويل بفندورف الذي أكد على البعد «الإجتماعي» أساساً لقواعد العدالة: إذا كنت تريد العيش مع أناسٍ آخرين بسلامٍ وانسجام، فإن هناك أشياء معينة لا بد منها مثل الحقوق، وقواعد السلوك القويم، والملكية. راجع كتاب بفندورف (حول واجب الإنسان والمواطن، ١٦٧٣) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩١]. والكتاب الذي حرره كريغ إل. كار (الكتابات السياسية لبفندورف) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٤]).

وثمة عرض يبدأ بطبيعة الحقوق بهذا المعنى مستعيناً بأنظمة متسقة من العدالة يقدمه هيليل ستينر، البروفيسور في جامعة مانشستر، الذي أكد على قضية «التعايشية» بوصفها خاصية ضرورية للحقوق الصحيحة. تشمل مجموعة حقوق قابلة للتعايش فقط تلك الحقوق التي يمكن ممارستها دون أن تترتب نزاعات على ذلك. فالحقوق التي تترتب على ملكية الإنسان لشخصه تفي بهذه المتطلبات، فيما مختلف «حقوق الرعاية» و«الحقوق الوطنية» المزعومة وما إلى ذلك لا تفي بها.

facebook.com/ketabme

العمل الرئيسي لستينر هو (مقالة حول الحقوق) [أكسفورد: بلاكويل، ١٩٩٤]، وهو عرض مبهر دقيقُ التحليل يؤدي أحياناً إلى نتائج غير متوقعة بما في ذلك عددٌ منها يتناقض مع رؤية الليبرتاريين عادة. (مما يلفت النظر أن ستينر يؤيد ما أصبح يعرف بالموقف «الجورجي» بشأن الأرض والمواد الطبيعية نسبة للاقتصادي هنري جورج في القرن التاسع عشر والذي بموجبه يكون للجميع حقٌّ في حصة متساوية في الموارد المتجددة بصورة طبيعية، بدلاً من تأكيد موقف لوك الذي يقضي بأن للجميع حقاً متساوياً في التملك الحر. وكما يمكن للقارئ أن يتصور بسهولة، فإن اختلافاً بسيطاً في المصطلحات كهذا يؤدي إلى استنتاجات مختلفة للغاية).

هناك فيلسوف معاصر آخر قدم دفاعاً قوياً عن ملكية الإنسان لشخصه أو («ملكية الذات») وهو إيريك ماك، الذي تشمل مقالاته التي تدافع عن هذه المقاربة «الوسيلة النسبية في القيمة، الضوابط الأخلاقية، وملكية الذات» المنشورة في الكتاب الذي حرره كل من آر. جي. فراي وكريستوفر دبليو. موريس بعنوان (القيمة، والرفاه، والأخلاق) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٣] ومقال «الاكتمال الذاتي، والاعتراف العلمي، والحقوق»، (مجلة ذي مونيست)، مجلد ٧٦، عدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣). يُطبِّق ماك مبدأ ملكية الإنسان لذاته على القضية المحددة المتعلقة بما إذا كانت الأرباح الناجمة عن التبادل الطوعي مبررة (فيما يُعتبر إلى حدٍّ ما بحثاً فنياً لعمل الفيلسوف ديفيد غويثر) في مقاله «حقوق المواهب الطبيعية والأرباح الصافية: نقد لغويثر حول الحقوق واقتصاديات الريع» في الكتاب الذي حرره كل من روبين كوان وماريو جيه. ريزو بعنوان (الأرباح والأخلاق) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٩٥]. (كذلك يحتوي الكتاب الذي حرره

facebook.com/ketabme

كوان وريزو أيضاً على أبحاث مهمة حول الحق في كسب أرباح، كتبها الاقتصادي إزرائيل كيرزنر الذي يصور بدقة المفهوم الاقتصادي للربح ويدافع عن قاعدة الامتلاك «من يجد يملك»، وخوان نافيرسون الذي يدافع عن التبادل في السوق والأرباح المتحققة بصورة عادلة إزاء عددٍ من الانتقادات).

وهناك أبحاث أخرى أكدت على المنفعة العامة للحقوق، ومن أبرزها تلك التي تؤكد على الدور المركزي للحقوق في توليد تعاونٍ اجتماعي مفيد. ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام على أبحاث من هذا النوع ما ورد في مقالٍ للاقتصادي البريطاني روبرت سغدين بعنوان «العمل، والملكية، وأخلاقية الأسواق» الذي تضمنه كتاب من تحرير كل من بي. إل. أندرسون وإيه. جيه. إتش. لاتام بعنوان (السوق في التاريخ) [لندن: كروم هيلم، ١٩٨٦]. وهناك مقاربة أخرى مماثلة يتخذها الاقتصادي وأستاذ القانون ديفيد فريدمان في مقاله «بيان إيجابي بحقوق الملكية» في كتاب حرره كل من إيلين فرانكيل بول وفريدْ دي. ميللر الابن وجيفري بول بعنوان (حقوق الملكية) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٤]. ويعرض كلٌّ من سغدين وفريدمان «ملكية الذات» باعتبارها حلاً رئيسياً أو بارزاً لمشكلة من يسيطر على أكثر الموارد «ندرةً»: أنتَ وجسدك.

هناك اعتراضٌ أحياناً على أن يكون للجماعات حقوقٌ أيضاً (أو ربما حتى أن تكون المجموعات مالكة للحقوق الأساسية، وأن الأفراد هم الذين يمكن أن تكون لهم حقوق أيضاً عندما تقرر المجموعات منحها، وهذا يعني، بالطبع، أن هذه الحقوق يمكن انتزاعها مرة أخرى). أخذت هذه القضية مرة أخرى مكان الصدارة في نقاشات حالية حول قضايا مثل «التمييز الإيجابي»، وحقوق القبائل الأصلية،

facebook.com/ketabme

وقضايا أساسية أخرى. ويقدم العالم السياسي تشاندران كوكاثاس معالجة عميقة ودقيقة لهذه القضية في مقاله «هل هناك أي حقوق ثقافية؟» مجلة (النظرية السياسية)، مجلد ٢٠، عدد ١ (شباط/فبراير ١٩٩٢). (ينتقد الفيلسوف الديموقراطي الاجتماعي ويل كايمليكا زميله كوكاثاس في العدد نفسه المذكور من المجلة، ويردّ كوكاثاس عليه في العدد ٤ من المجلد ٢٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢).

التوسع في الحقوق الأساسية المعترف بها هو إلى حد كبير معيارٌ للحضارة. وأحد أساليب رؤية تاريخ الحرية هو النظر إليه بوصفه تاريخاً للاعتراف بالحقوق في مجموعات تزداد اتساعاً باطّراد. وثمة عرض في هذه السلسلة للكفاح في سبيل حقوق النساء وخصوصاً مقالات ماري ولستونكرافت والشقيقتين غرامكيه، لكن يمكن العثور على مزيد من المعالجات لهذا الموضوع الهام في الكتاب الذي حررته ويندي ماكيلروي بعنوان (الحرية، والأنثوية، والدولة) [نيويورك: هولمز وميير، ١٩٩١]. وتعرض روز لاوب كوسر دفاعاً عن المجتمع الليبرالي الحديث مع التركيز على إمكانية «تعقيد الدور» والتأكيد على تحرير النساء من الأدوار المفروضة عليهن، وذلك في كتابها (دفاعاً عن الحداثة: تعقيدات الدور والاستقلالية الفردية) [ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٩١]. وهناك عرض حديث للأنثوية الفردية تقدمه جوان كينيدي تايلور في كتابها (استرداد التيار العام: إعادة اكتشاف الأنثوية الفردية) [بافالو، نيويورك: منشورات بروميثوس، ١٩٩٢].

وليس من اللائق اختتام بحث حول أدبيات الحقوق دون الإشارة مرة أخرى إلى العمل الهام لروبرت نوزيك الذي أشرنا إليه في القسم الأول والذي عنوانه (الفوضى، والدولة، واليوتوبيا). هناك

facebook.com/ketabme

الكثير مما يمكن قوله عن هذا الكتاب الهام والمثير للتحدي، لكن تفسير نوزيك في هذا السياق للحقوق الفردية باعتبارها «قيوداً جانبية» على السلوك المقبول يثير الانتباه بشكل خاص. يعارض نوزيك ما يطلق عليه «منفعية الحقوق»، أي وجهة النظر القائلة بأن ما نحن جميعاً مدعوون إليه أخلاقياً هو تقليل مقدار انتهاكات الحقوق إلى الحد الأدنى، حتى لو تعين علينا إنتهاك حقوق أخرى خلال ذلك. نوزيك، في رده على ذلك، يرى أن حقوق الآخرين تعملُ كقيودٍ على سلوكنا لا ككمية ينبغي زيادتها إلى الحدود القصوى. الحقوق معالمُ أخلاقية هامة لأنها ترشدنا إلى ما يجب علينا فعله أو الامتناع عن فعله. الحقوقُ توجه التصرفات، والأنظمةُ التي تتطلبُ وجهةَ نظرٍ إلهية (كتلك التي تتطلبها الكثير من وجهات النظر حول حقوق الرفاه «الإيجابية»، مع موازنة مختلف الحقوق المتضاربة فيما بينها ــ ومع المصالح الأخرى ــ من جانب جهةٍ بالغة القوة) من الصعبِ اعتبارُها أنظمةً للحقوق على الإطلاق.

د ــ النظام التلقائي:

ربما كان بالإمكان فهم الليبرتارية على النحو الأفضل كنظرية سياسية بوصفها خلاصة نظريتين متعاضدتين، الأولى «معيارية» (تحوي جمل «ما هو واجب») والثانية «إيجابية» (تحوي جمل «ما هو كائن»). النظرية المعيارية هي نظرية تتعلق بحقوق الأفراد؛ أما النظريةُ الإيجابية فهي النظرية التي تبيّنُ كيفية نشوء النظام. لفهم الكيفية التي ترتبط بها هاتان النظريتان، لنتأمل ما يلي: إذا تبيّن أن احترام الحقوق الفردية لن يؤدي إلى النظام والرخاء، بل إلى الفوضى ودمار الحضارة والمجاعة، فإن قليلين هم الذين سيتمسكون بحقوق

facebook.com/ketabme

مزعومة كهذه، والذين سيتمسكون بها سيُعتبرون أعداء للجنس البشري. الذين لا يستطيعون رؤية النظام إلا عندما يكون هناك عقلٌ قادرٌ على التنظيم الواعي ـ اشتراكيون، شموليون، استبداديون ملكيون، وما شابه ـ يخشون فقط من عواقب كهذه من جانب الحقوق الفردية. ولكن إذا كان بالإمكان الإثباتُ بأن مجموعة كبيرة من الأفراد الذين يمارسون مجموعة من الحقوق «القابلة للتعايش» (كما وصفنا في قسم الحقوق الأساسية أعلاه) لا يولِّدون الفوضى، بل النظام والتعاون والتقدم المطّرد لرخاء البشر، فعندها لن يُنْظر إلى احترام كرامةِ الفرد واستقلاليته فقط بأنه متطابقٌ مع تحقيق التنسيق الاجتماعي والرخاء والحضارة الرفيعة بل بأنه أيضاً شرطٌ أساسي مسبق لتحقيق ذلك. الحقوقُ الفردية والنظام التلقائي هما عناصر مكملة بدرجة عالية لليبرتارية.

يشار عادة إلى دراسة كيفية بروز النظام كنتيجة غير مقصودة لتصرفات العديد من الأفراد باعتبارها دراسة «للنظام التلقائي»، وهذا الحقل من الدراسة هو أحد أهم عناصر تركيبة الفكرة الليبرتارية.

وقد أدرك توماس باين الجاذبية الهائلة لهذه التوليفة من النظام والحقوق، ودافع عن الحقوق الطبيعية والأساسية في كتابه (حقوق الإنسان، الجزء الأول، ١٧٩١) قائلاً بأن: «الحقوق الطبيعية هي تلك التي تتعلق دائماً بحق الإنسان في وجوده». وقد اقترن ذلك في (حقوق الإنسان، الجزء الثاني، ١٧٩٢) بملاحظة لافتة للنظر للغاية: «خلال ما يصل إلى سنتين بعد بدء الحرب الأميركية، ولمدةٍ أطول في عدد من الولايات الأميركية، لم تكن هناك أشكالٌ مستقرة من الحكومات. كانت الحكومات السابقة قد ألغيت، وكانت البلاد مشغولةً إلى درجة كبيرة في العمليات الدفاعية بحيث

facebook.com/ketabme

لم يكن ممكناً لها تركيز اهتمامها على تكوين حكومات جديدة؛ ومع ذلك فقد تمت المحافظة خلال هذه الفترة الفاصلة على النظام والتوافق بصورة سليمة كما هي الحال في أي دولة أوروبية» (هذا الجزء مقتبس في هذه السلسلة). مؤيدو السلطة الملكية تنبأوا بالفوضى وانعدام النظام والاضطرابات والدمار الهائل إذا ما تم تحدي ذرة واحدة من السلطة الملكية، ومع ذلك ففي هذه الحالة لم يتم فقط إنهاك سلطة الدولة، بل كانت غائبة كلياً، وواصل الناس ممارسة أعمالهم الزراعية والعمل في الصناعات والتجارة واحترام بعضهم بعضاً والعيش في «نظام وانسجام». وقد ظل التساؤل حول كيف يمكن للأمور أن تسير على هذا النحو موضوعاً للبحث في أوساط المفكرين الليبرتاريين وعلماء الاجتماع.

لم يكن توماس باين، بالطبع، هو أول من ربط بين النظام الطبيعي والحقوق الفردية (فالسكولاستيون الإسبان استكشفوا هذا الميدان قبله بوقت طويل)، لكنه هو الكاتب القوي وواسع الانتشار، أدرك مدى جاذبية الجمع بين نظرية أخلاقية تتعلق بالحقوق الأساسية ونظرية اجتماعية تتعلق بالنظام الطبيعي. التاريخُ الفكري لنظرية النظام الطبيعي استعرضها الاقتصادي الواسع الاطلاع فريدرك هايك في مقالة «نتائج الفعل البشري وليس التخطيط البشري» الذي ورد في كتابه (دراسات في الفلسفة والسياسة والاقتصاد) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٦٧] والذي يتتبع فيه هذا الموضوع منذ الأزمنة القديمة حتى العصر الحديث.

كان الالتزام بأسلوب التنظيم الذاتي للسوق الحر الدافع الأهم لتطوير نظام ليبرتاري أو ليبرالي كلاسيكي في الاقتصاد السياسي. وكما لاحظ الكاتب الإنكليزي تشارلز دافينانت في الكتيّب الذي أصدره

facebook.com/ketabme

عام ١٦٩٥ بعنوان «مذكرة بخصوص الأحوال في إنكلترا»، فإن ضوابط الأسعار لم تكن فعالة لأنه «وليس بوسع قانونٍ آخر إعاقة (ب، وج، ود) من التزود باحتياجاتهم (لأنه) في سياق الحركة التجارية الطبيعية ستجدُ كل سلعةٍ سعرها... السلطةُ العليا تستطيع القيام بأشياء كثيرة، لكنها لا تستطيع تغيير قوانين الطبيعة التي أكثرها أصالةً هو أن على الإنسان أن يحافظ على نفسه». وتُعلق جويس آبلبي على هذه الفقرة ملاحِظةً بأن «الكتّاب الاقتصاديين قد اكتشفوا الانتظامية الأساسية في نشاط السوق الحر. وبينما كان فلاسفة الأخلاق قد ألحوا منذ وقت طويل على أن الحاجة لا تعرف قانوناً، فإن المحللين الاقتصاديين الذين تتبعوا مسألة الأسعار وربطوها بالطلب قد اكتشفوا قانونيةً تامة في الحاجة، وبذلك توصلوا إلى إمكانيةٍ وواقعية. الواقعيةُ هي أن الأفراد الذين يتخذون قراراتٍ تتعلق بأشخاصهم وممتلكاتهم كانوا هم الذين يقررون السعر في السوق. أما الإمكانيةُ فهي أن المنطقية الاقتصادية للمشاركين في السوق يمكن أن توفر للاقتصاد النظام الذي كانت تؤمنه السلطة من قبل». (الفكر والأيديولوجية الاقتصادية في إنكلترا في القرن السابع عشر) [برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٨، ص ١٨٧ ـ ١٨٨].

وهناك شخصية عميقة التأثير في تطوير فكرة النظام التلقائي، وغالباً ما اقتبس عنها هايك، هي المفكر الاسكتلندي آدم فيرغسون. وقد أشار فيرغسون في كتابه الشهير الصادر عام ١٧٦٧ إلى أن «الأمم تجد أمامها أحياناً مؤسساتٍ هي في الواقع نتاجٌ لأفعال بشرية، لكنها لم تنجم عن أي تخطيط بشري مسبق». (مقالة في تاريخ المجتمع المدني، ١٧٦٧) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٥]. ويمكن الاطلاع على نظرة عامة لمساهمات المفكرين في

facebook.com/ketabme

«الحركة التنويرية الاسكتلندية» في العمل الموجز الذي وضعه رونالد هاموي بعنوان (الحركة التنويرية الاسكتلندية ونظرية النظام التلقائي) [كاربونديل: مطبعة جامعة جنوب إيلينوي، ١٩٨٧].

لم تقتصر دراسة النظام التلقائي على الظواهر الاقتصادية فقط. فمايكل بولاني، وهو كيميائي بارز، وجد نفسه مدفوعاً لرفض الاشتراكية والإيمان بليبرالية السوق الحر لإدراكه بأن نظام العلم لم يكن مخططاً ولا يمكن أن يتم «تخطيطه». وعندما أعلن المفكرون الاشتراكيون ـ إعتادوا أن يفعلوا قبل انهيار النموذج الاشتراكي ـ بأنه بموجب «العِلم المُخطَّط»، سيتم اكتشاف كذا وكذا في العام كذا، وأن حقيقة أخرى أو نظرية أو مبدأً سيتم اكتشافها في العام الذي يليه، وكل ذلك وفقاً لخطة عقلانية للمجتمع، أدرك بولاني أن هذا النوع من التخطيط أو الهندسة الاجتماعية كان شيئاً سخيفاً، وأن المرء لا يستطيع ببساطة أن يخطط التقدم الاقتصادي. التقدم الاقتصادي لا يعمل ببساطة بهذه الطريقة كما كان بولاني يعرف من خلال تجربته الشخصية. وقد استخدم بولاني ذكاءه الحاد لفهم الكيفية التي ينشأ بها النظام كنتيجة غير مقصودة للفعل البشري مع إشارة خاصة إلى العلوم الطبيعية ـ ولكن ليست مقصورة عليها ـ وذلك في مقالاته المجموعة تحت عنوان (منطق الحرية) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٥١]. وهناك مفكر ليبرالي كلاسيكي وفيلسوف آخر في العلوم هو السير كارل بوبر الذي أوضح أن الفكرة القائلة بأن بوسع المرء أن يتنبأ بالمعرفة التي سيحصل عليها مستقبلاً وفقاً للطريقة التي أصر عليها الاشتراكيون، إنما هي فكرة غير متماسكة فلسفياً: إذا كان بوسع المرء التنبؤ بالمعارف التي سيحصل عليها مستقبلاً، فإنه سيكون عارفاً لها أصلاً، وستختفي فكرة الاكتشافات ببساطة. (انتقد بوبر فكرة التنبؤ

facebook.com/ketabme

التاريخي في كتابه الرائع (جرب المفاهيم التاريخية) [بوسطن: مطبعة بيكون، ١٩٥٧]؛ وظهر نقده للفلسفة الجماعية في كتاب (المجتمع المفتوح وأعداؤه) [برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٥٠] والذي كان إلى حدٍّ كبير نقداً لأفلاطون، وهيغل، وماركس. هناك مقالات أخرى حول الحرية والمجتمع المفتوح ظهرت في كتاب (الحدس والتفنيد: نمو المعرفة العلمية) [نيويورك: هاربر آندرو، ١٩٦٨]، وخصوصاً منها المعنونة (الرأي العام والمبادئ الليبرالية) و(اليوتوبيا والعنف)). وقد وظّف الصحافي جوناثان راوش جدلياتٍ غذتها معلوماتٌ مستقاة من فحصٍ لتاريخ العلم ضد كل من محاولات «المتشددين» و«الملتزمين باللياقات السياسية» لتقييد حرية التعبير، في كتابه (محققون ودودون: الهجمات الجديدة على الفكر الحر) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٩٣].

وحوَّل القانوني المرموق برونو ليوني انتباهه إلى موضوع القانون نفسه ـ النموذج الأساسي للنظام القائم على لغة الأمر، في النظرة الشاملة لأعداء الليبرتارية ـ كأسلوبٍ للنظام التلقائي. وقد تم جمع بعض محاضراته ومقالاته الأكثر أهمية باللغة الإنكليزية في كتاب بعنوان (الحرية والقانون) [طبعة ثالثة؛ إنديانابوليس: مطبعة الحرية، ١٩٩١]. (تستحقّ الاهتمام بشكل خاص مقالته «القانونُ مطلباً فردياً»). ويمكن تتبع جذور جزء كبير من العلم الذي أصبح يطلق عليه «القانون والاقتصاد» إلى أعمال ليوني ومفكرين ليبرتاريين آخرين (مثلاً رونالد كوز الحائز جائزة نوبل والذي سنتحدث عن عمله في صحفات تالية)، وقد ركز هذا العلم على فهم تطور الكيفية التي تشكل بها السوق عبر الزمن عن طريق التقاليد والمؤسسات القانونية كالمُلكية والتعاقدات، دون أن يكون ذلك «تخطيطاً» من جانب أي أحد. وهناك كميات هائلة من الأدبيات

facebook.com/ketabme

العلمية ظهرت في العقود الأخيرة، لكن هناك عرضاً أساسياً عاماً يقدمه الاقتصادي الآيسلندي ثرين إيغرتسون في كتابه (السلوك الاقتصادي والمؤسسات) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٠] ومثله كاتب آخر هو أوليفر ويليامسون في كتابه (المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية) [نيويورك: المطبعة الحرة، ١٩٨٥].

كذلك هناك قدر كبير من الأدبيات التي تستخدم الأدوات الرياضية والمفاهيمية المسماة «نظرية اللعبة الرياضية» أو الدراسة المنهجية للتفاعل الاستراتيجي في دراسة ظهور النظام التلقائي والتعاون. ويمكن العثور على مدخل جيد بشكل خاص لهذه المواضيع في كتاب الاقتصادي الإنكليزي روبرت سغدين (اقتصاديات الحقوق، والتعاون، والرعاية) [أكسفورد: باسل بلاكويل، ١٩٨٦] والذي يوفر أيضاً مدخلاً جيداً لغير المتخصصين إلى أساليب «نظرية اللعبة» وأفكارها (يقدم سغدين على نحوٍ ما تحديثاً بارعاً لأعمال ديفيد هيوم بشأن ظهور النظام التلقائي).

وهناك مقاربة أكثر فنيةً وتحدياً رياضياً للذهن في كتاب مايكل تايلور (إمكانية التعاون) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٧]. ويمكن العثور على استخدامٍ ريادي لنظرية الألعاب باستخدام مباريات كمبيوترية بين استراتيجياتٍ مبرمجة لدراسة الكيفية التي يمكن أن ينشأ بها التعاون حتى في ظل ظروفٍ محددة غير مواتية (المعروفة بـ«مأزق السجين») في كتاب العالم السياسي روبرت أكسيلرود (تطور التعاون) [نيويورك: منشورات بيسك، ١٩٨٤].

facebook.com/ketabme

الدراسةُ الأكثر منهجية للنظام التلقائي أنجزها الاقتصاديون، وقد وضع أعمالهم على مسارها الصحيح آدم سميث الذي استخدم تشبيه «اليد الخفية» (الذي أصبح مُصطلحاً بازراً في دراسة هذا الموضوع) وذلك في كتابه (بحثٌ في طبيعة وأسباب ثراء الأمم، ١٧٧٦) الذي يصف فيه «كيف يجد الإنسان نفسه منقاداً للسعي نحو هدف لم يكن جزءاً من مقصده». وبذلك وضع سميث الكثير من أجندات البحث العلمي الاقتصادي للقرنين التاليين. ومن الأعمال التي تستحق الانتباه بشكل خاص والتي ساعدت في وضع العلوم الاجتماعية الحديثة على أسس راسخة وأكدت تتبع أصل الأساليب المعقدة للنظام إلى تصرفات الأفراد، كتاب الاقتصادي النمساوي كارل مينغر (مشاكل الاقتصاد وعلم الاجتماع، ١٨٨٣) [إيربانا: مطبعة جامعة إيلينوي، ١٩٦٣].

لا تقتصر فكرة النظام الطبيعي، حتى في دراسة الظواهر الاقتصادية، على دراسة نظام الأسعار في اقتصاد السوق، بل امتدت لتشمل مؤسسة النقد نفسها التي يتم من خلالها التعبير عن نسبة الأسعار. وقد بيّن مينغر في كتابه (مبادئ الاقتصاد) [نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ١٩٨١] كيفية ظهور النقود كمُنتج جانبي غير مقصود للمقايضة، وبذلك جعلت من الممكن إجراء أشكال من التبادلات الأكثر تعقيداً. كذلك ظهرت مؤسساتٌ توفر أدوات نقديةً أكثر تعقيداً مثل العملة الورقية كمنتجاتٍ جانبية غير مقصودة أيضاً لتعاملات الادخار والإقراض. ويتقصى الاقتصادي لورنس وايت تاريخ «العمل المصرفي الحر» الذي ظهرت فيه أنظمةُ نقدٍ تلقائية وأساليب معقدة في التنسيق الاقتصادي كنتائج للتفاعلات الطوعية، وذلك في كتابه (العمل المصرفي الحر في بريطانيا: النظرية، والتجربة، والمناقشة ١٨٠٠ ـ ١٨٤٥) [كامبردج: مطبعة جامعة

facebook.com/ketabme

كامبردج، ١٩٨٤]. وأجرى الاقتصادي جورج سيلغن تحليلاً اقتصادياً للعمل المصرفي الحر في كتابه (نظرية المصارف الحرة: عرض النقد في ظل إصدار تنافسي للأوراق النقدية) [تورنتو، نيوجيرسي: منشورات رومان وليتلفيلد، ١٩٨٨]. (يقدم كلٌّ من وايت وسيلغن دليلاً على أن أنظمة المصارف الحرة توفر استقراراً كبيراً، دون دوراتٍ اقتصادية، أكثر من أنظمة المصارف المركزية التي تسيطر عليها الدولة). هذه الدراسات للمصارف الحرة مهمة ليس فقط لأنها تبين إمكانية قيام مجتمع لا يكون فيه من الضروري للدولة أن تتحكم في «المرتفعات المسيطرة» على الاقتصاد، مع كل احتمالات إساءة الفساد والاستخدام التي تمثلها السلطة، بل لأنها تبين أيضاً أن من الممكن للنظام أن ينشأ ـ وهو ينشأ فعلاً ـ بالذات عند النقطة التي يُفترض فيها استحالة ذلك.

وفّرت أهمية الوجود الدائم والعلني لنظام الأسعار في اقتصاد السوق حقلاً خصباً للاقتصاديين المهتمين بدراسة النظام التلقائي (انظر المقالة الهامة لهايك «استخدام المعرفة في المجتمع» في هذه السلسلة)، ومن المفهوم تبعاً لذلك أنه كان ينبغي للدراسة المنهجية للنظام التلقائي أن تصل إلى درجة أعلى من التطور في هذا المجال، لكن لا ينبغي لهذا أن يعمينا عن أهمية النظام التلقائي في القانون والأخلاق وأنواع عديدة أخرى من التفاعلات الإنسانية.

هـ ـ الأسواق الحرة والمؤسسات الطوعية:

قد يساعد درس نظام السوق وأهميته في الفكر الليبرتاري إذا ما نظرنا إليه في ضوء مشكلة النظام التلقائي التي فحصناها في الفصل السابق. الاشتراكيون ينظرون إلى الأسواق وانعدام النظام والفوضى

facebook.com/ketabme

وغياب الضبط العقلاني، ويصرون على أن العقلانية تتطلب ببساطة فرض الدولة النظامَ على هذه الأساليب الفوضوية. وقد شكى كارل ماركس نفسه من «فوضى الرأسمالية»، وهي شكوى أصبحت سمة عامة تقريباً لكل الانتقادات التي وُجِّهت لاقتصاد السوق الحر. وكانت المعالجة التي طرحتها هذه الانتقادات هي، بالطبع، استبدال الأسواق بشكل من أشكال توجيه الدولة.

مسألةُ ما إذا كان يمكن للاشتراكية حقاً إيجاد نظامٍ بدلاً من الفوضى، أثارها لودفيغ فون ميزس في مقالته الصادرة عام ١٩٢٠ بعنوان: «حسابات اقتصادية في الدولة الاشتراكية» وقد وردت هذه المقالة إلى جانب مقالات أخرى في الكتاب الذي حرره فريدرك هايك بعنوان (التخطيط الاقتصادي الجماعي: دراسات نقدية للإمكانات الاشتراكية، ١٩٣٥) [منشورات أوغستوس إم. كيلي، كليفتون، نيوجيرسي، ١٩٧٥]. يرى ميزس في هذه المقالة وفي عمله اللاحق (الاشتراكية: تحليل اقتصادي واجتماعي، ١٩٢٢) [لندن: منشورات جوناثان كيب، ١٩٣٦، ١٩٥١] أن المخططين الاشتراكيين لا يستطيعون تقرير الكيفية التي سيحققون بها الأهداف التي حددوها، لأنه لن يكون بوسعهم معرفة ما هو الأسلوب الأقل تكلفة في الإنتاج في غياب الأسعار (أو نسب التبادل) التي تتولد من خلال تبادل حقوق الملكية في السوق. وخلص إلى القول بأن «الاشتراكية هي إلغاءٌ للاقتصاد القائم على إعمال العقل». أدى هذا التحدي للاشتراكية بصورة طبيعية إلى ازدياد الاهتمام بالكيفية التي يحل بها السوق مشاكل الحسابات الاقتصادية، وهي مسألة تناولها هايك في مقالته «استخدام المعرفة في المجتمع» الواردة في هذه السلسلة، ودَمَجَ فهم اقتصاد السوق في الفكرة العامة للنظام التلقائي، وهو ما كنتُ قد أكدتُ في

facebook.com/ketabme

الفقرات السابقة على أهميته المركزية لليبرتارية الحديثة. (هناك معالجات جيدة أخرى لمسألة الحسابات الاشتراكية تشمل كتاب دون لافوي (المنافسة والتخطيط المركزي: إعادة النظر في مناقشة الحسابات الاشتراكية) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٥] وكتابه الأكثر انتشاراً وأسهل استيعاباً (التخطيط الاقتصادي القومي: ماذا بقي منه؟) [كامبردج، ماساتشوستس: منشورات بللينغر، ١٩٨٥]، إضافة إلى كتاب رامزي ستيل (من ماركس إلى ميزس) [لاسال، إيلينوي: أوبن كورت، ١٩٩٢]، فيما بحث توماس سويل مشكلة كيفية استخدام المعلومات المبعثرة في أنظمة اجتماعية معقدة بحثاً تفصيلياً في كتابه (المعرفة والقرارات) [نيويورك: منشورات بيسك، ١٩٨٠].

وهناك عدد من الأطروحات الاقتصادية توفر للقارئ تعريفاً مفصلاً بفهم اقتصاد السوق إضافة إلى ما توفره العديد من الكتب الاقتصادية الأكاديمية المتميزة. ومن المستحيل أن نفي هذه الكتب حقها أو حتى مجرد المرور مر الكرام على الأدبيات الاقتصادية الموجودة حالياً، غير أن هناك عدداً قليلاً من الأعمال الكبرى التي تستحق انتباه المهتمين باستكشاف الاقتصاد السياسي الليبرتاري، وأولها كتاب لودفيغ فون ميزس (الفعل البشري: أطروحة حول الاقتصاد) [نيوهافين: مطبعة جامعة ييل، ١٩٤٩ وطبعات عديدة لاحقة]، وهي أكثر من مجرد كونها أطروحة في الاقتصاد. فميزس يعرض وجهة نظر منهجية لمشاكل النظام الاجتماعي، من علم النفس إلى نظرية رأس المال. وهناك عملٌ آخر تمت كتابته بطريقة بحثية تقليدية مماثلة ويقتفي خطى ميزس هو كتاب موراي روثبارد (الإنسان، والاقتصاد، والدولة) [لوس أنجلوس: ناش، ١٩٧٠]، والذي سيجده معظم القراء الأميركيين، على الأرجح، أقل صعوبة

facebook.com/ketabme

من كتاب ميزس الذي كان قد كُتب بالألمانية أصلاً ويتسم بخصائص مفكرٍ أوروبي متميز. وكتب روثبارد أيضاً بحثاً مكملاً لأطروحته بعنوان (السلطة والسوق: الحكومة والاقتصاد) [طبعة ثانية؛ كانزاس سيتي، ميزوري: شيد، آندروز، ومايكل، ١٩٧٧] والذي ركز فيه على دراسة التدخل الحكومي.

ولعل أفضل كتاب لمن يبغي دراسة الاقتصاد لأول مرة هو كتاب هنري هازلت الموجز والممتاز الصادر عام ١٩٤٦ بعنوان (الاقتصاد في درسٍ واحد) [طبعة ثانية؛ نيو روشيل، نيويورك: دار آرلنغتون، ١٩٨٥] الذي يُحدِّث فيه ويطبق أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين الكبار على قضايا السياسة المعاصرة. للأسواق خاصية مدهشة في الطريقة التي تتغلب فيها على المشاكل العنصرية والقبلية والعصبيات غير العقلانية ويمكنها أن تستبدل حالة من العداء والحروب بحالة من الصداقة والسلام. وكما كان فريدرك هايك مولعاً باستقصاء معنى فِعل καταλλασσω (katalláso) باللغة اليونانية القديمة، فإن هذا الفعل يعني ترحيب المرء بالضيف في قريته، أو المصالحة، أو تحويل العدو إلى صديق، أو التبادل التجاري. وقد لاحظ المؤرخ جيوفري باركر في دراسته للثورة الهولندية على سياسات الضرائب والسياسات الدينية للملك الإسباني، بأنه كان هناك «معارضةٌ عنيفة لسياساته، لأن كثيراً من الهراطقة جاءوا للتجارة في أنتويرب بحيث إن ازدهارها كان سينهار لو تم إجراء تحقيقٍ وطني في الموضوع»، (الثورة الهولندية) [نيويورك: فايكنغ بنغوين، ١٩٨٨، ص ٤٧].

وبالرغم من لغة «نظام السوق» و«حروب الأسعار»، فإن السوق هو منتدىً للإقناع الطوعي، كما يؤكد آدم سميث في «محاضرات

facebook.com/ketabme

حول القانون» في بحثه لنظام الأسعار: «إذا كان لنا أن نحقق في المبدأ الذي تستند إليه العملية التجارية في عقل الإنسان، فمن الواضح أنه الميل الطبيعي لدى كل إنسان في إقناع الآخرين. فعرضُ سعر شلن، الذي يبدو لنا بسيطاً وواضح المعنى إلى حد كبير، إنما هو في الواقع عرضٌ لرأيٍ نقنع فيه أحداً بفعل شيءٍ ما باعتبار ذلك في صالحه». (آدم سميث: محاضرات في القانون) [إنديانابوليس: كلاسيكيات الحرية، ١٩٨٢، ص ٣٥٢].

يقال غالباً بأن الأسواق ملائمة للكثير من الأغراض أو حتى لمعظمها، لكنها قاصرة بصورة منهجية ولا بد من استكمالها أو تجاوزها بسلطة إكراهية من جانب الدولة. مقاربةُ «قصور السوق» هذه ترى أن على الدولة إما أن تتدخل لتغيير شروط التجارة لإنتاج وتبادل سلعٍ وخدماتٍ معينة (ما يشار إليه عادة، بصورةٍ مُضلِّلة إلى حدٍّ ما، باعتباره «تنظيماً»)، أو أن تقومَ هي نفسُها بإنتاج السلع والخدمات (التي يشار إليها عادة بـ«السلع العامة»).

يمكن العثور على تطبيقٍ مفيد للرؤى المكتسبة من النقاش حول الحسابات الاشتراكية للتدخلات التنظيمية الحكومية في اقتصاد سوقٍ أساساً، في مقال إزرائيل كيرزنر بعنوان «أخطار التنظيم» في كتابه (الاكتشاف والعملية الرأسمالية) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٨٥] الذي يؤكد أن التنظيمات الإكراهية من جانب الدولة تعوق عمليات الاكتشاف في السوق. إضافة لذلك، فهناك قدر هائل من البحث التجريبي المنشور حول مسألة «فشل الحكومة» والعواقب السيئة على المستهلكين بسبب تعليمات الهيئات التنظيمية الحكومية. (يمكن زيارةٍ إلى المكتبة لتصفح مجلات مثل مجلة **الاقتصاد السياسي**، أو مجلة **الاقتصاد والقانون** أو مجلة **المراجعة**

facebook.com/ketabme

الاقتصادية الأميركية أو مجلة **كيتو** أو مجلة **الخيار العام** أو أي مجلات أخرى مماثلة أن يأخذ القارئ فكرة عن الأدبيات المتوفرة في هذا المجال). وهناك بعض المواضيع الرئيسية المستمدة من هذه الطائفة الواسعة من الدراسات حول قصور الحكومة والبدائل التي توفرها الأسواق الحرة يعرضها بطريقة مشوقة كتاب (حرٌّ في الاختيار) [نيويورك: هاركورت بريس جوفانوفيتش، ١٩٨٠]، تأليف ميلتون وروز فريدمان، وخصوصاً الفصول المعنونة: «من يحمي المستهلك؟» و«من يحمي العامل؟».

مسألةُ السلع العامة التي تلعب دوراً كبيراً في تبرير الإكراه الحكومي، ولَّدت أيضاً كمية كبيرة من الأدبيات، التي تشكك في قدرة الدولة على إنتاج سلع عامة جيدة، وتكشف في الوقت نفسه كيف أن النظام الطوعي ينجح في إنتاج سلعٍ عامة. السلع العامة تُعَرَّف بشكل عام بالإشارة إلى خاصيتين: عندما يتم إنتاجُ سلعةٍ عامة فقد يكون من المكلفِ استثناء غير المشاركين بها في الاستمتاع بها (تكاليف الاستثناء)، واستهلاكُ السلعة من شخصٍ واحد لا يقلل من استهلاكها من شخصٍ آخر (الاستهلاك غير التنافسي). لسنواتٍ طويلة ظل النموذج الذي يُضرب مثلاً لسلعةٍ عامة لا يمكن إنتاجها في السوق هو منارة إرشاد السفن التي ترسل أشعتها ليراها الجميع سواء دفعوا مقابل استخدامها أم لا (لا يمكن منع غير الدافعين من استخدامها)، ورؤية الأشعة لا تعني بالضرورة «نقص» كمية الضوء التي يمكن لآخر رؤيتها (تنافس غير استهلاكي). هذه الحالة المعيارية فحصها رونالد كوز، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، في مقاله الكلاسيكي بعنوان «المنارة في الاقتصاد» (مجلة **القانون والاقتصاد**، مجلد ١٧، عدد ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤) والذي أعيدت طباعته في كتاب رونالد كوز (الشركة،

facebook.com/ketabme

والسوق، والقانون) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٨٨]، والذي درس فيه التاريخ الحقيقي لإنشاء المنارات البحرية من جانب مستثمرين خاصين في إنكلترا وتوصل إلى الاستنتاج بأنه «لا ينبغي للاقتصاد أن يستخدم المنارة مثالاً على خدمة لا يمكن تقديمها إلا من جانب الحكومة». هناك أمثلة عديدة مماثلة، إلى جانب مقالات كلاسيكية حول الموضوع (بما في ذلك الحجة الهامة لبول ساموِيلسون بشأن تقديم الدولة للسلع العامة)، جمعها تايلر كواين في كتابه (السلع العامة وقصور السوق: تحليل نقدي) [نيوبرونزويك؛ نيوجيرسي: منشورات ترانسأكشن، ١٩٩٢] الذي ربما كان أفضل كتاب مقالات حول هذا الموضوع.

ومن الكتب التي تناولت الجوانب الاقتصادية إلى جانب المسائل الأخلاقية بشأن النزاهة والعدالة، كتاب أنتوني دي جاساي بعنوان (عقود اجتماعية، سفرة مجانية: دراسة لمشكلة السلع العامة) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٩]، وكتاب ديفيد شميتز (حدود الحكومة: مقال حول جدلية السلع العامة) [بولدر، كولورادو: مطبعة ويست فيو، ١٩٩١]. أحد المواضيع الفرعية للسلع العامة يختص بالبيئة وقد أصبحت «اقتصاديات البيئة» ذات أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة حيث ظهر الكثير من نقاشات السياسات بشأن الدور الصحيح للحكومة في هذا المجال. وقد أخذ رونالد كوز، مرة أخرى، قسطاً كبيراً من أجندة البحث في هذا المجال من خلال مقالة «مشكلة التكلفة الاجتماعية» (مجلة **القانون والاقتصاد**، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠)؛ والذي أعيدت طباعته في (الشركة، والسوق، والقانون)، والذي بيّن فيه أن مشكلة العوامل «الخارجية» (الدخان يعتبر عادة «عاملاً خارجياً سلبياً» لأنه يضر الناس الذين لا يشكلون جزءاً من القرار في إنتاج الدخان) يمكن

facebook.com/ketabme

فهمها بمعنى افتقارٍ لحقوق الملكية؛ معظمُ مشاكل العوامل الخارجية تنشأ عن عجز الحكومة عن وضع تعريفٍ واضح لحقوق الملكية أو الدفاع عن هذه الحقوق. ومن الكتب الممتازة والريادية المشوقة في موضوع اقتصاديات البيئة، والتي تَستخدمُ مقاربة حقوق الملكية، كتاب (بيئية السوق الحر) [سان فرانسيسكو: معهد البحث الباسيفيكي، ١٩٩١]، تأليف تيري آندرسون ودونالد ليل.

هناك اعتراضٌ هام أُثير حول الأسواق وهو أنها تعجز عن توليد «توزيعٍ» صحيح للدخل: الأسواقُ غير عادلة، أو أنها تولِّدُ توزيعات للثروة غير متوازنة سياسياً، أو أنها مسؤولةٌ عن «جعل الأغنياء أكثر غنىً، والفقراء أكثر فقراً». هناك قضايا كثيرة ترتبط بهذه الادعاءات، لكن هناك عملين تحليليين جيدين لأخلاقيات إعادة التوزيع استخدما المنطق الاقتصادي غير أنهما أغفلا الجانب العملي لحوافز الإنتاج عندما تؤخذ ثمار عمل الإنسان منه، وهذان العملان هما: مقالٌ ممتاز للعالم السياسي الفرنسي برتراند دي جوفينيل بعنوان (أخلاقيات إعادة التوزيع) [١٩٥١؛ أنديانابوليس: مطبعة الحرية] (المقال مقتبس في هذه السلسلة)؛ ومقالٌ للاقتصادي الألماني لودفيغ لاخمان بعنوان (اقتصاد السوق وتوزيع الثروة) في كتاب (رأس المال، والتوقعات، وعملية السوق) [تحرير والتر إي. غريندر؛ كانزاس سيتي، ميزوري: تشيد آندروز وماكميل، ١٩٧٧]، والذي يميز فيه لاخمان بين «الملكية» وهي مفهومٌ قانوني، و«الثروة» وهي مفهوم اقتصادي. الثروة، كما نعرف جميعاً، قد تتغير كثيراً دون أن تتغير الملكية ذاتها، حيث إن قيمة الملكية قد ترتفع أو تنخفض وفق تقييم الآخرين وتقديراتهم للكيفية التي يستفيدون منها في مشاريعهم الإنتاجية. وهكذا، وكما يبين لاخمان، فإن «عملية السوق... هي عمليةُ توازن. عمليةُ توزيع الثروة، في اقتصاد السوق،

facebook.com/ketabme

تجري طيلة الوقت بطريقةٍ تبهتُ بالمقارنةِ أمامَها العملياتُ ذات المظهر الخارجي المشابه التي اعتاد السياسيون العصريون على الدعوة إليها».

بالطبع، يمكن للمحاولات الرامية إلى تبديل الأنماط الدائمة التغير لامتلاك الثروات عن طريق القوة، من خلال الضرائب والأشكال الاكراهية الأخرى لإعادة توزيع الملكيات، أن تؤدي إلى عواقب سيئة كما يتبين من التجربة المعاصرة مع دولة الرعاية. وقد أجرى عالم الاجتماع تشارلز موراي دراسة تجريبية دقيقة لتأثيرات إعادة التوزيع على الفقراء في أميركا ونشر دراسته الريادية في كتاب بعنوان (التراجع: السياسة الاجتماعية الأميركية ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠) [نيويورك، منشورات بيسك، ١٩٨٤] والذي أشار فيه إلى ازدياد الإتكالية وتفسخ حياة الأسر والمجتمع المدني بسبب دولة الرعاية. لم تضعف دولة الرعاية مؤسساتٍ مثل الأسرة فقط، بل إنها ألغت بصورة منهجية مؤسسات عديدة أخرى في المجتمع المدني كان لها دور في مساعدة الفقراء وتعزيز التضامن في المجتمع. وقد حظي تاريخ «العون المتبادل» الذي ظل مهملاً لمدة طويلة بانتباهٍ متجدد، ويعود الفضل جزئياً في ذلك إلى البحث التاريخي المتأني الذي أجراه المؤرخ والعالم السياسي البريطاني ديفيد غرين، وبشكل خاص في دراسته عن توفير العناية الطبية الطوعية في بريطانيا بعنوان (مرض الطبقة العاملة والمؤسسة الطبية: المساعدة الذاتية في بريطانيا من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٤٨) [نيويورك: مطبعة سانت مارتين، ١٩٨٥] والتي بيّن فيها كيف كافحت فيها المنظمات الشعبية البروليتارية في سنوات سابقة ضد إضفاء صبغة اجتماعية على العلاج الطبي، إضافة إلى دراسته اللاحقة أخيراً (إعادة اكتشاف المجتمع المدني: إعادة اكتشاف الرعاية العامة دون

facebook.com/ketabme

سياسة) [لندن: معهد الشؤون الاقتصادية، ١٩٩٣]. المشهد الأميركي قام بدراسته المؤرخ ديفيد بيتو، خصوصاً في مقالة (عون متبادل للرعاية الاجتماعية: حالة المجتمعات الأخوية الأميركية) [مجلة **المراجعة النقدية**، عدد ٤، خريف ١٩٩٠]، وكذلك ريتشارد كورنيي في كتابه (استعادة الحلم الأميركي: دور الأفراد العاديين والمشاركة الطوعية) [نيوبرونزويك، نيوجيرسي: منشورات ترانساكتن، ١٩٩٣]. المجتمع الحر، كما بيّن كورنيي وآخرون، هو مجتمع يتسم بالعلاقات الطوعية التي تُعتبر المبادلات التجارية أحد أصنافها فقط. طائفة واسعة من المنظمات ممكنة وشائعة في ظل الحرية، بما في ذلك الجمعيات الخيرية، وجمعيات العون الذاتي (مثل جمعية مقاومة إدمان الكحول، وهي مؤسسةٌ للشافين من الإدمان على الكحول يساعد بعضهم بعضاً في التغلب على نقاط ضعفهم)، والمؤسسات الدينية، ومنظمات كثيرة أخرى. ومثلما أن الاشتراكية تحرم المؤسسات الربحية من إنتاج السلع، كذلك تحرم دولة الرعاية منظمات العون المتبادل، والعائلات، والكنائس، والمنظمات الأخوية من إنتاج التضامن، والحركة الاجتماعية الصاعدة، والعناية بالأقل حظاً.

أحد التطبيقات الهامة بشكل خاص لفهم الأسواق هو إدامةُ التوافق والانسجام في أمة من الأجناس والأديان والسلالات والقوميات المختلفة. وحيث إن الأسواق هي منتدياتٌ للإقناع، فإنها تشكل أيضاً فرصاً للتعاون السلمي. وهناك مدخلٌ جيد للتحليل الاقتصادي لعلاقات الشعوب في كتاب الاقتصادي والمؤرخ توماس سويل (الأسواق والأقليات) [نيويورك: منشورات بيسك، ١٩٨٢]. ويدرس وولتر ويليامز التأثيرات المؤذية للأقليات الناجمة عن تدخل الدولة في السوق في كتابه (الدولة ضد السود) [نيويورك:

facebook.com/ketabme

ماكغروهيل، ١٩٨٢]. وتقدم المؤرخة الاقتصادية جينيفر روباك تاريخ قوانين «جيم كراو» التي فصلت بالقوة بين الأميركيين الأفريقيين والبيض وأبعدت الأميركيين الأفريقيين «إلى مؤخرة الحافلة»، وذلك في عددٍ من الدراسات التي شملت «قانون العمل الجنوبي في عهد جيم كراو: استغلالي أم تنافسي؟» (مجلة **المراجعة القانونية** في جامعة شيكاغو، عدد ٥١، خريف، ١٩٨٤)، و«الاقتصاد السياسي للفصل العنصري: حالة الفصل في الحافلات العامة» (مجلة **التاريخ الاقتصادي** عدد ٤٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦). ودرس أستاذ القانون ديفيد بيرستاين في دراسته المعنونة «جذور الطبقة الدنيا: تراجع قوانين عدم التدخل وبروز تشريعات العمالة العنصرية» (مجلة **المراجعة القانونية** في الجامعة الأميركية، عدد ٤٣، خريف ١٩٩٣)، والدراسة المعنونة «ترخيص القوانين: مثالٌ تاريخي على استخدام سلطة التنظيم الحكومية ضد الأميركيين الأفريقيين» (مجلة المراجعة القانونية في سان دياغو، عدد ٣١، شتاء ١٩٩٤)، وقد درس فيهما الأنظمة التي تبدو محايدةً في ظاهرها لكن تأثيرها العملي، بل هدفُها الأساسي أحياناً، هو تحديدُ الفرص الاقتصادية التي يمكن أن يستفيد منها الأميركيون الأفريقيون. ويقدم محامي الحقوق المدنية كلينت بوليك تحليلاً للمحاولات التي جرت في الفترة الأحدث لمساعدة ضحايا التدخلات الحكومية السابقة، والتي أصبحت تعرف بمصطلح «التمييز الإيجابي» في كتابه «خدعة التمييز الإيجابي» [واشنطن: معهد كيتو، ١٩٩٦].

أخيراً، ينبغي ملاحظة أنه بالرغم من أن الأسواق لا تدعي «الكمال» فإن ذلك ينطبق أيضاً على كل أشكال التعاملات بين البشر. الذين يحددون «فشل الأسواق» عن طريق مقارنة نتائج تعاملات السوق مع نتائج مثالية يتعين عليهم إجراء المقارنة نفسها مع تدخلات

facebook.com/ketabme

الحكومة. بدلاً من مقارنة أسواق قاصرة مع حكومة مثالية، وهي المقاربة العادية التي يستخدمها نقاد السوق، يتعين علينا أن نقارن أسواقاً قاصرة مع حكومة غير مثالية. وفي كتابه الممتع (الرأسمالية [أكسفورد: باسل بلاكويل، ١٩٩٠]، يقلب آرثر شيلدون الطاولة على مناهضي الليبرتارية ويقارن بين الحكومات غير المثالية وبين الأسواق المثالية، وهي حركةٌ ذكية لبيان مدى عدم معقولية الكثير من المقترحات لإحلال الإكراه الحكومي بدلاً من إقناع السوق.

و ـــ العدالة والنظام السياسي:

هناك زعمٌ، كما رأينا أعلاه، بأن الإيمان بحقوق فرديةٍ أساسية هو سمة ليبرتارية. الحقوقُ يترتب عليها بالضرورة التزامات على الآخرين، لذلك فمن سمات الليبرتارية التأكيد على أن البشر جميعاً يخضعون لالتزامات معينة. لكن ما هي هذه الالتزامات؟ يمكننا القول، بشكل عام، أن الالتزامات هي من النوع «السلبي»، أي أن يمتنع المرء من الإقدام على أفعالٍ ضارة بحقوق الآخرين. التزاماتٌ كهذه هي التزامات عامة، بمعنى أنها جميعاً ممكنة التحقيق في الوقت نفسه.

بالطبع، هناك التزامات «إيجابية» أيضاً، مثل الالتزام بدفع دولارٍ مقابل فنجان القهوة الذي شربتُه هذا الصباح. هذا الالتزام خاصٌ ومحدد: يتعين علي أنا (وليس أحداً غيري) أن أدفع لصاحب المقهى (وليس لأحدٍ غيره) مبلغاً متفقاً عليه مقابل ثمن فنجان القهوة. جون لوك وآخرون في التقاليد الليبرتارية أصروا على أن أي اتفاقياتٍ خاصة كهذه يجب أن تقوم على القبول. على النقيض من ذلك، فالقوميون، والاشتراكيون، والعنصريون، والمنتمون للحركات

facebook.com/ketabme

الجماعية الأخرى، يصرون عادة على أن هناك التزامات عديدة على الإنسان ليس من الضروري أن يكون قابلاً بها، لكن لأنه نشأ عليها باعتباره فرداً في أمة معينة أو طبقة معينة أو جنس معين. (بعض هذه الأفكار الأكثر وضوحاً تم بحثها في القسم الأخير تحت عنوان: نقاد «جماعيون» لليبرتارية).

كان التعاقد عنصراً أساسياً في القانون الروماني كما أوضح القانوني الروماني الكبير غابوس في كتابه الشهير (المؤسسات): «نتحول الآن للالتزامات. هي أولاً تنقسم إلى قسمين: كلُّ الالتزامات تنشأ إما عن تعاقدٍ أو عن ارتكاب مخالفة»، (يُقصد بالمخالفة هنا إما انتهاك قانونٍ ما أو اعتداء على شخصٍ آخر). هناك تاريخ طويل للرأي القائل بأن الحكومة ينبغي أن تقوم على مبادئ تعاقدية، وهو رأيٌ كان له دور مهم في إنشاء الدولة الأميركية (راجع «إعلان الاستقلال»، الذي أعدنا طباعته في هذه السلسلة). وقد بيّن المؤرخ المرموق كوينتين سكينير في كتابه (أسس الفكر السياسي الحديث: مجلد ٢، عصر الإصلاح) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٧٨] أن: «الفكرة بأن أي نظامٍ حكومي شرعي يجب أن يقوم على القبول كانت فكرة سكولاستية شائعة بالطبع، وهي فكرةٌ أكدها أتباع أوكهام[١] بدرجةٍ لا تقل عن أكويناس وأتباعه[٢]»، (ص٦٣). ومن الأمثلة النموذجية على أهمية القبول والحق الثابت

---

(١) وليام أوكهام (١٢٨٥-١٣٤٩) فيلسوف إنكليزي عارض سلطة البابا.

(٢) سانت توماس أكويناس، القديس توماس (١٢٢٥-١٢٧٤) فيلسوف ولاهوتي إيطالي سعى للتوفيق بين فلسفة أرسطو وتعاليم القديس سانت أوغسطين.

facebook.com/ketabme

للشعب في «تغيير أو إسقاط» (وفقاً لتعبير توماس جيفرسون) الحكومة عندما تتجاوز حدودها المشروعة ما تم العثورُ عليه في احتفالات التتويج القديمة لملوك آراغون[٣] التي كان النبلاءُ يخاطبون فيها الملكَ قائلين: «نحن الذين نتمتعُ بصفاتٍ حميدة كصفاتك، قد جعلناك ملكاً، شريطة أن تحافظ على امتيازاتنا وحرياتنا وتلتزم بمراعاتها، وإلا فلا».

وقد أوضح هذا المبدأ بدقة الكاتب الإصلاحي البريطاني اللامع ألغيرنون سدني الذي أعدمته من قبل قوات الملك الإنكليزي (والذي، تبعاً لذلك، أشار إليه جيفرسون باعتباره «الشهيد سدني») عندما عرّف نفسه في (خطابات بشأن الحكومة، ١٦٩٨) [تحرير توماس جي. ويست، إنديانابوليس: كلاسيكيات الحرية، ١٩٩٠] قائلاً: «أنا الذي أنكر أن تكون هناك سلطةٌ عادلة إلا إذا كانت قائمة على القبول». وقد أصر جون لوك على أنه «لا يمكن أن يكون لحكومةٍ حقّ في طاعة الناس لها إلا إذا كانوا قد قبلوها بكامل حريتهم».

وتخضعُ الجدلية القائلة بأن على المرء التزاماتٍ معينة غير قائمة على القبول إزاء منظمات سياسية معينة لنقد حاد من قبل إيه. جون سيمونز في كتابه (المبادئ الأخلاقية والالتزامات السياسية) [برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٩]، وفي تحديثه اللاحق لفلسفة لوك حول الحكومة في كتابه (على أطراف الفوضى: لوك، والقبول، وحدود المجتمع) [برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٣].

---

(٣) مملكة قامت في القرن الثاني عشر حتى القرن الخامس عشر في شمال شرق إسبانيا.

facebook.com/ketabme

وقد جرت محاولاتٌ عدة للتوفيق بين الحكومة ــ أو مؤسسات حماية الحقوق الفردية ــ وبين القبول، أي إعطاء شرعية للحكومة. ومن المؤكد بوضوح أن معظم الحكومات (أو الدول إذا أردنا استخدام تعبيرٍ أدق) حول العالم لم تنشأ نتيجة لفعل قبولٍ من جانب الشعوب التي تحكمها. (الدكتاتوريات والأنظمة الملكية المطلقة وما شابه هي أمثلة واضحة). الليبرتاريون يرون بكل تأكيد أن الأنظمة التي ينطبق عليها هذا الوصف هي أنظمةٌ غير شرعية وأنه ليس هناك أحدٌ ملزمٌ بها، إلا إذا كانت أوامرها تتفق مع الالتزامات المقبولة بصورة طبيعية وعامة. الواقع أن ليساندر سبونر (في مقاله الذي تتضمنه هذه السلسلة) وليبرتاريين راديكاليين آخرين يرون بأن كل الدول القائمة هي غير شرعية، وأنه ما من أحدٍ ملزمٍ بإطاعتها، إلا إذا اتفقت أوامرها مع الالتزامات المقبولة للإنسان بصورة طبيعية وعامة في احترام حقوق الآخرين. ويؤكد بعض الليبرتاريين أن بوسع الشركات الربحية التي تتنافس في الأسواق الحرة أن توفر دفاعاً عن الاعتداءات بكفاءةٍ أكثر من الدول المحتكرة لهذا الواجب، ودون أن تنتهك الحقوق الأساسية خلال ذلك. من الواضح أن هذا صحيح إلى حد ما على الأقل، حيث إن هناك عدداً من الموظفيّن العاملين في شركات خاصة لتطبيق القوانين (حرس أمن، كفلاء، إلخ) في أميركا أكثر من أفراد الشرطة الحكومية، وانتهاكات الحقوق على أيدي حراس الأمن التابعين للشركات الخاصة التي لا تكاد تزيد على صفر، لا تشكلُ نسبةً تذكر من انتهاكات رجال الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى. هذه النظريةُ التي أوضحها موراي روثبارد في كتبٍ مثل (نحو حرية جديدة: بيانُ الليبرتارية) هي التي ألهمت روبرت نوزيك للدفاع عن حكومةٍ احتكارية محدودة للغاية وذلك في كتابه (الفوضى،

facebook.com/ketabme

والدولة، واليوتوبيا)، والذي يطرح فيه جدلية ممتازة بشأن حكومة محدودة لا تنتهك الحقوق.

جدلية روثبارد التي مفادها أن الحماية من الاعتداء يمكن اعتبارها خدمة توفرها السوق، حظيت أيضاً بدفاع من أستاذ القانون (والمدعي العام السابق) راندي بارنيت في مقالٍ من جزءين بعنوان (تحقيق العدالة في مجتمع حر: الجزء الأول، السلطة مقابل الحرية؛ الجزء الثاني، منع الجريمة والنظام القانوني) [مجلة **أخلاقيات العدالة الجنائية**، صيف/خريف ١٩٨٥، شتاء/ربيع ١٩٨٦]. ويعرض الاقتصادي بروس بنسون تاريخاً مفيداً وتحليلاً اقتصادياً للتوفير الطوعي للقانون، وذلك في كتابه (الاستثمار في القانون) [سان فرانسيسكو: معهد البحث الباسيفيكي، ١٩٩٠].

مقارباتٌ كهذه تقوم عادة على الزعم بأن التعويض أو إعادة الاعتبار أو إعادة الأمور إلى حالتها الأساسية، هي أفضلُ من إيقاع العقاب أو إيذاء مرتكب الجريمة دون تصحيح وضع الضحية كما كان، وأن حافز الحصول على التعويض أو إعادة الأحوال كما كانت عليه يمكن أن يؤدي إلى نظام قانوني أكثر كفاءة وإنسانية. هناك دراستان فكريتان مدهشتان حول الكيفية التي يمكن بها لمجتمع دون دولة أن يعمل بموجب نظام قانوني يقوم على التعويض وإعادة الأحوال لما كانت عليه، الأولى في كتاب ويليام آي. ميللر (أخذ الدم وصنع السلام: العداء، والقانون، والمجتمع، في الملحمة الآيسلندية) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٩٠]، وكتاب جيسي بايوك (آيسلندا في القرون الوسطى) [بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٨٨].

facebook.com/ketabme

من السهل إساءة فهم النموذج الذي يدعو له روثبارد، حيث يبدو من كتاباته أحياناً أن القانون والعدالة هما مجردُ سلعٍ يمكن شراؤها كساندويشات الهمبرغر أو أسمدة الحدائق المنزلية في سوقٍ حر. لكن، حيث إن القانون والعدالة هما ما يحددان ماهية الأسواق، فإنه يبدو غريباً، إن لم يكن مدعاة للتناقض، النظر إليهما كمنتجاتٍ للسوق. يمكن تلافي سوء الفهم هذا بسهولة عن طريق تدقيق النماذج التعاقدية للحكومات، التي لا «يشتري» فيها المرء سلعاً معينة، بل يشتري أو يوافق على مجموعات من القواعد تصبح فيما بعد ملزمة له. من الأمثلة الجيدة على ذلك بشكل خاص تلك الإيضاحات التي تنطلق من وصف حكومات تعاقدية قائمة فعلاً، مثل روابط الأحياء وجمعيات البنايات السكنية و«جمعيات أصحاب الأملاك». ويعرض الاقتصادي دونالد بودرو وراندال هولكومب نموذجاً للتوفير التعاقدي للسلع العامة بما في ذلك التحكيم والأمن، وذلك في مقالهما «حكومة عن طريق التعاقد» (مجلة **المالية العامة** الفصلية، مجلد ١٧، عدد ٣، تموز/يوليو ١٩٨٩) ويتوسع فريد فولدافري كثيراً في هذه المقاربة في كتابه الممتاز (السلع العامة والجمعيات الخاصة: توفير السوق للخدمات الاجتماعية) [آلدرشوت، بريطانيا: إدوارد إيلغار، ١٩٩٤].

هناك ليبرتاريون آخرون استشهدوا بصعوبات الحصول على الموافقة الجماعية التي قد تكون ضرورية لإيجاد شرعية كهذه، وأقروا بأن الإجماع يُعدّ نموذجاً ينبغي التطلع إليه حتى لو لم يكن ممكناً تحقيقه أبداً. ومن الأمثلة القوية بشكل خاص على مقاربة كهذه في مجال «الخيار العام» أو «الاقتصاد الدستوري» تلك التي يمكننا أن نجدها في أعمال جيمس بيوكانن وغوردون تيوللوك، خصوصاً (حسابات القبول) [آن آربور: جامعة ميشيغان، ١٩٦٢]، وكتاب بيوكانن

facebook.com/ketabme

(حدود الحرية: بين الفوضى والدولة الطاغية) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٧٥]. (يمكن العثور على مقاربة مماثلة «بدرجة ثانية» لشرعية الحكومة في كتاب ريتشارد إيبستين بعنوان: قواعد بسيطة لعالمٍ معقد).

موضوعُ الحقوق الأساسية له دور هام في شرعية الحكومة، لأن بعض حقوقنا، كما يصر توماس جيفرسون في «إعلان الاستقلال»، هي حقوقٌ غير قابلة للتصرف. حتى لو أردنا إعطاء هذه الحقوق لشخصٍ آخر، فإننا لا نستطيع ذلك؛ سيكون ذلك انتهاكاً لطبيعتنا ذاتها. «العبودية الطوعية مستحيلة» تماماً مثل استحالة وجود مكعبٍ أسطواني أو جثةٍ حية. تبعاً لذلك، فإن حكومةً استبدادية تحاولُ القضاء علينا أو أخذ كل حرياتنا ستكون بطبيعتها حكومةً غير شرعية؛ هناك حدودٌ للسلطة المشروعة للحكومة حتى لو تشكلت وفقاً لقبولٍ أولي. ويمكن العثور على الوصف القياسي أو القانوني لأصل الحكومة الشرعية وحدودها في كتاب جون لوك (الأطروحة الثانية حول الحكومة)، خصوصاً الأجزاء المعنونة «حول بدء المجتمعات السياسية»، و«حول حل الحكومة».

ز ــ العنف والدولة:

إذا كان واقعُ الحال هو أن معظم الدول حول العالم هي غير شرعية، فكيف لها أن تستحوذ على السلطات غير العادلة التي تتمسك بها فعلياً؟ الإجابة التاريخية واضحة تماماً، كما يلاحظ توماس باين في كتابه (الإدراك السليم) عندما يرفض الاعتراف بشرعية النظام الملكي في بريطانيا: «ما من رجل بكامل قواه العقلية يمكنه القول بأن مطالبهم في ظل وليام الفاتح كانت مطالب مُشرِّفة

facebook.com/ketabme

للغاية. لقيطٌ فرنسي يرسو على الشاطئ مع عصابة مسلحة وينادي بنفسه ملكاً على بريطانيا ضد قبول أهل البلاد، هو بكل بساطة عملٌ يتسم بنذالة وخسة أصيلة ــ إنه عملٌ ليس فيه بالتأكيد ذرة من القداسة». الدولُ تنشأ في الفتوحات وتزدهر في الحروب.

إذا أردنا دراسة مسألة نشوء الدول من منظور الوسائل المختلفة لجمع الثروة (وهي ليست الطريقة الوحيدة لدراسة هذه المسألة لكنها بالتأكيد وسيلة مفيدة)، فربما نجد ضالتنا في أطروحةٍ مفيدة لعالم الاجتماع الألماني فرانز أوبنهايمر وضعها عام ١٩١٤ بعنوان (الدولة) [نيويورك: مطبوعات فري لايف، ١٩٧٥]. وقد لاحظ أوبنهايمر «أن هناك وسيلتين متناقضتين بصورة أساسية يمكن للإنسان، الباحث عن الرزق، أن يُضطرَّ بواسطتهما للحصول على الوسائل الضرورية لتلبية احتياجاته. هاتان الوسيلتان هما العمل والسرقة، عملُ الإنسان نفسه، أو الاستيلاءُ بالقوة على عمل الآخرين». الوسيلة الأولى أطلق عليها «الوسيلة الاقتصادية»، والثانية «الوسيلة السياسية». وقال بأن «الدولة هي منظمة تستخدم الوسيلة السياسية». (الأطروحة التي مفادها أن الدول تنشأ عن طريق الفتوحات نسجها عبر تاريخ الحضارة ألكساندر رستو في كتابه (الحرية والهيمنة: نقدٌ تاريخي للحضارة) الذي أشرنا إليه سابقاً).

النظرية التي تقول بأن «الحروب تصنع الدول، والدول تصنع الحروب» طرحها تشارلز تيللي (بشكل ملحوظ في مقالة «صنع الحروب وصنع الدول كجريمة منظمة» في الكتاب الذي حرره كل من بيتر إيفانز وديتريش ريوزشيماير وتيدا سكوكبول في كتاب (إعادة الدولة) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٥]، وفي كتابه (الإكراه، ورأس المال، والدول الأوروبية ٩٩٠ ــ ١٩٩٢)

facebook.com/ketabme

[أكسفورد، بلاكويل، ١٩٩٢]، وعرضها بشكل أكثر سهولة العالم السياسي بروس بورتر في كتابه (الحرب ونشوء الدولة: الأسس العسكرية للسياسة الحديثة) [نيويورك: المطبعة الحرة، ١٩٩٤]. (هناك دراسةٌ دقيقة أخرى لهذا الموضوع أجراها مؤرخٌ بارز هو أوتو هنتز بعنوان (التنظيم العسكري وتنظيم الدولة) في الكتاب الذي حرره فيليكس جيلبرت بعنوان (المقالات التاريخية لأوتو هنتز) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٧٥]، ويقدم العالم السياسي آر. جيه. رومل قوائم مروعة بعدد البشر الذين قُتلوا على يد الدول في القرن العشرين وذلك في كتابه (الموت على يد الحكومة) [نيوبرونزويك، نيوجيرسي: ترانسأكشن، ١٩٩٤]. وقد أحصى، مستثنياً القتلى في الحروب، ما مجموعه ١٦٩,٢٠٢,٠٠٠ إنسان «تم اغتيالهم من قبل حكومات، بما في ذلك الإبادة العرقية، والقتل السياسي، والإبادة الجماعية» بين عامي ١٩٠٠ و١٩٨٧.

الليبرتاريون يتساءلون عادة كيف يمكن أن يتوقع المرء لمؤسسةٍ في سجل دموي ووحشي كهذا أن تحقق كل الأهداف الرائعة والإنسانية التي ينسبها إليها الجماعيون. ليس هذا، بالطبع، تفنيداً لآراء الجماعيين، لكنه ينبغي أن يثير على الأقل أسئلة حول ملاءمة الوسائل المختارة لتحقيق الأهداف. كونُ ارتباط الدولة بالحرب ليس مقتصراً على التاريخ البعيد تدلُّ عليه بوضوح تجارب القرن العشرين التي نمت فيها سلطة الدولة بوثباتٍ وقفزات عن طريق الحرب. وهناك دراسةٌ تاريخية جيدة حول نمو الدولة الأميركية وارتباطها بالحرب يتضمنها كتاب روبرت هيغ (الأزمة والدولة المتغوِّلة: أحداثٌ حاسمة في نمو الحكومة الأميركية) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٧].

facebook.com/ketabme

يُفترض غالباً أن نشوء احتكاراتٍ إقليمية منظمة عسكرياً بواسطة العنف (أي الدول) والتي توسع سلطاتها عن طريق الاحتلال، هي الصيغة الوحيدة المعقولة، أو حتى العادية لمنظمة سياسية. هناك أمثلة مضادة يقدمها هندريك سبرويت في كتابه (الدولة السيادية ومنافسوها) [برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٤] والذي يدرس فيه أشكالاً أخرى من التنظيمات السياسية هي غالباً ذات طبيعة أكثر اختياريةً، مثل العُصبة الهانزية للتجار الألمان، وأشكالٍ من التنظيمات غير الإقليمية مثل الكنيسة الرومانية والإمبراطورية الألمانية المقدسة.

المؤسسات التي استولت على الاحتكارات الإقليمية وأضفت عليها شرعيةً تتمتع بميزة قدرتها على جعل التكاليف «اجتماعية»، أي توزيع التكاليف على سكانٍ «أسرى». عند فرض تكاليف بسيطة على عدد كبير من السكان، يمكن جمع ثروةٍ كبيرة وإعطاؤها لعددٍ قليل نسبياً من الناس. هذه العملية يشار إليها أحياناً في أدبيات الاقتصاديات الفنية باعتبارها «بحثاً عن العوائد»، وهي تصبح ممكنةً عن طريق «تكاليف المعاملات» المختلفة التي تتحملها مجموعاتٌ صغيرة وكبيرة. وكما لاحظ ميلتون فريدمان، ففي كل بلدٍ يشكِّل فيه المزارعون أقلية كبيرة من السكان، فإنهم يتعرضون لاضطهاد وحشي، ويجري عَصْرُهم لصالح سكان المدن الأقل عدداً بكثير. لكن أينما كان المزارعون هم الأقلية، فإن الكثير منهم يفلحون في استنزاف مقادير كبيرة من المال من السكان الأكثر عدداً بكثير في المدن عن طريق أسعارٍ عالية مضمونة من الحكومة ومشتريات الحكومة من فوائض الإنتاج بأسعارٍ أعلى من سعر السوق، وتخصيص الأراضي الزراعية لهم، ودفع تعويضاتٍ لهم لكي لا يزرعوا الأرض، إلخ، إلخ.

facebook.com/ketabme

يبدو هذا تناقضاً ظاهرياً، على الأقل في الأنظمة الديموقراطية. لكن يمكن فهم المسألة بسهولة عندما ندرك أن تكلفة الحصول على المعلومات والتنظيم (أي معرفة الأفراد بعضهم بعضاً بأن لهم اهتمامات مشتركة، والالتقاء بعضهم مع بعض، والاتفاق على أهداف، وما إلى ذلك) يمكن أن تكون باهظة جداً بالنسبة لمجموعات كبيرة، غير أن هذه التكلفة تقل بدون تناسب بالنسبة لمجموعات صغيرة. وكما لاحظ المتخصص الاجتماعي غايتانو موسكا في دراسته الكلاسيكية لنزاعات المجموعات، فإن «هيمنة أقليةٍ منظمة، تأتمرُ بتعليماتٍ تصدر إليها من جهة واحدة، على أغلبيةٍ غير منظمة، هي حالةٌ حتمية. لا يمكن مقاومةُ سلطة الأقلية على كل فردٍ في الأغلبية يقف وحده في مواجهة الأقلية المنظَّمة بمجموعها. في الوقت نفسه، فإن الأقلية منظمةٌ بدافع السبب نفسه الذي جعلها أقلية. إن مائة رجل يتصرفون بتوافق وانطلاقاً من فهم مشترك بينهم سينتصرون على ألف رجل ليس بينهم اتفاق، ولذلكً يمكن التعامل معهم كلاً على حدة. وفي الوقت نفسه، فإن من الأسهل على الفئة الأولى أن تحقق توافقاً بينها وفهماً مشتركاً بين أفرادها لأنها ببساطة مكونةٌ من مائة رجل لا ألف. يترتب على ذلك أنه كلما كان المجتمع السياسي أكبر، قلّت نسبةُ الأقلية الحاكمة إلى الأغلبيةِ المحكومة، وأصبح من الأصعب على الأغلبية أن تنظم نفسها للوقوف ضد الأقلية» (غايتانو موسكا في: (الطبقة الحاكمة) [١٨٩٦؛ نيويورك: ماكغروهيل، ١٩٣٩، ص ٥٣]).

دراسة أيلولةِ الثروة على هذا النحو كانت موضع اهتمام كبير من جانب المنتسبين للمدرسة الإيطالية في النظرية المالية، والذين كان معظمهم ليبرتاريين ارتقوا بهذا الموضوع إلى مصاف العلوم. كان من

facebook.com/ketabme

أبرز هؤلاء العالم الاجتماعي فيلفريدو باريتو (كتابات في علم الاجتماع)، تحرير إس. إي. فاينر [توتوا، نيوجيرسي: رومان وليتلفيلد، ١٩٧٦]، خصوصاً الصفحات ١١٤ ــ ١٢٠، ١٣٧ ــ ١٤٢، ١٦٢ ــ ١٦٤، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣١٥ و٣١٧ ــ ٣١٨ حول ما أطلق عليه «النهب». كشف باريتو وزملاؤه ظاهرة «الجهل المعقول» ودورها في إدامة طغيان المصالح الخاصة. وقد لاحظ باريتو «أن الكثير جداً من المسائل الاقتصادية معقدةٌ لدرجة أن قلة من الناس هم الذين لديهم حتى فهمٌ سطحي لها. فبين من يستهلكون السكر ليس هناك واحد من ألف يدرك عملية الاستلاب التي تتم بموجب نظام دعم الإنتاج». وشرح باريتو الكيفية التي يمكن أن توزّع بها الدولة التكاليف على مجموعات كبيرة وتركّز المنفعة على مجموعات صغيرة من خلال قصة بسيطة: «لنفترض أنه في بلد يبلغ عدد سكانه ثلاثين مليون نسمة، تم اقتراحُ، بذريعةٍ أو بأخرى، جعل كل مواطنٍ يدفع فرنكاً واحداً سنوياً وتوزيع الحصيلة الناتجة على ثلاثين شخصاً. كلُّ متبرع سيدفع فرنكاً واحداً سنوياً؛ وكل مستفيدٍ سيحصل على مليون فرنك سنوياً. سيختلف موقفُ المجموعتين اختلافاً كبيراً إزاء هذه الحالة. فالذين يأملون الحصول على مليون فرنك سنوياً لن يهدأ لهم بالٌ ليلاً ولا نهاراً، وسيستميلون الصحف لتأييد مصلحتهم عن طريق دفع حوافز مالية لها وسيعملون على تجنيد الدعم لهذه المصلحة من كل جهة، وستقوم يدٌ خفية (بتدفئة) راحات النواب (المعوزين) في البرلمان وحتى الوزراء (في الحكومة)... وفي الجهة المقابلة، فإن الأفراد المهددين بفقدان فرنك واحد سنوياً ــ حتى لو كانوا يدركون تماماً الموضوع برمته ــ فإنهم لن يُضحوا بسبب مبلغٍ بسيط كهذا برحلةٍ إلى الريف أو مخاصمة صديقٍ مفيدٍ ودود، أو معاداة رئيس بلديةٍ أو

facebook.com/ketabme

مسؤولٍ ما. في حالة كهذه، لا شك في النتيجة: الناهبون سيكسبون دون أي اعتراض.

يضم الروادُ الذين أسهموا في الدراسة العلمية للسياسة الحكومية جيوفاني مونتيمارتيني (راجع مقالة «المبادئ الأساسية لنظريةٍ مجردة للمالية العامة» في الكتاب الذي حرره كل من ريتشارد موسغريف وآلان بيكوك بعنوان (كلاسيكيات في نظرية المالية العامة) [طبعة ثالثة؛ نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٩٤]، وآميلكير بوفياني، ومافيّو بانتيليوني، وأول رئيس للجمهورية الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية لويجي إينيودي. وقدم حامل جائزة نوبل في الاقتصاد جيمس بيوكانن دراسة لجذور اقتصاديات الخيار العام في المدرسة الإيطالية في مقال له بعنوان «التقليد الإيطالي في النظرية المالية» ضمن كتابه (النظرية المالية والاقتصاد السياسي) [تشابل هيل: مطبعة جامعة كارولاينا الشمالية، ١٩٦٠].

وحيث إن في المجتمعات الأكثر تعقيداً التي تطورت لما بعد علاقة السيد بالفلاح في التمييز الاجتماعي، قد أصبح كل فرد تقريباً عضواً في أقلية اقتصادية أو اجتماعيةٍ ما، فإن كل فرد يواجه حافزاً مماثلاً لمحاولة انتزاع الثروة من المجموع من خلال محاباة خاصة وترتيبات دعم. وهكذا، وكما لاحظ فريدريك باستيا في العصر الحديث، فإن «الدولة هي الكيان الزائف الكبير الذي يسعى كل فردٍ عن طريقه للعيش على حساب كل فردٍ آخر»، وذلك في مقالته الواردة في كتابه (مقالات مختارة حول الاقتصاد السياسي) [إرفنغتون ــ أون ــ هدسون، نيويورك: مؤسسة التعليم الاقتصادي، ١٩٦٨].

facebook.com/ketabme

يشارُ غالباً لانتزاع الثروة بالإكراه في أدبيات الإقتصاد، ولسوء الحظ، باعتباره «بحثاً عن عوائد»، وهو مصطلحٌ يصفه جيمس بيوكانن بأنه «مصممٌ لوصف سلوكٍ في الأوساط المؤسسية حيث تولِّد جهود الأفراد لزيادة القيمة فضلاتٍ إجتماعية بدلاً من فوائض اجتماعية». الدراسةُ المنهجية لهذا النظام، الذي أطلق عليه باستيا «النهب المتبادل»، والذي يشير إليه التقنيون الاقتصاديون باعتباره «مجتمع البحث عن عوائد»، ولَّدَت أدبيات هائلة سيكون من المستحيل أن نستعرضها هنا. بيد أن أفضل نقطة يمكن البدء منها في تناول هذا الموضوع ربما كانت الكتاب الذي حرره كل من جيمس بيوكانن، وروبرت توليسون، وغوردون تيوللوك بعنوان (نحو نظريةٍ لمجتمع البحث عن عوائد) [كوليج ستيشن: مطبعة جامعة تكساس إيه، ١٩٨٠].

ما يستخلصه الليبرتاريون من الدراسة التاريخية ومن التحليلات الاقتصادية والاجتماعية لنشاط الدولة هو أنه إذا لم يكن بالإمكان استبدال الدولة بشكلٍ آخر ـ طوعي ـ من المنظومات، فإنها يجب أن تكون محدودةً بعناية. حتى لو كانت الدولةُ ضروريةً، فإنها ستبقى كما وصفها توماس باين في كتابه (الإدراك السليم)، بأنها «شرٌّ لا بد منه»، وأنها يجب أن تخضع دائماً للمراقبة والحذر منها. وقد أكد توماس جيفرسون إزاء قرارات كنتاكي لعام ١٧٩٨ المحتجة على قوانين الأجانب والتحريض بأن «الحكومة الحرة تنشأ في الحسد، لا في الثقة؛ الحسدُ وليس الثقة هو الذي يدعو إلى دساتير محدودة، وذلك لتقييد مَن نحن مُلزَمون بوضع السلطة في أيديهم». على الصعيد المحلي، يجب أن تكون الدولةُ مقيدةً بالدستور وشعبٍ يقِظ، وفي العلاقات الخارجية، يجب كبحها من الدخول في نزاعات مع دولٍ أجنبية. وقد نصح جورج واشنطن في خطابه

facebook.com/ketabme

الوداعي بأن «القاعدة العظمى التي يجب أن تحكم سلوكنا بالنسبة للشعوب الأجنبية هي أن تكون علاقاتنا التجارية معهم بدرجةٍ تجعل صلتنا السياسية بهم في أدنى الحدود الممكنة». ولهذا السبب بصورة رئيسية ـ المحافظة على السلام والتوافق الدولي ـ فإن الليبرتاريين قد حبذوا حرية التجارة، لأنه عن طريق التبادل التجاري، تتوطد أواصر الصداقة وتترسخ المصالح وتقلّ احتمالات الحرب. ومثلما أكد واشنطن في خطابه الوداعي، فإن «السياسة والإنسانية والمصلحة تقتضي قيام توافقٍ وتعاملٍ حر مع جميع الشعوب». يمكن العثور على معظم كتابات جيفرسون الرئيسية في الكتاب الذي حرّره ميريل باترسون بعنوان (كتاب الجيب لأقوال جيفرسون) [نيويورك: منشورات فايكنغ، ١٩٧٥]. وهناك مجموعة جيدة من الكتابات المختارة لواشنطن في الكتاب الذي حرره دبليو. بي. آلين بعنوان (جورج واشنطن: مجموعة مختارة من كتاباته) [إنديانابوليس، كلاسيكيات الحرية، ١٩٨٨].

ح ـ نقاد الليبرتارية:

منذ أن عبّر الناس عن شوقهم لمجتمعٍ حر ومساواةٍ فردية حيث تكون العلاقات بين الناس عن طريق القبول، بدلاً من الإكراه، كان هناك نقادٌ حاججوا بأن نظاماً كهذا لن ينجح أو سيكون فوضوياً، أو غيرَ أخلاقي، وأن الأفراد سيكونون معزولين ومُقْتلعين من جذورهم الاجتماعية، أو أن التعاون الطوعي على نطاقٍ واسع سيكون مستحيلاً لأن مصالح الأفراد متضاربةٌ بطبيعتها ولا يمكن أن تؤدي سوى إلى العنف.

لعل أقدم نقدٍ من هذا النوع، وربما أكثره تأثيراً وبراعة في العرض،

facebook.com/ketabme

هو ما جاء في كتاب (الجمهورية)، وهو الحوار الذي كتبه الفيلسوف اليوناني أفلاطون. معظمُ أفكار من يطلق عليهم «السفسطائيون» (هذا التعبير الذي أصبح شتيمةً الآن بفضل الحملات البارعة التي شنها عليهم أفلاطون، الذي نقدهم بلا هوادة) يمكن اعتبارها بدايات الفكر الليبرتاري، ودفاعاً عن الحرية والتجارة والتسامح في بداية نشأتها (بالنسبة لما كان قبلها ولدى جيرانها) في العالم الإغريقي. في الكتاب الثاني من (الجمهورية) يبحث أديمانتو وسقراط نشوء الأسواق، والتنسيق الطوعي، وما نطلق عليه حالياً المجتمع المدني، ويصل أديمانتو إلى الاستنتاج بأن العدالة تكمن في «بعض حاجة... الناس لبعضهم البعض» (٣٧٢أ)، وهي وجهةُ نظرٍ سبقت ديفيد هيوم ومفكري عصر التنوير الاسكتلندي. وقد اعترض غلوكون على هذا المنهج الفكري ووصف مدينةً من هذا النوع بأنها «مدينةُ خنازير» (٣٧٢د). ثم إن أفلاطون جعل سقراط يؤكد أن الرغبة في الترف في أوساط رجال كهؤلاء ستؤدي إلى نشوب نزاع مع جيرانهم لأن «الأرض، بالطبع، التي كانت كافية لغذاء البشر في ذلك الوقت، ستصبح الآن صغيرةً رغم أنها كافية... وعندها يتعين علينا أن نأخذ قطعة من أرض جيراننا إذا أردنا أن يكون لدينا ما يكفي من الأرض للرعي والفلاحة، وهم بدورهم سيسعون لاقتطاعِ جزءٍ من أرضنا إذا سمحوا لأنفسهم بالسعي لكسبٍ لا محدودٍ للمال متجاوزينَ لحدود ما هو ضروري...(و) بعد ذلك، ألا نذهب للحرب نتيجة لذلك يا غلوكون؟» (٣٧٢هـ). ومع الحرب، ستأتي الدولة ونهاية المجتمع الطوعي.

هذه الجدليةُ التي تدّعي بأن عدم قابلية الأهداف والتطلعات البشرية، في نهاية المطاف، للتوافق لها دور كبير أيضاً في تفكير

facebook.com/ketabme

العديد من نقاد الليبرتارية ـ وبشكل يلفت النظر في أوساط الأيديولوجيات العرقية والوطنية الجماعية، وبموجب هذه الأفكار، فإن مصالح مختلف الأجناس أو الشعوب تؤدي إلى نزاعاتٍ لا يمكن حلها ـ وقد أثبت هؤلاء أنهم خصومٌ أشداء لوجهات النظر الليبرتارية. ويمكن العثور على بيانٍ جيد يتضمن الرد الليبرتاري ويوضح إمكانية التعاون بين البشر عندما توضع قواعد العدالة في نصابها، وذلك في كتاب (الفعل البشري) بقلم لودفيغ فون ميزس، خصوصاً المعالجة التي يطلق عليها ميزس «القانون الريكارديانيّ[٤] في المشاركة» وهو عبارة عن دفاع أكثر تحديثاً وتطوراً عن المبدأ الذي طرحه أديمانتو قبل آلاف السنين. وكما يلاحظ ميزس، فإن:

الحقائق الأساسية التي أدت إلى نشوء التعاون والمجتمع والحضارة، وحوّلت الإنسان البدائي الأقرب للحيوان إلى كيانٍ إنساني، هي الحقائق التي تشير إلى أن العمل الذي يتم بموجب تقسيم العمل بين الأفراد هو أكثر إنتاجيةً من العمل المعزول، وأن عقل الإنسان قادرٌ على إدراك هذه الحقيقة. لكن، ومع وجود هذه الحقائق، فإن الناس كانوا سيبقون دوماً أعداء لدودين بعضهم بعض، وخصوصاً لا يمكن التوفيق بينهم في سعيهم لتأمين جزءٍ من المستلزمات النادرة لتأمين موارد العيش التي توفرها الطبيعة. وسيكون كل منهم مرغماً على النظر للآخرين جميعاً كأعداء؛ وسيجعل شوقُ كل إنسانٍ لتلبية رغباته منهُ طرفاً في نزاعٍ

(٤) نسبة للاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣).

facebook.com/ketabme

مرير مع كل جيرانه. لا يمكن على الأرجح تطورُ أي عاطفة في ظل ظروفٍ كهذه.

يمكن العثور على الأسانيد المأثورة للمزاعم بأن الليبرتارية تؤدي إلى الانعزالية والتفتت في كتابات كارل ماركس، وهو ناقدٌ آخر عميقُ التأثير لليبرتارية، والذي أكد في مقال له بعنوان «حول المسألة اليهودية» أن المجتمع المدني، كما يفهمه الليبرتاريون، يقوم على «تفتيت الإنسان» بطريقةٍ «لا يعودُ فيها جوهر الإنسان في الاجتماع بل في الاختلاف». وهكذا فإنه يجب علينا، لتحقيق الجوهر الحقيقي للإنسان، ألاّ نُصِّر، على الحقوق الفردية، التي هي مجردُ عاملِ تفريقٍ بين شخصٍ وآخر، بل بدلاً من ذلك على تفوق المجتمعية السياسية. (وكما أشار عالم الأنثروبولوجيا إيرنست غيلنر في كتابه (شروط الحرية: المجتمع المدني وخصومه) [نيويورك: فايكنغ بنغوين، ١٩٩٤]، فإن تجربة «الاشتراكية الحقيقية» كانت بأنها أدت إلى «ليس إلى إنسانٍ متشكلٍ اجتماعياً من جديد، ولكن بشيءٍ أقرب إلى تفتيت تام أكثر ربما مما عرفه أي مجتمعٍ سابق»).

هناك قدرٌ كبير من الأدبيات الناقدة للماركسية، لكن من المفيد منها بشكلٍ خاص في نقد الفلسفة الكامنة خلفها (وليس مجرد نقد سياسات الدول الماركسية أو استحالة الحسابات الاقتصادية دون أسعار نقدية) العملُ الذي وضعه الفيلسوف البريطاني إتش. بي. آكتون بعنوان (وهمُ العصر: الماركسية ـ اللينينية كعقيدةٍ فلسفية، ١٩٥٥) [لندن: روتلدج وكيغان بول، ١٩٧٢]. (راجع أيضاً دفاعه عن أخلاقيات التعامل في السوق بعنوان (أخلاقيات السوق ومقالات ذات صلة) [تحرير ديفيد غوردون وجيرمي شيرمور؛ إنديانابوليس، مطبعة الحرية، ١٩٩٣]).

facebook.com/ketabme

ثمة نغمة بارزة في نقد الليبرتارية ـ تتصل بالنقد الذي طرحه ماركس ـ مفادها أن الليبرتاريين أساءوا بصورة جوهرية فهم طبيعة الحرية. قام بدراسة هذا الموضوع بينجامين كونستانت في مقاله الوارد في هذه السلسلة، بحثه من جديد تشارلز تايلور (الذي سنتطرق إلى بحثه في جزء لاحق من هذا الفصل) وآخرون حاججوا بأن «الحرية الحقيقية» هي مسألةُ مدى «ضبط النفس» (لمشاعر المرء مثلاً) الذي يستطيع المرء ممارسته، أو مدى قدرته على المشاركة في قرارات جماعية، أو مقدار السلطة أو الثروة التي يتعين على الإنسان جمعها لتحقيق أهدافه، أو خليطٌ معقد من هذه العوامل.

وهناك دفاعٌ ـ تم طرحه أخيراً على أساس اشتراطٍ جديد لمعنى الحرية ـ عن اشتراكية إعادة التوزيع، وعن الحق في تلقي الدعم عن طريق الضرائب المفروضة بالإكراه على الآخرين، حتى لو رفض طالبُ الدعم أن يعمل. قدم هذا الدفاع فيلبي فان باريجيس في كتابه (حريةٌ حقيقية للجميع: ما الذي ـ إذا كان هناك شيء على الإطلاق ـ يمكن أن يبرر الرأسمالية؟) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٥] الذي يدعو إلى حق المتَعمِّدِ للكسل في تلقي الدعم عن طريق التبرعات الإلزامية من قبل الآخرين باعتبار ذلك من متطلبات «الحرية الحقيقية». «الحريةُ الشكلية» فقط (من النوع الذي يدافع عنه الليبرتاريون) هي ما يقال بأنها تتكون من «الأمن» و«ملكية الذات» لكن الحرية «الحقيقة» تضيف للقائمة «الفُرص». وهكذا فإن شخصين قد يكونان حرّين في السباحة عبر بحيرةٍ ما، لكن السبَّاح الجيد فقط هو الحر «فعلاً» للقيام بذلك، وهذه الحرية «الحقيقية» هي الهامةُ حقاً. هناك خطٌّ جدلي مماثل نجده في كتاب آلان هوارث (ضد الليبرتارية: الأسواق والفلسفة والأسطورة) [لندن:

facebook.com/ketabme

روتلدج، ١٩٩٤] الذي يزعم فيه المؤلف بأن ما أصبح يعرف بالليبرتارية ما هو في حقيقة الأمر سوى «مضاد لليبرتارية» لأنه لا يضمن التمتع بالحرية «الحقيقية» التي يبدو أنها تحتاج لإكراهٍ واسع النطاق لكي تتحقق.

بوسعنا، بالطبع، أن نشترط بأننا سنستخدم الحرية لتعني شيئاً واحداً، ولا شيء غيره، أو أننا سنستخدم الحرية لتعني السلطة أو الثروة أو الشخصية الجيدة أو ما إلى ذلك، لكن لدينا فعلاً كلمات جيدة ودقيقة تماماً لهذه الأشياء (سلطة، ثروة، وشخصية جيدة)، والقولُ باستخدام كلمة «حرية» لتعني أحد هذه الأشياء لا يوفر لنا عوناً يذكر في فحص المشاكل الصعبة للعدالة. (هناك مجموعة مفيدة من المقالات حول طبيعة الحرية بما في ذلك وجهات نظر مختلفة بهذا الشأن نجدها في كتابٍ من تحرير ديفيد ميللر بعنوان (الحرية) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩١] مقبتسٍ من مختارات من كتاب فريدرك هايك بعنوان (دستور الحرية). يدافع هايك عن وجهة النظر التقليدية بأن الحرية تعني الحرية من الاعتماد على الإرادة الكيفية لشخصٍ آخر).

وهناك مجموعة من المقالات الناقدة لليبرتارية على أساس أن الليبرتاريين قد أساءوا فهم الحرية والمساواة على السواء نجدها في كتاب ستيفن داروول بعنوان (الحرية المتساوية) [آن آربر: مطبعة جامعة ميشيغان، ١٩٩٥]. يبيّن داروول أنه يجري النظر للحرية والمساواة أحياناً باعتبارهما مُثلاً متناقضة، ولكن «هناك معان لا تناقض فيها، من وجهة نظر كل الناس، بين الحرية والمساواة» غير أنهما مفهومان متساندان ويعزز كلاهما الآخر بصورة متبادلة. فالركن الأساسي لليبرتارية، على سبيل المثال، هو المبدأ القائل أن

facebook.com/ketabme

لكل الناس مكانةً أخلاقيةً متساوية بفضل تمتعهم بحقوقٍ طبيعية متماثلة تماماً، لا يجوز انتهاكها، في «حياتهم، وصحتهم، وحريتهم، وأملاكهم (حسب منطوق عبارة جون لوك). الحريةُ، بالمعنى الواسع للحرية من التعرض لهذه الانتهاكات، هي قيمةٌ بين متساوين؛ ويتم تحقيقُها عندما يتم احترام حقوق كل إنسان على قدم المساواة. لذلك فإن الليبرتاريين في طرحهم لنموذجٍ للحرية فإنهم يطرحون في الوقت نفسه نموذجاً للمساواة. وهو يفسر كليهما باعتبارهما جوانب متكاملة لمفهومٍ شامل للعدالة». المقالاتُ الواردة في الكتاب بأقلام فلاسفة اشتراكيين وديموقراطيين اجتماعيين مرموقين «يمكن اعتبارُها جميعاً نقداً لليبرتارية»، أي أنها تُظهر أن فكرةً بديلةً للحرية أو المساواة قد تكون متفوقة على المفهوم الليبرتاري «التكميلي». الآراء المطروحة متنوعة ومبدعة وكل منها يستحق رداً خاصاً به، لكن هناك رداً عاماً واحداً طرحه الليبرتاريون لم يجر التطرق إليه: عندما تكون لدى البعض السلطةُ لفرض «مساواةٍ» في الممتلكات أو الأحوال بين الآخرين جميعهم، فإن أولئك الذين لديهم السلطة للقيام بذلك سيتبوأون مكاناً في السلطة فوق الآخرين الذين لن يصبحوا بعد ذلك متساوين معهم. المساواةُ في الحرية، أو المساواة أمام القانون قد لا تتطابق مع وجود سلطة فرض المساواة في الظروف. وقد عبر فريدرك هايك عن هذه المشكلة ببراعة في كتابه (الطريق إلى الرِّق) خصوصاً في الفصول المعنونة: «من، ومن؟» و«لماذا يصل الأسوأ إلى القمة؟».

هناك خط بارزٌ آخر بشكل خاص في نقد الليبرتارية طوّره جي. إيه. كوهين، الأستاذ في جامعة أكسفورد والمنَظِّر الماركسي في كتابه (مُلكية الذات، والحرية، والمساواة) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٥]، وهو إلى حد كبير نقد متواصل لروبرت

facebook.com/ketabme

نوزيك. (الكثير من آراء كوهين تقنية إلى حد ما وتستند إلى ادعاءات مثيرة للجدل حول طبيعة العقلانية، ونظرية المساومة، وقضايا أخرى، لذلك فهي موجهةٌ للقراء الأكثر تطوراً الذين كانوا قد قرأوا نوزيك أصلاً إضافة إلى جون لوك، وربما حتى بعض الأدبيات في نظرية المساومة والتفاعل الاستراتيجي). تبرز آراء كوهين ضد الليبرتارية، إلى جانب آراء أخرى عديدة، في معالجاتٍ لليبرتارية قدمها المنَظِّر السياسي ويل كايمليكا في كتابه (فلسفة سياسية معاصرة: مقدمة) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٠]، الجزء ٤، ومن قبل العالمة السياسية الاشتراكية آتراكتا أنغرام في كتابها (نظريةٌ سياسية للحقوق) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٤] الذي تضع فيه مقاييس جديدة للذم والتوبيخ الشخصي موجهةً ضد منظِّرين ليبرتاريين في كتابٍ أكاديمي.

يسعى كوهين لتشويه الليبرتارية عن طريق إنكار أن حق الإنسان في ملكية نفسه («امتلاك الذات») يؤدي لنظامٍ من الملكية الخاصة في أشياء قابلة للتحويل («ملكية عالمية»). (يرفض كوهين فكرة امتلاك الإنسان لشخصه أيضاً، لكنه مستعدّ لقبولها افتراضاً لأغراض الجدل). في كتاب (ملكية الذات، والحرية، والمساواة)، طرح كوهين «بديلاً لفرضية نوزيك (متوفرٌ لمن يرغب) بشأن العالم الخارجي، وهو القولُ بأنه مملوكٌ على المشاع من قبل كل الناس، مع حق كل إنسان في الاعتراضِ على استخداماته المحتملة. وقد أثبتُّ بأن المساواة النهائية في الظروف مضمونةٌ عندما تقترنُ فرضية المساواة في ملكية الموارد الخارجية مع فرضية امتلاك الذات» (ص ١٤). بيد أن كوهين يرتكب في هذه الأثناء عدة أخطاء في نظرية المساومة (فهو يفترض أن هناك استراتيجيةً فريدةً للمساومة العقلانية تحقق نتائج حاسمة) ويخلط بين مختلف السيناريوهات التي يصفها.

facebook.com/ketabme

وبالدرجة نفسها من الأهمية، فإن كوهين لا يبرر الحالة التي يكون فيها كلُّ موردٍ في العالم «مملوكاً بصفة مشتركة من الجميع مع حق الاعتراض على استخداماته المستقبلية»؛ فقد تمت دراسة هذه الناحية ورفضت باعتبارها غير معقولة منذ عدة مئات من السنين من قبل جون لوك الذي لاحظ في الفصل ٢٨ من بحثه الثاني في الحكومة أنه «لو كان قبولٌ كهذا ضرورياً، لكان الجنس البشري قد هلك جوعاً رغم الوفرة التي حباه الله بها». وقد رد البروفيسور جان نافيرسون على بعض آراء كوهين في كتابه المعنون (الفكرة الليبرتارية) [فيلادلفيا: مطبعة جامعة تيمبل، ١٩٨٨]، إضافة إلى رد ديفيد غوردون في كتابه بعنوان (إعادة إحياء ماركس: التحليل الماركسي للحرية والاستغلال والعدالة) [نيوبرونزويك، نيوجيرسي: منشورات ترانسأكشن، ١٩٩٠].

هناك مجموعةٌ أخرى من الآراء التي ترفض الادعاء بأن لكلِّ إنسانٍ الحق في ملكيةِ ذاته نجدها في مقالات البروفيسور ريتشارد آرينسون بعنوان «ملكية ذاتية لوكيانية[(٥)]» (مجلة **دراسات سياسية، المجلد ٣٩، ١٩٩١**) التي استطاعت تأكيد أن «ملكية الذات ليست حاسمة بدرجة تشابه المفاهيم التنافسية» (وهو ادعاء مثير للشك ولا سَنَد له)، وأنه «من الواضح أن ملكية الذات تتناقض حتى مع أدنى متطلبات الإنسانية» (وهو أيضاً ادعاءٌ لا سند له، لكنه دليلٌ على أن آرينسون لا يتفق مع وجهة النظر الليبرتارية حول إمكانية نظامٍ طبيعي)، ومقالة بعنوان «حقوق الملكية في الأشخاص» (مجلة **الفلسفة والسياسة الاجتماعية**، مجلد ٩، عدد ١، ١٩٩٢) والذي

---

(٥) نسبةً إلى جون لوك.

facebook.com/ketabme

«يعضُّ فيه على الجرح» ويجادلُ بأن «دعاة المساواة يجب أن يتفقوا مع نوزيك على أن المساواة الأفقية قد تقتضي عمالةً إجبارية إذا كان سيكون هناك إعادة توزيع لمساعدة المحتاجين» وأن «العمالة الإجبارية يمكن أن تكون سياسةً للدولة مقبولةً أخلاقياً». وكما يلاحظ آرينسون، فإنه «بناء على معيار تطبيق ملكية الذات، فإن ليبرالية دولة الرعاية والاشتراكية تبدوان وكأنهما تنطويان على ما يوازي أخلاقياً علاقات السيد والعبد. وكان ردُّ المساواتي المتبني لمفهوم دولة الرعاية هو أن القضاء على الإقطاعية عمليةٌ متدرجة أخلاقياً، لأن علاقات الملكية الشخصية في الطبيعة الإقطاعية تفرض نقل ملكية الموارد من الأشخاص غير المستفيدين إلى الأشخاص المستفيدين أصلاً. حقوقُ الملكيةِ في الأشخاص التي تقرها ليبرالية دولة الرعاية والاشتراكية، رغم أنها متشابهة ظاهرياً، مختلفةٌ في الجانب الأخلاقي الهام من حيث إنها (عند تنظيمها عقلانياً) تفرض نقلاً لملكية الموارد من الأشخاص الأفضل حالاً إلى الأشخاص الأسوأ حالاً».

يستحق آرينسون الثناء على صدقه، مع أنه لم يبين ماذا يحدث عندما لا يجري «تنظيمٌ عقلاني لحقوق الملكية في الأشخاص التي تقرُّها ليبرالية دولة الرعاية والاشتراكية»، ولا لماذا ينبغي لنا أن نتوقع أبداً أن يتم تنظيمُ أنظمةِ سلطةٍ وعنف كهذه بصورة منهجية بالطريقة التي ربما كان يفضلها. (هذا يعكسُ الفشل المعتاد للمفكرين المضادين لليبرتارية في التمييز بين النوايا والنتائج. هذا التمييزُ البسيط هو السمة الأساسية للاقتصاد السياسي الليبرتاري الذي يميزه عن سائر العلوم الاجتماعية العلمية الحقيقية).

ويحشد الأكاديمي البريطاني المرموق ريموند بلانت المفكرين

facebook.com/ketabme

الليبرتاريين في معالجته للقضايا المطروحة حالياً في الفلسفة السياسية في كتابه (الفكر السياسي الحديث) [أكسفورد: بلاكويل، ١٩٩١]، حيث يقابل بين وجهات النظر الليبرتارية وبين الأيديولوجيات المحافظة والاشتراكية بطريقة مشوقة. وهناك كتاب من تأليف نورمان باري بعنوان (مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة) [طبعة ثالثة؛ لندن: ماكميلان، ١٩٩٥] يطرح أيضاً وجهات النظر الليبرتارية في سياق النظرية السياسية الحديثة. (كلاهما أكثرُ نزاهة في عرضهما لوجهات النظر الليبرتارية إضافة لوجهات النظر الأخرى التي ربما كانا لا يتفقان معها شخصياً، من معظم الأعمال المكتوبة كمقدمات للنظرية السياسية).

وهناك كتاب جدلي للغاية في نبرته ونواياه، والذي يتحدى التفريق الليبرتاري الكلاسيكي بين النوايا والنتائج وضعه آلبرت هيرشمان بعنوان (لغة رد الفعل: الضلال والعبث والخطر) [كامبردج: ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفرد، ١٩٩١]. (عمل هيرشمان بليغٌ لغوياً للغاية بذاته ويجمع بين طائفة متنوعة من وجهات النظر ـ متعاملاً معها جميعاً بمعيارٍ واحد، ولذلك فإن العمل ليس حول الليبرتارية بصورة رئيسية، بل حول طبيعة الجدل بكون «النتائج الجيدة» لا تتدفق دائماً من «نوايا جيدة»). وربما كان أفضل «دحضٍ» لوجهة النظر هذه هو ببساطة الإشارة إلى كثير من الرؤى التي تم اكتسابها من التأمل في النتائج غير المقصودة للأفعال. ومقالة «ما يُرى وما لا يُرى» في هذه السلسلة هي ردٌّ جيد على أولئك الذين لا يقدرون على التمييز بين النوايا والنتائج.

الفكرة العامة بشأن تناقضٍ مزعوم بين المجتمع والحرية الفردية تناولها بطريقة مفصلة نقاد «جماعيون» عصريون لليبرالية. «الجماعيةُ» تعبيرٌ

facebook.com/ketabme

نادراً ما يؤمن به أولئك المقصودون به، لكنه طريقة مفيدة لوضع عدد من المفكرين في مجموعة والذين، رغم أنهم قد يعتبرون في نواحٍ أخرى «يساريين» أو «يمينيين»، يرفضون بشكل عام أخلاقيات الفردية، ويصرون على أفضلية المجتمعية، والتي يُفترض دائماً تقريباً ودون نقاش كثير بأنها تعني الدولة.

وقد قدم تشارلز تايلور، وهو جماعي بارز، نقداً مباشراً بشكل خاص لليبرتارية في مقالاته «الذرية» و«ما الخطأ في الحرية السلبية» (كلاهما متوفران في كتابه: الفلسفة والعلوم السياسية: أوراق سياسية) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٥] ص ١٨٧ ـ ٢١٠ و٢١١ ـ ٢٢٩. يرى تايلور، من بين انتقاداتٍ عديدة، أنه ينبغي فهم الحرية باعتبارها قدرةً، بدلاً من أن تكون علاقةً بالآخرين، وأن أحد الشروط الأساسية لقدرةٍ كهذه هو الانتماءُ لنوعٍ معين من المجتمعات التي يمكنها رعايةُ هذه القدرة، ويطلق على هذا الادعاء «الأطروحة الاجتماعية». وهكذا فإن «من المستحيل تأكيد أفضليةِ الحقوقِ؛ لأن تأكيدَ الحقوق مدار البحث يعني تأكيدَ القدرات، وإذا اعتبرنا أن الأطروحة الاجتماعية صحيحة في ما يتعلق بهذه القدرات، فإن هذا يفرضُ علينا الالتزام بالانتماء». والالتزامُ بالانتماء يترتب عليه الالتزام بالخضوع للضرائب، والقيود، وأوامر الدولة. النقاط الخارجة عن السياق في هذا المقال عديدة، لكن ربما كان أبرزها هو الادعاء بأن الخضوع لمجتمعٍ سياسي هو ضرورةٌ لتطوير القدرة على الاختيار. بيد أنه يترك ثغرةً لناقدٍ تاريخي مُطَّلع للمشروع الجماعي. (نادراً ما يكون التاريخ حجة قوية في أوساط النقاد الجماعيين لليبرتارية الذين يلجأون عادة لتأملات رهبانية بدلاً من معرفةٍ حقيقية بأحداثٍ تاريخية). وكما يعترف تايلور «فإن من الممكن الآن بروز مجتمعٍ وثقافةٍ متلائمين مع الحرية

facebook.com/ketabme

من خلال الترابط الطبيعي لجماعاتٍ فوضوية. لكن يبدو من الأكثر ترجيحاً، من خلال السجلات التاريخية، أننا نحتاج بالأحرى لأجناسٍ أخرى من المجتمعات السياسية». وكما بيَّن المؤرخون في القرون الوسطى تكراراً، فإن الحرية والفردية قد ازدهرتا بالذات في أوساط المجتمعات الثورية (يمكنك تسميتها «فوضوية») في أوروبا، التي أصبحت تعرف اليوم باعتبارها مدناً. (يمكن اعتبارُ العمل الذي كتبه هنري بايرين بعنوان (مدن القرون الوسطى: أصولها ونمو التجارة) الذي استشهدنا به في القسم الفرعي (ب) أعلاه، نقطة جيدة للبداية، لكن هناك أعمالاً أخرى حول التاريخ الأوروبي تروي القصة نفسها). وكما لاحظ المؤرخ أنتوني بلاك في كتابه (النقابات في القرون الوسطى والمجتمع المدني) [إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل ١٩٨٤]، فإن «كلمة جماعات قد استخدمت في المدن في عهودها الأولى كهتافات لحشد الجهود للدفاع عن حرية المنضوين تحتها» (ص ٤٩)، وإن «النقطة الحاسمة بشأن النقابات والجماعات على حد سواء كانت أن الفردية والمشاركة مَضَتا هنا جنباً إلى جنب. كان بوسع المرء تحقيق الحرية بالانتماء إلى هذا النوع من الجماعات». (ص ٦٥). الحرية لم تبرز في الدول والإمبراطوريات الكبرى التي قامت على الفتوحات، بل في النقابات والجماعات والمشاركات الأخرى التي قامت على أساس القبول الحر.

أحدُ المواضيع العامة في نقد الجماعية كان هو بأن الأفراد يتشكلون من خلال مجتمعاتهم لا العكس، وأن من بين العوامل التي تشكل شخصاً ما التزاماته. وبالتالي، فبدلاً من أن تكون التزامات معينة موضوعاً للاختيار، فإننا نتشكلان ـ ككياناتٍ أخلاقية ـ عن طريق التزامات مقررة: التزامات نحو طبقة، أو قبيلة، أو شعب، أو دولة. قدم وجهة النظر هذه ببراعة مايكل سانديل، الأستاذ في جامعة

facebook.com/ketabme

هارفرد، في كتابه (الليبرالية وحدود العدالة) [كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٢]، وهو إلى حد كبير نقدٌ لاثنين من الديموقراطيين الاشتراكيين «الليبراليين»، هما جون راولز ورونالد دواركن، بيّن فيه الأسس الجماعية المضادة لليبرالية في آرائهما وكيف أنها تتناقض مع عناصر الفردية الليبرالية التي يتبنيانها. ويرى سانديل أيضاً أنه بالنظر إلى أن «التفاهمات المشتركة» هي ما يشكل كياناتنا، ونظراً لأن هذه «تشمل موضوعاً أوسع بكثير من الفرد وحده سواء كان عائلةً أو قبيلة أو مدينة أو طبقة أو شعباً أو أمة، فإنها، بهذا القدر، تُعَرِّف الجماعة بمعنىً تكويني». إنها قفزةٌ قصيرة للاستنتاج بأن الفردية خطأٌ في جوهرها، وأن «حدود الذات لم تعد ثابتة، وأنها تأخذ صفة الفردية مسبقاً وتُعطى قبل التجربة». هذا يعني أن «الذات» مدار البحث ليست شخصاً بيولوجياً متفرداً عددياً (بيل أو ماري أو صمويل أو جانيت) بل هي «الذات» المتكونة منهم جميعاً. هذه المقولة يفندها الفيلسوف جون هالدان في مقالة «الأفراد ونظرية العدالة» (مجلة **ريشيو**، مجلد ٢٧، عدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥) الذي يؤكد دون مواربة أنه «يمكن أن تكون هناك مشاركةٌ في الملامح فقط إذا اتصف بها أفرادٌ هم في الأساس متنوعون عددياً». الطريق «المعرفي» إلى الجماعية الذي يسلكه سانديل سلكه من قبله «اليقينيون الكاثوليك» في القرن الثالث عشر مثل سايغر البرابانتي[٦]، وأغلقه توماس أكويناس، الذي طرح بوضوح مسألة أخلاقيةِ وميتافيزيقيةِ الفردية في دفاعه الممتاز عن الفردية في كتابه (حول وحدة العقل ضد اليقينيين) [ميلووكي:

---

(٦) نسبة إلى دوقية برابانت سابقاً (١١٩٠-١٨٣٠) بين هولندا وبلجيكا حالياً.

facebook.com/ketabme

مطبعة جامعة ماركويت، ١٩٦٨]. دحض توماس بصورة أساسية الحجة نفسها في معرض تأييده للاقتراح بأن للجنس البشري عقلاً واحداً أو روحاً واحدة. وكان رأي توماس إزاء ذلك أنه يمكن مشاركة الفهم أو الأفكار بين أناس كثيرين دون افتراض وضع هذه الأفكار في عقلٍ واحد، وأن الفكرة بحد ذاتها «سخيفة ومخالفة لحياة البشر (لأنه سيكون من غير الضروري الاستعانة بمشورة أو سن قوانين)» و«يترتب على ذلك أن العقل موحدٌ بنا بطريقةٍ تجعله ونحن معاً نشكّل ما هو حقيقةً كيانٌ واحد».

وهناك جدلية جماعيةٌ أخرى طرحها ديفيد ميللر، الأستاذ الاشتراكي والقومي في جامعة أكسفورد، الذي أيد فعلياً ما يراه هايك من أن الاشتراكية ودولة الرعاية الاجتماعية المتشددة تستند إلى أسسٍ قبلية ومضادةٍ للمدنية العامة (الكوزموبوليتانية). ويدافع ميللر عن تكاثر «الأساطير القومية» (المماثلة «للأكاذيب النبيلة» لأفلاطون) باعتبارها أساس التزامات الدولة الاشتراكية أو دولة إعادة التوزيع، وبشكل خاص في كتابه (حول القومية) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٥]. ويلاحظ ميللر أن «سياسات إعادة التوزيع من النوع الذي يفضله الاشتراكيون ستستدعي، على الأرجح، درجة كبيرة من التضامن الاجتماعي إذا كان لها أن تحظى بقبولٍ شعبي، ولهذا السبب، يتعين على الاشتراكيين أن يكونوا ملتزمين بصورة أشد من الليبراليين الكلاسيكيين بالدولة ـ الأمة كمؤسسةٍ يمكنها جعل تضامنٍ كهذا فعالاً من ناحية سياسية». أحد الردود الليبرتارية الواضحة إلى حد ما على هذه المقاربة القومية هو الإشارة ببساطة إلى فظائع القومية والجماعية في القرن العشرين، لكن هناك ردوداً فلسفية أعمق يمكن استخدامها أيضاً، ويمكن أن توفر سرداً للعواقب الوخيمة للقومية. من أبرز الكتب التي تتضمن ردوداً كهذه كتاب

facebook.com/ketabme

إيلي كيدوري بعنوان (القومية) [طبعة رابعة، أكسفورد: بلاكويل، ١٩٩٣] الذي يُخضع فلسفة القومية لنقدٍ ساخر. وهناك ناقد آخر للفكر القومي والاشتراكي هو الاقتصادي النمساوي لودفيغ فون ميزس، الذي حاجج في كتابه (الأمة، والدولة، والاقتصاد، ١٩١٩) [نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ١٩٨٣] بأن وجود أمم وثقافات مختلفة يوفر حجة لوضع حدودٍ للدولة، بدلاً من فرض تماثليةٍ قومية لتحقيق أهدافٍ اشتراكية أو أهداف دولة رعاية اجتماعية: «كل من يريد السلام بين الشعوب يجب عليه السعي لوضع حدود صارمةٍ للغاية للدولة ومدى تأثيرها».

نقاد الليبرتارية من «الجناح اليميني» حبذوا موضوع «الجماعية» بصورة عامة مع أنهم نادراً ما يفسرون جماعيتهم الميتافيزيقية إلى الحد الذي يقوم به غالباً النقاد الجماعيون من «الجناح اليساري». (من اللافت أن الليبرتاريين يرفضون عادةً التقسيم «اليساري ـ اليميني» من حيث إنه يوفر، على الأقل، خياراً لا ينفذ، وقد انعكس هذا في نقد الليبرتارية من جانب كل من «يساريين» و«يمينيين» حسب تعريفهم لأنفسهم).

وتعرضت الليبرتارية لحملة عنيفة وموجعة، بل وشخصية، من شخصية محترمة من المحافظين في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وهو رسِل كيرك في مقالة: «الليبرتاريون: الطائفيون المزقزقون» في الكتاب الذي حرره جورج كاري بعنوان (الحرية والفضيلة: نقاش المحافظين والليبرتاريين) [لانهام، ماريلاند: مطبعة جامعة أميركا، ١٩٨٤]، والذي يحوي عدداً من المقالات حول المواضيع التي تفصل بين الليبرتاريين والمحافظين. لم يتحدد بتاتاً بصورة تامة وواضحة معنى مصطلح «محافظة» في السياسة الأميركية، ولذلك

facebook.com/ketabme

ينبغي فقط ملاحظة أن كيرك يمثل على الأقل وجهة نظرٍ محافظةٍ واحدة تختلف عن وجهة النظر الليبرتارية في كل ناحيةٍ تقريباً، بدءاً من أهمية الفرد إلى جذور النظام إلى طبيعة الدولة.

يستشهد كيرك ومحافظون آخرون غالباً بإدموند بيرك باعتباره معارضاً للمثل الليبرتارية، لكن بيرك في الواقع أكثرُ تعقيداً، والقراءةُ المتأنية له ستظهر أنه يطرح نسخةً معينة من الفهم الليبرالي الكلاسيكي أو الليبرتاري لمجتمعٍ مدني وحرية فردية. هذا يقتضي بعض الشرح، لأن بيرك اقترن في الإدراك العام بكتابٍ واحد تقريباً وهو (تأملات في الثورة الفرنسية) وهو كتاب يمكن العثور فيه على العديد من الرؤى الليبرتارية الحكيمة، إضافة إلى عدد قليل جداً من العبارات السخيفة فعلاً، وهذه الأخيرة جاءت لتُلوِّن التقدير لهذا الكتاب من جانب القراء فيما بعد. من بين الفقرات السخيفة، بل حتى المحرجة، وصفُه التالي لملكة فرنسا: «لم يهبط على هذا الكوكب بالتأكيد مشهدٌ أكثر بهجةً، رغم أنها تبدو بالكاد قد مسته... قليلاً ما أحلم بأنه ينبغي لي أن أحيا حتى أرى مثل تلك المصائب تحيقُ بها في أمةٍ من الرجال ذوي الشهامة، في أمةٍ من الرجال ذوي الشرف والفروسية. لقد خطر لي أن عشرة آلاف سيف قد استُلَّت من أغمادها للانتقام حتى من مجرد نظرة شزرتها بوقاحة ــ ولكن عصر الشهامة قد ولّى ــ وجاء بعده عصر سفسطائيين واقتصاديين وحسابات؛ ومجدُ أوروبا انطفأ إلى الأبد».

هذا الهذر اللغوي يشكل بالتأكيد إساءة لذكرى بيرك، لكن عدداً قليلاً من الفقرات السخيفة ينبغي ألا يحجب عنا نقده المبدع للأحداث في فرنسا، من مصادرة أملاك الكنيسة إلى تمويل الديون

facebook.com/ketabme

التي ورثتها الدولة إلى إحلال الأوراق النقدية بدلاً من الذهب والفضة.

دافع بيرك عن الثورة الأميركية، وميزها عن الثورة الفرنسية من حيث دفاع الثورة الأميركية عن الحقوق التاريخية القائمة. جوهر نقد بيرك للثورة في فرنسا هو اعتراضه على الحقوق المجردة أو الحقوق المبررة بمصطلحات تجريدية فقط، بدلاً من حقوق تاريخية قائمة. وفي دفاعه عن الثورة الإنكليزية لعام ١٦٨٨، كتب بيرك في كتابه (تأملات) أن «الثورة قامت للحفاظ على قوانيننا وحرياتنا القديمة التي لا خلاف عليها، وذلك الدستور القديم للحكومة وهو ضماننا الوحيد للقانون والحرية». وكما لاحظ، فإن أعظم المفكرين القانونيين الإنكليز «يعملون بدأب لإثبات أصالة حرياتنا». الحقوق التي تصاغ بصورة تجريدية فقط (مثل «حقوق الإنسان») هي، من وجهة النظر هذه، أقل احتمالاً لأن تكون مستقرة وأن تضمن الحرية، من الحقوق ذات «الأصالة»، تلك التي نشأت بمرور الزمن، وتتمتع بشرعية التقاليد، وتُفهم باعتبارها ميراثاً لشعب حر. يستطيع المرء بالتأكيد أن يجادل في صحة هذا الادعاء، لكنه متسقٌ مع، وأثبت أنه أسهم إسهاماً كبيراً في، نمو الليبرتارية الحديثة. (هناك سيرة ذاتية لبيرك صدرت أخيراً تظهره كليبرالي وضعها كونور كروز أوبريان تحت عنوان (اللحن العظيم: سيرةٌ موضوعية لإدموند بيرك) [شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٩٢]. إضافة لذلك، فإن التفسير المحافظ المجرد لبيرك ينبغي أن يتعامل مع كتابه الصادر عام ١٧٥٦ بعنوان (دفاعاً عن المجتمع الطبيعي) [تحرير فرانك باغانو؛ إنديانابوليس: كلاسيكيات الحرية، ١٩٨٢]، والذي يُعدّ إما نقداً مثيراً للدولة أو محاكاةً ساخرةً استثنائية بليغة للفكر المضاد لمركزية الدولة، كما يؤكد أنصار مركزية الدولة المحافظون.

facebook.com/ketabme

هناك نقدٌ محافظ للفكرة الليبرتارية القائلة بأن على الدولة أن تحدد دورها بمنع الاعتداءات الواضحة تماماً على الآخرين وأنها لا ينبغي أن تعمل على «تشريع الأخلاق»، نجده في كتاب جيمس فيتزجيمس ستيفن (الحرية والمساواة والأخوة، ١٨٧٣) [إنديانابوليس: كلاسيكيات الحرية، ١٩٩٣]، والذي يعرض دفاعاً عن الإكراه باعتباره أساساً للدين والأخلاق. هذا الاعتقاد بأنه في غياب سلطةٍ إكراهية للمحافظة على الأخلاق، فإن البشر ببساطة سيتصرفون دون رادع، وأن الغرض من وجود سلطة الدولة هو «جعل البشر أخلاقيين»، دافع عنه أيضاً الفيلسوف المحافظ من جامعة برنستون روبرت جورج في كتابه (جعل البشر أخلاقيين: الحريات المدنية والأخلاقيات العامة) [أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٣]. وإضافةً للآراء التي يطرحها جون ستيوارت ميل (راجع المقالات المختارة له في هذه السلسلة)، فهناك دفاعٌ مفيد عن الآراء الليبرتارية حول الأخلاق نجده في مقال داعية تحرير العبيد والمدافع عن الاعتدال ليساندر سبونر عام ١٨٥٧ بعنوان: «الرذائل ليست جرائم» في الكتاب الذي حرره جورج سميث بعنوان (مختارات من كتابات ليساندر سبونر) [سان فرانسيسكو: فوكس وويلكز، ١٩٩٢]. هناك أيضاً الدراسات التجريبية العديدة للنتائج الفظيعة لمحاولة فرض الأخلاقيات على المجتمع (زيادة جرائم العنف بسبب الحوافز العكسية للأسواق السوداء، وتحويل موارد الشرطة النادرة عن ملاحقة مرتكبي جرائم العنف واعتقالهم، وفساد الشرطة نفسها، والكثير الكثير غير ذلك)، التي توفر أسباباً قوية لمعارضة فرض معايير أخلاقية عن طريق القوة والإكراه، بدلاً من تنمية الأخلاق عن طريق اللجوء إلى الإقناع والقدوة. (من الأمثلة الجيدة على دراسات كهذه كتاب ديفيد راسموزين وبروس بنسون بعنوان (التشريح الاقتصادي

facebook.com/ketabme

لحرب المخدرات) [لانهام، ميريلاند: رومان وليتلفيلد، ١٩٩٤] والذي يبيّن كيف تنمو الجريمة المنظمة في ظل الحظر، ويبيّن كيف ولماذا تراجعت معدلات الجريمة لمدة أحد عشر عاماً متوالية في أعقاب إلغاء حظر الكحول؛ والكتاب الذي حرره رونالد هاموي بعنوان (التعامل مع المخدرات: عواقب الرقابة الحكومية) [كامبردج، ماساتشوستس: بالنيغر، ١٩٨٧] الذي يضم مقالات لمفكرين وقضاةٍ وآخرين يقفون ضد منع المخدرات؛ وكتاب من تأليف ريتشارد بوزنر بعنوان (الجنس والعقل) [كامبردج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفرد، ١٩٩٢] الذي يؤكد فيه قاضٍ مرموق وأستاذ في القانون، انطلاقاً من أسس نفعية إلى حد كبير، أن الحقوق الفردية وملكية الذات ينبغي أن يكونا القاعدة؛ وكتاب ريتشارد إيبستين (مساومة الدولة) [برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٩٣] الذي يدرس فيه المشاكل الناشئة عن استخدام سلطة الدولة بطريقة انتقائية لتوزيع الفوائد والأعباء والأوامر والمحظورات).

خاتمة

ما من قائمة أو مقالة قصيرة يمكن أن تكون منصفة في التعريف بالآراء التي طرحها المفكرون الليبرتاريون. بيد أن المعيار ليس هو كم كتبوا، بل كم ساعدتنا أفكارُهم في فهم العالم، وقادت خطانا ونحن نحاولُ أن نحيا حياة كريمة تحوطها العدالة والرحمة والإنسانية. وأعتقد أن الليبرتارية، وفقاً لهذا المقياس، تتفوق على النظريات الأخرى أو مناهج العقائد المنظمة الأخرى. لكن الأمر يعود لكم فيما إذا كنتم تتفقون أو تختلفون معي في ذلك.

facebook.com/ketabme

facebook.com/ketabme

فهرس الأعلام

facebook.com/ketabme

ت

ث

ج

facebook.com/ketabme

facebook.com/ketabme

ع

غ

ف

ك

ل

facebook.com/ketabme

facebook.com/ketabme

ي

facebook.com/ketabme

فهرس الأماكن

facebook.com/ketabme

facebook.com/ketabme

هـ

و

ي

facebook.com/ketabme

facebook.com/ketabme



WWW.MISBAHALHURRIYYA.ORG

مشروع غير ربحي لمعهد كيتو لا يتبع لأي حزب، وعمله تعليمي يسعى إلى طرح آراء الحرية في المجتمع لصانعي القرار، والمراقبين، ورجال الأعمال، والطلاب ووسائل الإعلام في الشرق الأوسط. ومن أجل هذا الهدف سوف ينشر المشروع مقالات رأي، وتقارير خاصة بالسياسات، وترجمات لأعمال عالمية مرموقة وجادة. ومن خلال الكتب، والصحف، وشبكة الإنترنت وغيرها من الأدوات باللغة العربية، سوف يجلب «مصباح الحرية» إلى شعوب الشرق الأوسط رسالة عن الحرية، والمبادرة في إقامة المشاريع، والتعاون السلمي ليحلّ مكان الحكم الاستبدادي، والتبعية والصراع الذي ميّز جزءاً كبيراً جداً من تجربتهم.

facebook.com/ketabme

7



مستقبل الليبرتارية

«قد يبدو السلوك الليبرتاري نحو التغيير بالنسبة لبعض القراء متناقضاً. الليبرتاريون يؤمنون بآفاق التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي، لكنهم مع ذلك يصرون على الالتزام الصارم بالمبادئ القديمة والثابتة للحكومة. لا تناقض في ذلك. فكما يعترف كل كتّاب هذا الجزء صراحة أو ضمناً، فإن المبادئ الليبرتارية التي وضعها جون لوك وآدم سميث والثورة الأميركية والدستور تخلق إطاراً للتقدم. عندما نحمي حق الأفراد في التفكير، والاتصال، والإبداع، والتبادل — عندما نتمسك بشدة بقواعد الملكية الخاصة، والتبادل الحر، والقبول الحر — فإننا نوجد مجتمعاً يمكن فيه حدوث التغيير. كل انحراف عن هذه القواعد — كلُّ استخدام للحكومة من أجل إخراج فكرة معينة لشخص ما حول نتائج أفضل إلى حيِّز الوجود — يشكل عامل إعاقة للتقدم».

(من الكتاب)



رياض الريس للكتب والنشر
RIYAD EL-RAYYES BOOKS


ISBN 9953-21-361-5
9 789953 213613